قاسيون

العدد 436
السبت 16 كانون الثاني 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.255.556) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

ما بني على خطأ فهو خطأ..

الأعمال تقاس بنتائجها، وليس بشعاراتها التي تعلنها عن نفسها .. وينطبق هذا المنطق على الخطة الخمسية العاشرة التي وعدت بأنهار الحليب والعسل، فأتت النتائج عكس التمنيات.. فأرقام الفقر والبطالة التي وُعدنا بتخفيضها ارتفعت، وأرقام النمو المأمول لم تتحقق، وهذه الأرقام نفسها لو احتسبت على أساس قطاعات الإنتاج السلعي حصرا لكانت النتائج أسوأ وسلبية بالمطلق.

فعلى أي أساس يقال إن نتائج الخطة الخمسية العاشرة إيجابية، وليس هنالك جانب هام واحد على الأقل حقق نتائج إيجابية؟ فلماذا المكابرة؟ ألا يعني ذلك أن الجهات التي قيمت الخطة، وهي قد قامت فعليا بتقييم نفسها، تريد السير في الاتجاه الكارثي اقتصاديا نفسه؟ ألا يعني ذلك الإصرار على الاستمرار في الاتجاه نفسه الذي حسمت الحياة الموقف منه؟ ألا يعني ذلك أن النية عند هؤلاء صياغة الخطة القادمة على المنوال نفسه؟!

إننا الآن مادام لم يفت الأوان بعد، أمام خيارين لا ثالث لهما: إما البناء على أساس أن الخطة السابقة كانت نجاحا بنجاح.. وإما استخلاص الدروس والاستنتاجات الضرورية للقطع مع تلك الخطة وإدارة دفة الاقتصاد الوطني باتجاه آخر يحقق النتائج الضرورية في مواجهة التحديات التي تنتصب أمامنا ..

.لقد بنيت الخطة العاشرة في أجواء ما قبل الأزمة الرأسمالية العالمية العظمى، في ظل طغيان موجة الليبرالية الاقتصادية عالميا، ونجاحاتها المحتملة الموعودة، أي أن أساسها الأيديولوجي كان مطابقا للموضة السائدة آنذاك.. وجاءت على أرضية عملية تؤكد أن إدارة الدولة للاقتصاد الوطني بالطرق السابقة لم تعد ممكنة في الظروف الجديدة..

ولكن سوء طالع هذه الخطة أنها إن بدأت في أجواء ما قبل الأزمة، فإنها تنتهي في أجواء الأزمة وتداعياتها وتعقيداتها وتفاقمها ..

وانطلاقا من ذلك، على الأقل، هل يمكن القول إنه يمكن بناء الخطة اللاحقة على هذا الأساس؟. إن العالم يتغير بسرعة وعدم استخلاص الدروس من ذلك سيدفع إلى مزيد من الأخطاء والكوارث..

إن النتائج السلبية للخطة الخمسية العاشرة مرتبطة ببنيتها ومنطقها، وليس بالظروف الخارجية كما يريد البعض أن يقول.. والدليل على ذلك أن المؤشرات السلبية كانت واضحة في تنفيذ الخطة حتى قبل اندلاع الأزمة العالمية.. وكانت الأزمة عاملاً إضافيا فقط في زيادة الطين بلة..

المعروف أن الاقتصاد السوري كان يعاني قبل وضع الخطة العاشرة وبعدها جملة من الأمراض الوظيفية يمكن تلخيص أهمها بالتالي:

.انخفاض الاستثمار وانخفاض عوائده، أي انخفاض نسبة التراكم من الدخل الوطني في القطاعات الإنتاجية- السلعية المولد الحقيقي لأية ثروة جديدة.

. خلل عميق بين الأجور والأرباح، ما أدى إلى تراجع الاستهلاك بشكل عام لدى الشرائح الشعبية الواسعة وانخفاض مستمر لقوتها الشرائية.

وقد أدى هذان الأمران إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تجديد نفسه بالوتائر الضرورية لمواجهة التحديات الكبرى من نمو وفقر وبطالة.. التي كان الميل العام بتطورها سلبيا ..

وقد أعلنت الخطة العاشرة رغبتها في التصدي لهذه التحديات ووضعت أرقاما كانت تأمل في تحقيقها، ولكن الذي حدث هو العكس تماما، إذ استمر الميل السلبي السابق، وتعقدت اليوم أكثر أمور النمو والفقر والبطالة... والسبب العميق لذلك يكمن في أن السياسات المتبعة أدت إلى تعميق الأمراض الوظيفية المذكورة أعلاه، وليس تخفيفها، فالاستثمار إن ازداد، إلا أنه لم يتوجه إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ما خلق وهما بالنمو لم يكن إلا مجرد فقاعة سرعان ما انفجرت في موجات ارتفاعات الأسعار المتتالية تعبيرا عن ازدياد عدم التناسب بين الكتلة النقدية التي ساهمت نوعية الاستثمارات المجتذبة في تحقيقه، مع الكتلة السلعية المنخفضة باستمرار..

كما أن الخلل في الدخول بين الأجور والأرباح قد ازداد عمقاً، وكان التعبير الأسطع له هو ازدياد دائرة الفقر خلال الفترة الماضية باعترافات الجميع..

والجدير بالذكر أن هذه السياسات لم تكن نتيجة لخطأ عابر، بل هي انعكاس وتعبير عن أيديولوجيا وموقف طبقي جوهره ليبرالي محدد وشعاره **دع الأغنياء يزدادون غنى**.. ويبرر نفسه أن هذا الغنى هو محرك التقدم اللاحق..

وبالفعل، فقد ازداد الأغنياء غنى، وازداد الفقراء فقرا .. وبعد؟

.هل ارتفعت أرقام النمو الاقتصادي الحقيقي؟

. هل ارتفعت القدرة التنافسية للاقتصاد السوري بقطاعاته الإنتاجية المعروفة تاريخيا؟

.هل ازدادت الثروة الوطنية المتراكمة من الناحيتين النقدية أو العينية؟

. هل ازداد أم تراجع دور الدولة الاجتماعي في ظل التراجع الاقتصادي العام؟

الأجوبة أصبحت معروفة، فهل من المعقول أن تصاغ الخطة الحادية عشرة بالمنطق السابق نفسه، على أمل الوصول إلى النتائج الموعودة غير المتحققة في الخطة العاشرة؟ هل ننتظر خمس سنوات أخرى كي نتأكد مما أثبتته السنوات الخمس للخطة الخمسية العاشرة؟ إن الاستمرار في الخطأ والإصرار على التجريب السابق سيدفعان الأمور باتجاه واحد فقط لا غير، وهو تحويل الأمراض الوظيفية التي يعاني منها الاقتصاد السوري إلى أمراض عضوية لا ينفع معها أي علاج، ما سيهدد النظام السياسي- الاجتماعي القائم في البلاد، والذي استطاع خلال العقود الماضية أن يؤمن الحدود المعقولة للتوافقات الضرورية للحفاظ على استقرار المجتمع.

إن الشرط الضروري اليوم للتوافقات الجديدة في المجتمع التي تضمن استمرار استقراره، هو القضاء جذريا على السياسات الاقتصادية الليبرالية وإحداث انعطاف حاد في هذا المجال لمصلحة الاقتصاد الوطني وأكثرية المجتمع، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■■

لماذا تناست الخطة الخمسية الحادية عشرة تحدي الفقر؟



أول الغيث.. قطرة



لعل أهم ما خرج به اللقاء غير الحار الذي جمع ممثلي الحكومة مع المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال، هو مصادقة الحكومة تحت ضغط النقابات على رأي لجنة القرار رقم(١) فيما يتعلق باعتماد الأجر الذي وصل إليه العامل المؤقت، وليس أجر بدء التعيين، عند تثبيت العمال المؤقتين ممن تنطبق عليهم شروط التعميم الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٦٥٩ لعام ٢٠٠٨ . وإذا كان ذلك لا يلبي طموح ممثلي العمال الساعين لما هو أكثر من ذلك بكثير، ولا تراجعا لفريق الحكومة الاقتصادي عما انتهجه من سياسات لا تصب في مجملها في مصلحة الطبقة العاملة السورية، إلا أنه يمكن اعتباره مؤشرا على جدوى استمرار الضغط على ليبرالي الحكومة لمنعهم من استسهال الإمعان في ضرب المكاسب العمالية التي تحققت بالنضال المضني على مدى عدة عقود .. وبالتالي إبقاء الاشتباك النقابي معهم قائما ومتواصلاً ...

والخلاصة، أنه سيضحك كثيراً من يضحك أخيراً .. والأمل ألا يطول بقاء المتهاونين بحقوق المنتجين الحقيقيين..

■

المعارضة الأردنية تندد بتعاون النظام مع محتلي أفغانستان

في إطار التعبير عن التصاعد المستمر للموقف الشعبي الأردني الرافض للسياسات الخارجية الأردنية المتماهية بشكل شبه مطلق مع السياسة الخارجية الأمريكية، وقّع نحو سبعين شخصية سياسية وثقافية أردنية من داخل الحكومة وخارجها، ومعظمهم من رموز المعارضة اليسارية والإسلامية والقومية، بيانا منددا بتورّط السلطات الأردنية في العدوان على أفغانستان، والذي كشفت بعض تفاصيله التفجيرات الأخيرة في قاعدة خوست مؤخرا.

ورأى البيان أن الحرب على أفغانستان «ليست حربنا ولا تليق بنا، ولا تمثلنا، ومناقضة لمصالح الأردن الحقيقية، وصادمة لمشاعرنا»، مشددا على أن «الإرهاب الفاشي الذي يهدد الأمن والسلم العالمي هو الإرهاب الصهيوني، الذي يشكل أخطر تهديد على وجود الأردن ومستقبله، وهو الأولى بالمواجهة والمقاومة».

وأكد البيان على هوية الأردن المستقلة الذي ينتمي إلى حضارة عريقة ترفض الذل أو التبعية أو الارتهان، كما ترفض الضيم أو الظلم والفساد بكل أشكاله.

ورفض بيان الشخصيات الأردنية ما عدّه «توريطاً للمؤسسات الوطنية الأردنية في أعمال ومهمات خارجة عن الدستور الأردني، ومسيئة لسمعة الأردن ومضادة لمصالحه».

كما رفض موقعو البيان ما سمّوه «التعاون أو التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني، وأجهزة الاستخبارات الأميركية»، وطالبوا بسحب القوات الأردنية من أفغانستان، ومن أي موقع تستفيد منه «إسرائيل» و«أعداء الأمة».

وبات معروفا أن تفجير خوست نفذه الطبيب الأردني هُمام خليل «أبو ملال البلوي»، الذي يعتقد أن المخابرات الأردنية جندته لاختراق تنظيم القاعدة والوصول للرجل الثاني فيه أيمن الظواهري. وقد قتل في التفجير سبعة من ضباط المخابرات الأميركية وضابط أردني هو النقيب علي بن زيد، كما جرح آخرون..

■

بصراحة

تحسين الوضع المعيشي ومواجهة الفساد بين خطتين؟؟

■ عادل ياسين

في سياق التحضير للمؤتمرات النقابية، عقدت القيادات النقابية في كل أنحاء سورية وفي مقدمتها قيادة الاتحاد العام اجتماعات أكدت فيها على الخط العام الذي على القيادات النقابية وأعضاء المؤتمرات التركيز عليه في مداخلاتهم وتقاريرهم النقابية، أثناء انعقاد المؤتمرات النقابية السنوية، كما نشرت قاسيون في عددها السابق. واللافت في تلك التوجيهات عموميتها، في الوقت الذي كان من المفترض توجيه الكوادر النقابية باتجاه هدف واضح ومحدد في مواجهة ما يشكل الخطر الأكبر على الوطن بأجمعه، ويؤرق الحركة النقابية، والطبقة العاملة. ونعني التوجهات التي ينفذها الفريق الاقتصادي على صعيد السير بالاقتصاد الوطني باتجاه تحقيق مصالح الرأسماليين، والمستثمرين المحليين والأجانب، حيث فقدت غالبية الشعب السوري حقه بالاستفادة من نسب النمو التي تعلنها الحكومة في بياناتها وميزانياتها السنوية لتحسين مستوى معيشتها، والخدمات التعليمية، والصحية، والنقل..... الخ. فبات مستقبل الحركة النقابية مرهوناً بالمواجهة الحاسمة مع هذه السياسات.

ولكن الذي جرى أن نسب النمو المعلنة قد زادت غنى الأغنياء، وزادت أيضاً فقر الفقراء، وأصبح المستوى المعيشي المزمع تحسينه مرهوناً بتوفير الموارد اللازمة لذلك، وتوفير الموارد يحتاج إلى المصادر التي ستأتي من خلالها الأموال اللازمة لتحسين مستوى معيشة الشعب السوري ومنه الطبقة العاملة السورية، وهنا بيت القصيد !!

فالحركة النقابية، باعتبارها تمثل مصالح الطبقة العاملة والأمينة على حقوقها، معنية أولاً وأخيراً بأن تخوض هذه المعركة المشرفة لتحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة والدفاع عن حقوقها، وهذا يقتضي تحديد التخوم كما يقال بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح الرأسمال، وذلك بالمعرفة الدقيقة لقوى النيوليبرالية المتنفذة في شرايين الحياة الاقتصادية السورية، والتي من خلالها يجري الدفع لتحقيق مصالحها، وبرنامجها الجاري تطبيقه، والذي عبر عنه النائب الاقتصادي بالقول: «إن إصلاح الاقتصاد السوري لابد أن يمر بقرارات صعبة ومؤلمه»، وهذه القرارات الصعبة والمؤلمة بدأت الحكومة بتفيذها علنياً بإغلاق الشركات وطرحها للاستثمار، ونقل العمال والكوادر الفنية، وتسليم المواقع السيادية للمستثمرين كالموانئ والسكك الحديدية والطاقة الكهربائية ومعامل الإسمنت، وفق أنظمة استثمار مختلفة، عوضاً عن طرح برنامج إصلاح حقيقي كما كانت تدعي الحكومة سابقاً، كما أدعت أيضاً أنها ستواجه الفقر والفساد لتحسين الوضع المعيشي في خطتها الخمسية العاشرة، وأنها عبر ذلك ستقلل من نسب الفقر في سورية إلى /٨٪/، ففشلت في ذلك وازدادت نسب الفقر في الحد الأدنى حسب إعلان الحكومة إلى /١٢٪/، والفساد لازال يسرح ويمرح وينهش في الاقتصاد الوطني، فباتت نسبته تعادل /٢٠٪/ من الدخل الوطني كما أعلنت الحكومة مراراً وتكراراً على لسان مسؤوليها الاقتصاديين، وهي ستطرح الآن الخطة الخمسية الحادية عشرة التي تبين من خلال ما نشر عنها إلى الآن أنها لن تطرح قضية الفقر والفساد في برنامجها القادم، فهل أصبحت هذه المهمة من منسيات الحكومة وفريقها، بحيث لم يعد من واجبات الحكومة مواجهتها والقضاء عليها، لكي تصبح نسب النمو حقيقية لمصلحة أغلبية الشعب السوري الفقير؟!

إن الدفاع عن مصالح الشعب السوري عموماً، والطبقة العاملة خاصة، يحتاج إلى تعديل في موازين القوى المختلة لمصلحة الرأسماليين الذين استطاعوا أن يشكلوا (لوبي) قوياً داخل الحكومة يمارس ضغطاً قوياً على الحكومة لتحقيق برنامجه «الإصلاحي» على الطريقة الرأسمالية الريعية التي تنهب كل شيء ولا تعطي شيئاً، بينما القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية تقف مكتوفة الأيدي وتكتفي برفع يدها إلى السماء، والدعاء.

إن معركة الدفاع عن الاقتصاد الوطني وحمايته، والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، تحتاج إلى أكثر من الدعاء بكثير، حيث تمتلك القوى الوطنية والحركة النقابية من الإمكانيات والقوى ما يمكّنها من خوض هذه المعركة (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) بكفاءة ونجاح.

إن المؤتمرات النقابية القادمة هي محطة هامة لتجميع القوى وتوجيه النيران باتجاه برنامج الحكومة التفقيري والإفسادي (من ثنائية الفقر والفساد التي اختصت بها حكومتنا العتيدة) الذي ابتدأ مع الخطة الخمسية العاشرة، وتعمقه الآن الخطة الخمسية الحادية عشرة. فالتصدي الوطني لهذه المشاريع بهدف تحسين الوضع المعيشي ومواجهة الفساد يعني تعزيز الصمود الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية.

Adel@kassoun.org

في اجتماع دون مستوى الآمال والتوقعات:

الحكومة تغازل النقابات قبل انعقاد مؤتمراتها!

الاجتماع بين النقابات والحكومة كان دون الطموحات والآمال، هذا الاجتماع الذي كانت الطبقة العاملة السورية تنتظر وتتوقع منه أن يتوج بجملة قرارات نوعية ونتائج إيجابية لمصلحة العمال، خاصة وأنه جاء بعد حوارات ماراتونية بين قادة التنظيم النقابي والحكومة، وعندما نشير إلى أنه دون الطموح، لأنه كان متواضعا وخاليا من أية معالجات جدية لأجندة العمال وللقضايا التي كان يطرحها ويطالب بها الاتحاد العام لنقابات العمال في اجتماعاته المتواصلة طيلة العام الفائت، وأقل حرارة وجرأة من اجتماعات المجلس العام، التي كانت أكثر قوة ونقاشا وجدلا بحضور أعضاء المجلس كافة الذين يمثلون العمال في جميع المحافظات، وهو دون الطموح أيضاً لأنه اكتفى بوعود وآمال على الرغم من التصريحات التي خرجت بجهود الإعلام لتقول أن الاجتماع كان مثمراً.



كما أن الاجتماع لم يعالج واقع العمال في الشركات المتعثرة الذين ينتظرهم مستقبل قاتم، ولم يتم الحديث بشكل واضح عن سياسات الحكومة حيال برنامج إصلاح القطاع العام الصناعي، رغم أن هاتين القضيتين تعتبران من أهم القضايا المطروحة في الوسط العمالي، إضافة إلى موضوع تثبيت العمال المؤقتين الذي لم تأت الحكومة بأي جديد بخصوصه، حيث أبقت على الشروط ذاتها مع التلاعب ببعض الألفاظ والكلمات المتعلقة بموضوع الأجور والرواتب، فالاجتماع الذي يمكن تسميته بالسري والمفاجئ لم يكن سوى سبق حكومي وصحفي وبهرجة إعلامية وطريقة جديدة في لغة الشعارات، للضحك على هؤلاء العمال بعد انتظار طويل لتحقيق مطالبهم التي كفلها الدستور لهم، فالاجتماع الأخير الذي عقد مؤخراً بين الفريق الحكومي وقادة التنظيم النقابي بحضور رئيس مكتب العمال القطري صباح الأحد الفائت كان مغازلاً للعمال قبل انعقاد مؤتمراتهم التي تعتبر محطات هامة لطرح القضايا والمشاكل التي تواجه الطبقة العاملة السورية.

«قاسيون» حصلت على المذكرة النهائية التي قدمت للحكومة، وتنشرها كما هي ليطلع العمال على حقيقة ماجرى في هذا الاجتماع، والنتائج التي خرج بها حيال مختلف القضايا المطروحة، مع التنويه أن قادة التنظيم استخدموا كلمة «أمل» كثيراً في مذكرتهم، بدلاً من استخدام كلمة «نطالب» وهي الأصح. فإلى النص الحرفي للمذكرة:

١. بالنسبة للعمال المؤقتين : وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على إصدار قرار من رئاسة مجلس الوزراء يتضمن أن المقصود بالأجر في التعميم رقم ٥٦٥٩ / ١٥ تاريخ ١٥ / ٩ / ٢٠٠٨م هو الأجر الذي وصل إليه العامل بتاريخ تقديمه طلب إجراء الاختبار لإدارته، متضمناً ترفيعاته الدورية وليس أجر بدء التعيين .

٢. بالنسبة للتأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري :أكد السيد رئيس مجلس الوزراء على دعوة اللجنة المشكلة لمتابعة تنفيذ موافقة مجلس الوزراء المبدئية على التأمين الصحي لعمال القطاع الإداري، ومتابعته في اتخاذ الإجراءات لتأسيس شركة مشتركة بين المؤسسة السورية للتأمين ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تتولى عملية التأمين والرعاية الصحية للعاملين في القطاع الإداري، والتوجيه بتشميل منشآت الاتحاد العام الصحية (المشافي، المستوصفات) بشبكة المنشآت الصحية المعتمدة لتقديم الرعاية الصحية.

٣. طلب السيد رئيس مجلس الوزراء من الاتحاد العام لنقابات العمال إجراء مطابقة في كل وزارة على حدة لديون الاتحاد العام لنقابات العمال ومنشآته الخدمية والصحية، وتصديق المطابقة من الوزير المختص، ورفعها للسيد وزير المالية ليتم صرفها للاتحاد ومنظماته المعنية.

٤. وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على متابعة إجراءات إحداث محكمة مسلكية عمالية في المنطقة الشرقية وفق أحكام القانون (٧) لعام ١٩٩٠م.

٥. وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على إصدار قرار بتفعيل عمل لجنة القرار رقم ١٥ / م . و، المختصة بتعويضات طبيعة العمل والتخصص الفني.

٦. أكد السيد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة متابعة إصدار الأنظمة الخاصة بالشركات الإنشائية المتضمنة في المرسوم (٨٤) الناظم لعمل الشركات الإنشائية العامة.

٧. بعد عرض محضر الاجتماع المنعقد بين الاتحاد العام ووزارة السياحة، ومصادقة السيد رئيس مجلس الوزراء على المحضر الخاص بالوضع الراهن للمنشآت السياحية العائدة للاتحاد العام، وعدم قيام الوزارات المعنية بتنفيذ ما يؤول إليها، طلب السيد رئيس مجلس الوزراء إعادة إرسال المحضر ليتم إعادة إرساله للوزارات المعنية، وتوجيهها بتنفيذه في ما يخصها من المواضيع الواردة في المحضر.

٨. أمل الاتحاد العام من السيد رئيس مجلس الوزراء التكرم بالموافقة على تنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي في (البدروسية ـ رأس البسيط) علماً بأن وزارة الإسكان والتعمير قد لحظتها منذ عام ٢٠٠٧م، إلا أن اعتراض وزارة السياحة يعرقل تنفيذ هذا المشروع الحيوي.

٩. وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على إعادة استخدام عمال معمل الأترنيت المؤقتين في حلب، والذي مضى على استخدامهم ما بين (٧ ـ ١٠ سنوات) لصالح الوحدة الاقتصادية وشركة إسمنت الشهباء.

١٠. وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على طلب اتحاد عمال محافظة دير الزور بتحديد سعر المتر في المدينة الصناعية بالسعر الصناعي، ليتمكن الاتحاد من إقامة مجمع خدمي صحي ثقافي لعمال المدينة الصناعية.

١١. أمل الاتحاد العام من السيد رئيس مجلس الوزراء التفضل بإصدار التعليمات اللازمة للجهات المعنية للموافقة للاتحاد العام على إشادة أبنية مسبقة الصنع وفق تصور ونموذج تعده وزارة السياحة، على الأرض التي خُصص بها الاتحاد العام في طرطوس ـ عمريت، والتي كانت موضوع الاجتماع المنعقد في وزارة السياحة بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٨م.

١٢. طلب السيد رئيس مجلس الوزراء من الاتحاد العام لنقابات العمال، مخاطبة وزارة النقل بهدف الاتفاق على قيام نقابة عمال النقل البري بحلب بشراء جزء من المحضر (١٩) المنطقة العقارية الثانية، العائدة ملكيته إلى الشركة العامة للنقل الداخلي بحلب، والمشاد عليه حالياً وبموافقة سابقة من السيد وزير النقل مبنى النقابة الذي يشغله اتحاد عمال المحافظة.

١٣. أمل الاتحاد العام لنقابات العمال تعديل مضمون كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٣٤٦ / ١ تاريخ ٤ / ١٠ / ٢٠٠٩م واستثناء المشافي والمستوصفات العمالية من التعميم المذكور.

١٤. أمل الاتحاد العام من السيد رئيس مجلس الوزراء التفضل بإصدار التوجيهات للجهات المعنية للمباشرة بتنفيذ تحويل مسار الطريق العام في رأس البسيط المار بمحاذاة الشاطئ، وضمن مشروع دور الراحة العمالية برأس البسيط.

١٥. أمل الاتحاد العام من السيد رئيس مجلس الوزراء التفضل بتوجيه وزارة الثقافة لنقل محطة التكييف من سطح المجمع العمالي بحلب، ليتمكن من متابعة استكمال مشروع تأهيل المبنى واستثماره سياحياً.

١٦. وافق السيد رئيس مجلس الوزراء على توجيه وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والعمل بلحظ زيادة في الاعتمادات المخصصة للمعهد النقابي المركزي.

١٧. أمل الاتحاد العام من السيد رئيس مجلس الوزراء التفضل بالتعميم إلى كافة المؤسسات والإدارات لتشغيل خريجي دورات الصحة والسلامة المهنية حسب الاختصاص الذي يتلقونه في دورات المعهد النقابي المركزي. ■

نقابة التنمية الزراعية تطالب بحل المشاكل العالقة

عقدت نقابة التنمية الزراعية اجتماعاً مهماً بحضور رئيس النقابة وحيد منصور وعلي سعادات مدير زراعة ريف دمشق وكافة أعضاء اللجان النقابية التابعة لمجال عمل مديرية زراعة ريف دمشق، بهدف تذليل الصعوبات التي يمكن المطالبة بحلها عن طريق الإدارات المعنية دون الرجوع للوزارة.

وقد تم في الاجتماع مناقشة العديد من القضايا التي لا يمكن تأجيلها لأهميتها في الوضع الحالي، وتم تقسيم مطالب كل منطقة ريفية على حدة.

ففي دائرة زراعة دوما تمت المطالبة بما يلي:

١- تأمين وسائط نقل العاملين بين الوحدات الإرشادية ومركز الدائرة.

٢- الإسراع بتسليم إيصالات اللباس في وقت مبكر للعاملين.

٣- استبدال بعض السيارات القديمة بسيارات جديدة نظراً لكثرة أعطالها وتكلفة إصلاحها.

وفي دائرة زراعة الحرمون:

١- تثبيت العمال المؤقتين الذين مضى على تعيينهم أكثر من عامين.

٢- منح طبيعة عمل للفنيين الزراعيين والبيطريين أسوة بالمهندسين والأطباء البيطريين.

٣- صرف أذونات السفر والمهمات للعاملين على مدار العام.

٤- بناء مستودع ضمن دائرة زراعة الحرمون كونه لم يتم بناء مستودع حديث ضمنها.

وفي دائرة زراعة الكسوة:

١- تأمين بديل عن سيارة المركز البيطري المعطلة دائماً.

٢- ضرورة تأمين الفحص الطبي الدوري للعاملين لو لمرة واحدة في العام.

٣- ضرورة تبديل البرادات القديمة بسبب عدم انتظام التبريد، ما يؤثر على اللقاحات، مع العلم بأن عملية الإصلاح غير مجدية.

٤- ضرورة تفعيل مخابر تحليل التربة.

أما في دائرة زراعة الزبداني:

١- ضرورة تأمين كادر فني لمركز الدائرة (مهندسين + مراقبين)، وتأمين حقوقي ومساح آخر لشعبة المواد الطبيعية، وتأمين سائق لسيارة الإرشاد (الوحدة الداعمة).

٢- ضرورة إجراء دورات الجيش الشعبي في الزبداني، أسوة بمركز الهاتف والكهرباء.

٣- عدم زج العاملين الفنيين بعمليات قمع التعديات، مما يؤدي لسوء العلاقة مع الفلاح.

وفي دائرة زراعة داريا:

١- خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من الاستثمار بسبب نقص الموارد المائية، والمطلوب تأمين مصدر مائي من خارج الحوض أو السماح بحفر آبار.

٢- المطالبة بإنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الصحي يكون مقرها في داريا لمنع مخالفات الري.

٣- تأمين حقائب مخبرية جدية لتحليل التربة، ومجاهر ضوئية جديدة لفحص العينات النباتية المصابة.

٤- السماح لرؤساء الوحدات بتحديد نوعية النشاط بما يتناسب مع ظروف منطقة عملية (زيارات حقلية، أنشطة مسائية)، مع تأمين حوافز عينية للفلاحين النشيطين (مواد مكافحة، عدد زراعية).

دائرة زراعة الغوطة:

١- أهمية الفحص الدوري لمهندسي الوقاية والفنيين البيطريين.

٢- صرف بدل انتقال للعاملين في الدوائر البعيدة، لسهولة الوصول والانصراف.

٣- الاعتناء بانتقاء مواضيع الندوات من خلال النظر في المشاكل الحقلية للزراعة والتربية الحيوانية، وضرورات رفع سوية الإنتاج بوحدة المساحة.

٤- إعادة النظر بإستراتيجية التلقيح الاصطناعي، بسبب السماح بإدخال خطوط وراثية من التجار وليس من مؤسسات القطاع العام الزراعي.

رئيس النقابة وحيد منصور أكد لـ«قاسيون» على أهمية هذه الاجتماعات التي تحقق الكثير من المطالب الفلاحية، والتعاون مع اللجان النقابية في مختلف المناطق الريفية لإزالة الصعوبات التي تواجههم، مؤكداً على دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المرجوة. وأضاف منصور أن عمل النقابة مستمر في هذا الاتجاه الذي تكتشف فيه كل مرة حلول جديدة ستكون في النهاية في مصلحة الفلاح والوطن أولاً وأخيراً.

ختاماً، لابد من القول إنه على الرغم من أهمية هذه الاجتماعات في إيجاد حلول ترضي اللجان النقابية وفلاحيها، فإنها تكشف في الوقت ذاته الخطوات البطيئة في العملية الإنتاجية للقطاع الزراعي، وهذا ما أكدنا عليه أكثر من مرة حين أكدنا على ضرورة الاهتمام بقطاعاتنا الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصناعة). ■

بدون تعليق!

ستقوم «قاسيون» انطلاقاً من هذا العدد بنشر مقتطفات من الاتفاقيات التي وقعت عليها سورية حول قضايا العمل والعمال، وستنشرها دون تعليق، تاركة استخلاص المعنى لفطنة القارئ الكريم. مع العلم أن هذه الاتفاقيات ملزمة وتعتبر جزءاً أساسياً من القانون السوري.

فقرات من الاتفاقية العربية رقم /١٥/ لعام ١٩٨٣ بشأن تحديد وحماية الأجور:

● **المادة /١٩/**

تراعي لجنة أو لجان الحد الأدنى للأجور عند تحديدها للأجور حركة الأسعار، وكيفية التوازن بينهما، ومعرفة مستوى تكاليف المعيشية، ولها أن تستعين في ذلك بأجهزة متخصصة فرعية أو قطاعية تزودها بالمعلومات اللازمة.

● **المادة /٢٠/**

تراجع اللجنة الحد الأدنى للأجور دورياً لفترات لا تزيد عن سنة، وذلك لتواكب الأجور الحقيقية مستوى تكاليف المعيشة.

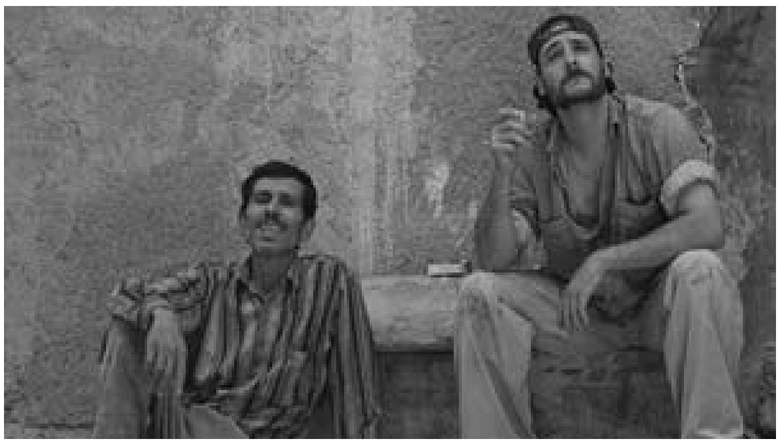
● **المادة /٢١/**

تعتبر الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية حداً أدنى لما يجب أن يوفره التشريع للعمال، ولا يجوز أن يترتب على الانضمام إليها الانتقاص من أية حقوق أو مزايا أفضل للعمال ينص عليها التشريع الوطني، أو اتفاقيات العمل الجماعية أو العرف. ■

كيف سيكون الواقع المعيشي للمواطن السوري في 2015؟!

◄ حسان منجه

كيف سيكون الواقع المعيشي للمواطن السوري في العام ٢٠١٥ عند نهاية الخطة الخمسية ١١؟! وهل ستساهم هذه الخطة في تحسينه؟! وهل ستسلم الخطة الحادية عشرة للتي تليها واقعاً اجتماعياً واقتصادياً أسوأ مما استلمته هي؟! وهل ستستطيع النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي؟! أم أنها ستكون أكثر إهمالا وأقل اكتراثاً في إنجاز مهامها، خصوصاً إذا ما علمنا أن الخطة القادمة تجاهلت الفقر والفساد كتحديين كبيرين تواجههما سورية واقتصادها.. هذه كلها أسئلة باتت تدور في عقول المهتمين والاقتصاديين والمترقبين إعداد وتجهيز الخطة الخمسية القادمة.



التحديات السبعة

قررت الخطة الخمسية الحادية عشرة تجاهل تخفيض مستويات الفقر في سورية، وذلك بحذفها من قائمة التحديات السبعة التي تواجه الاقتصاد والمجتمع السوري، والذي كان من المفترض أن تضعه الخطة القادمة كأحد التحديات الكبرى التي تواجه عملية إعدادها، كما قررت هذه الخطة تجاهل الفساد الذي احتلت به سورية المرتبة ١٢٦ من أصل ١٨٠ دولة، والمرتبة ١٢ عربياً، حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي لعام ٢٠٠٩، على الرغم من معرفتنا العميقة أن تقارير المنظمة لا تتعدى كونها جائزة ترضية تقدم لبعض الحكومات للتفاخر بها كأحد «إنجازاتها»، ولا تعد تقييماً فعلياً لحقيقة الفساد الذي تعاني منه هذه البلدان، وخصوصاً في العالم الثالث والوطن العربي، الذي يعج بملفات الفساد الكبرى، فكيف يمكن لخطة خمسية تنظم حياة الاقتصاد السوري وتحدد مساره لخمس سنوات قادمة أن تتجاهل قضية الفساد ومعضلة الفقر اللتين ستتحولان إلى كارثة حقيقية تعصف بالاقتصاد السوري، وتعيق حركته وتطوره إذا لم يتم التصدي لهما والوقوف في وجه زحفهما وارتفاعهما؟!!

هذه هي أهم التحديات التي وضعتها الخطة الخمسية الحادية عشرة نصب عينيها، حسب ما ذكره السيد تيسير الرداوي رئيس هيئة تخطيط الدولة السابق، في ندوة الثلاثاء الاقتصادي في ٢٠١٠/١/٥:

-الطلب المتنامي على فرص العمل في ظل قصور سوق العمل عن استيعاب فائض البطالة.
- نقص الموارد المائية وضعف كفاءة استخدامها.
- الطلب المتزايد على الطاقة.
- والتفاوت التنموي بين المحافظات السورية.
- عدم كفاءة وفاعلية النظام التعليمي وعدم توافقه مع متطلبات سوق العمل.
- ضعف القطاع العام.
- الضعف الإداري والمؤسساتي في سورية.

طموحات الخطة العاشرة

الخطة الخمسية العاشرة، وعلى الرغم من إقرارها تحسين المستوى المعيشي للمواطن السوري إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، رغم المديح الذي كاله واضعوها عند الإعداد لهذه الخطة، وفي سياق تنفيذها، والسؤال الذي لا بد من طرحه، كيف فشلت الخطة الحالية في تحقيق أولى مهامها، وهي تحسين الواقع المعيشي للمواطن السوري، على الرغم من كونها أبرز التحديات التي نصت عليها الخطة السابقة؟!

تقليص الحد الأدنى للفقر من ١١٪ إلى ٧,١٢٪.

تخفيض البطالة من ١٢٪ إلى ٨٪، والتي نصت عليها الخطة الخمسية العاشرة، لكن الحكومة أعادت احتساب معدل البطالة في ٢٠٠٦، أوصلته حسابياً إلى نقطة الانطلاق في الخطة وأصبح ٨,١٪.

تحقيق معدل نمو يقدر بـ ٧٪.
تأمين ١,٢٥ مليون فرصة عمل.

لكن الإحصاءات تقول..

لكن رياح الإحصاءات والتقارير المحلية والعالمية جرت بعكس ما تشتهي السفن الحكومية، والتي أشارت إلى تراجعات مخيفة في مجالات الفقر والبطالة والنمو، جعلت الواقع الاقتصادي والمعيشي للمواطن السوري في العام ٢٠١٠ أسوأ مما كان عليه في العام ٢٠٠٥ عند الإعداد للخطة العاشرة، ومن أهم هذه الإخفاقات:

ارتفع مؤشر الفقر العام في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، حيث كشف التقرير الحكومي الذي تناول نتائج السنوات الأربع الأولى من عمر الخطة الخمسية العاشرة في منتصف شهر كانون الأول ٢٠٠٩، ارتفاع معدل الفقر الأدنى إلى ١٢٪ من السكان، وارتفاع هذه النسبة في العام ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع الأسعار عموماً، وخاصة أسعار المواد الغذائية، والعقارات، والمشتقات النفطية، وهذا يعني أن مؤشر الحد الأعلى للفقر ارتفع أيضاً، أي أن ٧,١٢٪ التي أقرتها الخطة العاشرة قد ذهبت أدراج الرياح، وفشل الفريق الاقتصادي في تحقيقها، بل إن هذه الإجراءات الانفتاحية والخطط الحكومية قد أعادت عجلة الفقر إلى الوراء، ليذهب بذلك مؤشره بعيداً إلى ما قبل العام ٢٠٠٥.

كما أن البطالة ارتفعت هي أيضاً بما لا يدع مجالاً للشك، حيث بلغ معدلها حسب أخر الإحصاءات الرسمية ١٠,٩٪ في العام ٢٠٠٨، ووصل في الربع الأول من العام ٢٠٠٩ إلى نحو ١١,٥٪، أي أن معدل البطالة تجاوز رسمياً أرقام الخطة الخمسية العاشرة بـ ٣,٥٪، لكن الأهم من هذا كله هو أن العديد من الإحصاءات غير الرسمية تشير إلى تحليق أرقام البطالة ووصولها حاجز ٢٠٪، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن فشل الخطة الخمسية العاشرة في تحقيق ١,٢٥٠ مليون فرصة عمل خلال خمس سنوات، يؤكد بشكل قاطع ارتفاع حجم البطالة في سورية، لأن الخطة ألزمت الحكومة بخلق ٢٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً، وفي هذا السياق، نشير إلى التقرير الحكومي الذي ذكر في سياق تفاخره، وتعداد انجازات الحكومة التي أصدرته في الشهر التاسع من العام ٢٠٠٩، أن الاقتصاد السوري «حقق ما يزيد على ٢٩٧ ألف فرصة عمل مستقرة ودائمة بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧»، أي أن الحكومة السورية تحقق سنوياً ١٠٠ ألف فرصة عمل، وهذا يعني أن الخطة في حدها الأعلى لن تحقق سوى ٥٠٠ ألف فرصة عمل حتى نهايتها، أي أن تقصيرها وصل إلى ١٥٠٪ مقارنة بما هدفت إليه، لأنها عجزت عن استيعاب الداخلين الجدد فقط إلى سوق العمل لوحدهم، أي أن معدل البطالة الآن قد تجاوز حاجز ١٢٪ التي كان عليها في العام ٢٠٠٥، ووصل بحده الأدنى إلى ١٥٪، رغم ثقتنا الكبيرة بأن الارتفاع أكثر من ذلك بكثير، حيث أن سوق العمل تستقبل سنوياً من ٣٠٠ – ٣٥٠ ألف طالب عمل، أي أن الخطة الخمسية العاشرة حتى لو قامت بتنفذ ما قامت بإعداده، فإنها ستؤدى بالنتيجة إلى زيادة معدلات البطالة في سورية، والذي سيؤدي بدوره إلى رفع حجم الفقر بالتوازي مع ارتفاعه.

أما حول قضية النمو، فإن الأرقام الرسمية التي أعلنها رئيس الوزراء محمد ناجي عطري في نهاية العام ٢٠٠٩ تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية وصل بين أعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ إلى ٥,٤ بالمائة، بينما أكد تقرير حكومي أخر صدر في شهر تشرين الأول من العام ذاته أن معدل النمو هو ٤,٥٪، لكن التقرير أشار إلى النمو السلبي في الناتج الزراعي، مقابل القطاعات الأخرى الصناعات التحويلية قطاع المصارف والمال وقطاع العقارات. وهذا يعني بكل الأحوال أن قيمة النمو ومردوده الاجتماعي والاقتصادي الفعلي لا ينعكس إيجاباً على معيشة المواطن إذا لم يتحقق في قطاعات الاقتصاد الحقيقي ومن أهمها الزراعة، من خلال نمو القطاع المالي والعقاري، أي أن الخطة فشلت أيضا في تحقيق معدل النمو الذي وضعته خلال الخطة الحالية. ■

دير الزور.. وأزمة الخبز المستعصية

ليست هناك مشكلة إلاّ ولها حلّ لكن على ما يبدو أنّ هناك من لا يريد وضع الحلول، أو هناك من يتخبط في وضعها. أو هناك من يدفع باتجاه وضع العراقيل وتحويل حتى المشكلات البسيطة إلى استعصاءات دائمة وخلق بؤر توتر داخلية لغايات في نفوس المغرضين.

ومن هذا المنطلق نقول إن الكثير من المشكلات تبقى عالقة ومنها مشكلة الخبز في دير الزور التي ظلت مستمرة حتى تحولت إلى أزمة، والأزمة تحولت إلى استعصاء دائم سواء في النوعية، أم في الكمية، وغرق المواطن في دوامتها اليومية كغيرها من الدّوامات التي تنهك قواه كالكهرباء والماء والمازوت والنقل والصحة والتعليم ولقمة العيش. و. و. فإلى متى سيبقى يتحمل ذلك!؟

دوامة الخبز

مع تزايد السكان وازدياد حاجاتهم الغذائية.. والذي تزامن مع الويلات التي طالت الزراعة بسبب السياسات الحكومية بقيادة طاقمها الاقتصادي والتي نتج عنها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي مع انخفاض كميات مواسم المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، دفع المواطن ثمن ذلك من غذائه ووضعه المعيشي عموماً، كما دفعت الدولة نصيبها من خلال شح مواردها ونضوب صوامعها وتهديد أمن الوطن الغذائي، ففي دير الزور مثلاً، بالإضافة لتردي نوعية القمح الموجودة حيث استغل التجار والفاسدون الأوضاع الجديدة استغلالاً مريعاً، فنهبوا الفلاح الدولة معاً، انعكس ذلك أيضاً على نوعية الطحين وكميته المستخدمة وخاصةً ما توره المطاحن الخاصة من نوعيات سيئة جداً، مما زاد المعاناة وطوّل الطوابير على الأفران الحكومية والخاصة، وأنتج مزيداً من هدر الجهد والوقت.. أضف إليها ما نجم عنها من مشكلات يومية وصدامات، وبيع ربطة الخبز بعشرين ليرة بدلاً من ١٥ على أبواب الأفران الآلية الحكومية، فأصبحت لقمة الخبز كأنها لقمة الزقوم!؟

وبرز أيضاً التخبط في معالجة المشكلة من خلال حالة الأفران، إذ أن القرارات جاءت وفق المزاجية يسمها سوء التوقيت، فمرةً تعاد العطلة الأسبوعية للأفران الخاصة ومرةً تلغى، وعندما يعاقب فرن خاص تموينياً بإغلاقه، تكون العقوبة لأبناء الحي والشارع الموجود فيه، فيضطرون للبحث عن أفران أخرى مما يزيد الطين بلّة، ويأتي تحديد وتوقيت ساعات العمل ليراكم فوق كلّ ذلك أحماله على ظهر المواطن المنهك، وأخيراً تأتي مزاجية أصحاب الأفران والغش في الوزن وذلك من خلال وزن الخبز فوراً قبل تبريده، مع سوء التصنيع وسوء المعاملة حتى في الأفران الآلية الحكومية، وبيع الطحين بدل خبزه وغيرها من المشكلات حتى المتعلقة بالشروط الصحية للعاملين والنظافة.. وأخيراً الترخيص لأفران خاصة جديدة متوقف منذ سنوات، والحكومة لا تُنشئ أفراناً آلية جديدة، فمدينة دير الزور فيها فرنان فقط!

يتساءل المواطنون: لماذا نوعية الخبز وكميته تتوافر في الأفران الاحتياطية ليلاً ونهاراً، ولا تتوافر في الأفران الخاصة أو الآلية، كالفرن الذي أنشئ في العشارة والذي أنشئ في موحسن؟ ولماذا معاناة المواطنين في المحافظات الأخرى أخفّ، وعلى الأقل في المحافظات المجاورة كالرقة والحسكة وخاصةً من ناحية النوعية!؟

بعد كل ما تقدم .. نتوجه إلى المسؤولين المحليين وأولهم السيد محافظ دير الزور، وإلى المسؤولين الكبار في الحكومة، ممن يتحدثون عن تنمية المنطقة الشرقية، بالمطالب التالية:

إنشاء فرن آلي آخر في المنطقة الغربية من المدينة، وإنشاء عدداً آخر من الأفران الاحتياطية، والسماح بالترخيص لإنشاء أفران خاصة أخرى بمواصفات فنية حديثة، والتي تكفل زيادة الكميات وأوقات العمل ليتمكن المواطن من الحصول على الخبز في وقت فراغه من عمله، وليس عليه أن يسري مبكراً، أو يخرج من عمله لتوفير الوقت والجهد والكرامة له.

توفير الكميات اللازمة من الطحين والنوعية على الأقل المقبولة منه، بدلاً من النوعية الحالية السيئة جداً والتي يرافقها سوء التصنيع ليزيد في الطنبور نغماً، ومن يُخالف، يعاقب بالغرامات المالية الكبيرة فقط، وليس بإغلاق الفرن، لأنّ ذلك ينعكس على المواطن أولاً.

إلزام الأفران الخاصة بتعبئة الخبز في ربطات وفق أوزان دقيقة، وإلزام عدداً مناسباً منها بالعمل بعد الظهّر ومساءً وتوفير الكميات اللازمة لذلك ليتمكن المواطن من الحصول عليه عند حاجته.

مراقبة الوضع الصحي للعاملين في الأفران الخاصة والعامة، وكذلك طريقة العمل والنظافة بشكل فعال ومستمر وليس بزيارات خاطفة.

إنّ تحقيق هذه المطالب والتي هي حقّ للمواطنين وليس منّةً من أحد، ستساهم في تحقيق كرامة الوطن والمواطن، ومن لا يريد تحقيقها أو يعرقلها فهو لا يريد أن يكون بين المواطنين والدولة خُبزٌ وملحٌ..

■ دير الزور - ماجد الخاشع

رحيل..

شيعت بلدة بصيرة الجرد في محافظة طرطوس الشابين غيث أحمد ١٧ عاماً، ومجد أحمد ٢٠ عاماً، صديقي اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بعد تعرضهما لحادث أليم أدى إلى وفاتهما مساء الأربعاء ٢٠١٠/١/٦..

وكان الشابان الراحلان من مناصري اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وقد شاركا في الاحتفال المركزي الذي أحيته بمناسبة الذكرى الـ٨٥ لميلاد الحزب الشيوعي السوري في العاصمة دمشق بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٤.

إن رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وهيئة تحرير قاسيون، تتقدم من عائلتي الفقيدين ورفاقهما وأصدقائهما بأحر التعازي، وتتمنى للجميع الصبر والسلوان وطول البقاء. ■

التربية والتعليم في سورية.. مشكلات متراكمة

عمر كوجري

العملية التربوية حالة مستمرة منذ الطفولة وإلى ما شاءت الحياة، وهي مكفولة دستورياً لجميع أفراد المجتمع، وفي معظم دول العالم يكون التعليم إلزامياً، ومجاناً في مراحله الأولى.

وسورية من الدول التي اعتمدت إلزامية التعليم ومجانيته منذ عدة عقود، واستفادت من هذه الميزة شرائح اجتماعية كثيرة، وعلى وجه الخصوص الشرائح الفقيرة التي وجدت في إلزامية التعليم متنفساً لها.

غير أن الأسر الفقيرة باتت اليوم تتحسر على أيام زمان، وأصبح التعليم حالياً مدفوعاً إلى حد بعيد، وتزداد ميزانية مدفوعات الأسرة السورية المكسورة أصلاً مطلع كل سنة بإرهاقات جديدة من مستلزمات مدرسية وكتب ودفاتر وغيرها.

ضعف المناهج والتلقين الببغاوي

لايخفى على ذي بصيرة أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سورية تمر حالياً في أزمة حقيقية تتجلى في زيادة الغلاء المعيشي وزيادة الفقر في المجتمع وظهور طبقة غنية تستأثر بقسم كبير من الدخل القومي، وهذا بدوره يؤدي إلى تفسخ الجانب الاجتماعي وزيادة البطالة والأمية والجريمة، وبالتالي الانهيار الثقافي. وهذه النتائج بدورها تؤثر بأشكال مباشرة على العملية التربوية والتعليمية وتزيد الأزمة في النظم التعليمية.

إضافة إلى المناهج المدرسية التي تعتمد التلقين والببغاوية في الحفظ «البصم»، وتنأى كلَّ النأي عن المحاكمات العقلية، والقياس والمنطق، وكذلك أسلوب الامتحانات الذي يدخل الرعب في قلوب الطلاب والأهالي.

قرارات التربية المرتجلة ومشاكلها المستعصية

اتخذت وزارة التربية في سورية كونها المعنية بدفع العملية التربوية نحو الأمام، منذ سنوات، قرارات كان تشي بالتعجل والارتجالية في الكثير منها، مثل تثقيل المواد الأجنبية الذي طبق لسنة واحدة فقط، ولم يعمل به فيما بعد، إضافة إلى الارتباك الواضح في إدخال مادة اللغة الفرنسية لمنهاج الشهادتين، دون أن يتعرف معظم الطلاب على ما ينجحهم في كليهما، وخاصة الطلبة الأحرار الذين طولبوا بتقديم المادة المضافة، وهذا مازاد من أعباء الأسر السورية التي استنجدت وعلى نطاق واسع بالمدرسين الخصوصيين. ومن الأخطاء الفاحشة التي ترتكبها وزارة التربية سنوياً ورود أخطاء علمية في أسئلة الامتحانات، وأخطاء طباعية وإملائية ونحوية في أوراق الأسئلة، وصعوبة بعض الطلبات التي يعجز عن حلها المدرّسون المتخصّصون، فما بالك بالطلاب غير المؤهلين جيداً؟!

إن مشكلات وزارة التربية كثيرة، ويبدو أنها في الكثير من قراراتها تتقصد إصدار القرار دون متابعته على الأرض.

إعلان حرب على الملخصات المدرسية

اتخذت وزارة التربية قبل مدة قرارها «الصائب حقاً» من حيث الشكل والمضمون بمنع إعداد ملخصات الكتب المدرسية والمسائل المحلولة والترجمات التي لها علاقة بالكتب المدرسية وطباعتها وتوزيعها .. وذلك نظراً للأثر السلبي على مردود الطلاب وعدم التزامهم بمضمون الكتاب المدرسي المقرر .وأكدت الوزارة ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أصحاب المكتبات والمتعاونين معهم في إعداد وإصدار ونشر هذه الملخصات في وقت تعج أغلب، إن لم نقل جميع مكتبات سورية بهذه الملخصات.

وبالمقابل فإن بعض المدرسين وموظفي المؤسسات التعليمية يقومون بابتزاز الطلاب بالتعاون مع بعض المكتبات، حيث يصر هؤلاء على إجبار الطلاب على شراء الملخصات. والحقيقة أنه من غير المفهوم تأخر التربية كل هذه السنوات، وغضها النظر عن هذه الملخصات التي تعج الكثير منها بالأخطاء الطباعية، إضافة للأخطاء التي يرتكبها بعض الزملاء في الإجابة الدقيقة عن بعض الأسئلة.

إذاً: ثمة حلول كثيرة للعملية التربوية في سورية، من ضمنها مراجعة شاملة وإعادة النظر لسياسة المناهج التربوية بحيث تلائم الثورات العلمية التي تحدث كل يوم من حولنا، وكذلك ينبغي الاهتمام بوضع المدرس باعتباره عصباً أساسياً في إنجاح العملية التربوية برمتها. من جانب آخر يفترض توفير المكان المناسب، فمن غير المعقول أن يجلس التلميذ مرتعداً من البرد بسبب عدم وجود زجاج للنافذة.

ويبدو أن الفضائية التربوية لم تحقق المأمول منها، فمازالت برامجها تقليدية، وليس منها جديد مرتجى، والمئات من الطلاب لم يسمعوا بها، وقد قيل إنها ستتكفل بإقصاء المدرسين عن (رزقة) الدروس الخصوصية، وما إلى ذلك، بيد أن شيئاً من هذا لم يحصل، والذي يحصل أن قرارات غزيرة تصدر من التربية التي تحوم حول المشكلة دون أن تتسلح بدافع الشجاعة لإنجاز عملية تربوية صحيحة على مستوى التحديات التي نُحاصَر بها على الدوام. ■

ما علاقة مديرية الزراعة بالجمعية الاستهلاكية !؟

تعاقدت مديرية الزراعة بدير الزور مع الجمعية الاستهلاكية وغيرها من المؤسسات الحكومية من أجل تأمين إيصالات لباس العاملين فيها، والتي يبلغ عددها حوالي ستة آلاف إيصال، لكن الجمعية أرسلت للمديرية مطالبةً مالية بقيمة ٧٥٠٠ إيصال، أي ما يعادل قيمة ١٤ مليوناً فقط لا غير للجمعية وحدها!! علماً أنّ المبلغ المخصص للباس كله حوالي ١٧ مليوناً، وتبين أنّ هناك فرقاً بحوالي ١٥٠٠ إيصال، ما تعادل قيمته حوالي مليون و٨٠٠ ألف ليرة، وتبين أنّ نسبةً عالية منها مزورة وبأسماء وهمية رغم أنها دُققت من مديرية الزراعة، وتبين أيضاً أنّ أمين مستودع المديرية الموقوف حالياً، قد استجر دفاتر إيصالات بمقدار ٣٥٠ دفتراً، لكنّ أمين المستودع الجديد استلم منها فقط حوالي ١١٥ دفتراً. فأين ذهبت البقية؟ وكيف جرى التدقيق؟ ومن دققها !؟ ولماذا جرى السكوت عنها قبل كشفها، علماً أنّ أغلب الإيصالات المزورة محصورةً في منفذ من منافذ البيع في الجمعية ويقع في مركزً المدينة!؟

وكنا في قاسيون قد نوهنا أن هناك قرارات بحق بعض رؤساء الدوائر في مديرية الزراعة تمنع إشغالهم لمناصب إدارية، ومع ذلك ما زالوا على رأس عملهم، ومن صدر بحقه قرار إزاحة مازال يتواجد، وهناك أيضاً دوائر خالية فيها كلف بها البعض منذ عام.. علماً أن بعض المدراء يتولون ثلاث مهام في الوقت نفسه.. فهل من المعقول أنّ مديريةً ضخمةً تحوي آلاف المهندسين لا يمكن أن يكون فيها من هو كفء للقيام بالعمل؟

هنا المصيبة الأعظم!!

■ زهير المشعان

ارتفاع أسعار الأعلاف يهدد بقاء الثروة الحيوانية

في خطوة خطيرة تعد حلقة من حلقات مسلسل تدمير الاقتصاد الوطني، فرضت وزارة الاقتصاد مؤخراً ضميمة مالية قدرها /٣٥٠٠/ ل.س على كل طن مستورد من الذرة والشعير، وتبع ذلك ارتفاع أسعار الإنتاج المحلي من هاتين المادتين الهامتين كمكونين أساسيين في تركيب أعلاف الدواجن والأبقار والأغنام، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الأعلاف بشكل عام، حيث اتخذ هذا الارتفاع طابعاً رسمياً وأصبح أمراً واقعاً عند رفع الدولة لسعر الأعلاف بزيادة /٤٠٠٠/ ل.س للطن الواحد.



نعم، إن هذه الخطوة خطيرة جداً وتنعكس سلباً على الثروة الحيوانية في سورية، فبنتيجة ارتفاع التكاليف المرهق لكاهل مربي الحيوانات والدواجن، قد تضطر هذه الشريحة لترك مهنة آبائها وأجدادها التي ترفد السوق الداخلية السورية بمعظم الحاجات الضرورية لمعيشة المواطن من الأجبان والألبان واللحوم والبيض والسَّمْنة.

وعند اضطرار المربين لترك تربية الحيوان والدواجن التي يعيشون منها لا يحرمون السوق من المواد الغذائية الضرورية فقط، بل ويرفدون سوق العمل بجيش كبير من العاطلين عن العمل، حيث يعمل في هذا المجال أكثر من ١٨٪ من السوريين. فكيف تقدم الحكومة على هذه الخطوة مع أن المسؤولين في وزارة الزراعة يعرفون عمق الأزمة وأبعادها!؟ وقد صرح موظف رفيع المستوى في الوزارة أن أسباب ارتفاع تكلفة منتجات الدواجن يعود إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من الذرة الصفراء والكسبة وفول الصويا ومتممات الإنتاج من الأدوية واللقاحات البيطرية، الذي أدى إلى خروج أكثر من ٦٥٪ من مربي الدواجن في سورية من التربية، لتعرُّضِها لخسائر كبيرة.

شهادات حية

ومن أجل الوقوف على تأثير هذه الخطوة التي رأينا انعكاسها مباشرة على السوق الداخلية بارتفاع أسعار البيض والأجبان والألبان إلى حدود مرهقة للمواطن السوري، كان لنا بعض اللقاءات مع مربي الأبقار والدواجن، وأفادونا بما يلي:

- المواطن علي الحمود مربي أبقار في ريف دمشق قال: «إن رفع أسعار الأعلاف بهذا الشكل خطوة خطيرة على تربية المواشي، وقد يأتي يوم لا نستطيع فيه تحمل التكاليف العالية لتربية مواشينا، فنضطر لترك هذه المهنة، وقد نموت بعدها جوعاً لأنه ليس لدينا موارد أخرى للمعيشة، وبشكل عام فإن مربي الحيوانات إذا ترك هذه المهنة فليس له عمل آخر في المناطق التي تعيش على تربية المواشي».

- المربي سلطان الرعشة قال ساخطاً: «إن الحكومة تحاربنا محاربة واضحة وتسعى إلى تدمير ثروتنا الحيوانية والقضاء على قطعاننا التي ترفد السوق بالغذاء الضروري للمواطنين، ويشتغل في هذه المهنة مئات العاملين الزراعيين الذين ليس لهم مصدر معيشة سواها، وبينما كنا نتمنى من الحكومة أن تدعمنا وتشجعنا وإذا بها تحاربنا لنضطر إلى ترك المهنة، ولا يكفيهم أنهم رفعوا أسعار الأعلاف فإن كمية الأعلاف المخصصة للمواشي من المصرف الزراعي لا تكفي لـ٢٥٪ من مجموع احتياجاتنا من الأعلاف، فنضطر لشراء الكمية اللازمة الباقية من السوق السوداء، حيث تبلغ ٧٥٪ من احتياجاتنا، ونشتريها بأكثر من ضعف سعرها الحقيقي».

- المربي سعود حمدان قال: «إن الحكومة بهذه الخطوة تقوي علينا التجار الحيتان في القطاع الخاص، الذين يستغلون نقص العلف المقنن وتأخر المراعي، فإما يبيعوننا الأعلاف بضعف ثمنها أو يضطروننا لبيع مواشينا لهم بأسعار بخسة، ليحتكروها ويتحكموا بأسعارها فيما بعد، وإنَّ تخلي الدولة عن رعاية الفلاح والمربي ودعمهما، سوف يقضي على الثروة الحيوانية الهامة، وسيدفع القائمين على هذه المهنة إلى التوقف عن التربية، وتسريح العمال وتشريدهم، لأنهم لن يجدوا عملاً آخر يعتاشون منه».

- المربي محمود شحادة قال: «إننا نشعر بالقهر والظلم والسخط الشديد على ممارسات الحكومة، فرفع أسعار الأعلاف سبَّبَ للعاملين في تربية المواشي خسائر كبيرة، ونواجه الآن أسوأ المواسم نتيجة سنوات القحط والمحل المتتالية وانعدام المراعي وتراكم الديون وخاصة للمصرف الزراعي الذي لجأ إليه كثير من المربين في المواسم السابقة، وفي كل يوم تُفرَض أعباء جديدة على المزارعين العاملين في تربية الثروة الحيوانية، وهذا ينعكس سلباً على حياتنا اليومية كمواطنين، فنحن لدينا أبناء في المدارس والجامعات، وإذا انهارت مهنة تربية المواشي فليس لدينا عمل بديل في المنطقة».

مربو الدواجن

أما مربو الدواجن فكان لهم النصيب الأكبر من الخسائر والمعوقات التي بدأت بتضييق الخناق عليهم، وحدثنا صاحب إحدى المداجن فقال: «إن رفع أسعار الأعلاف هو ضربة قاصمة لعماد إنتاجنا الحيواني، فهذه المهنة بالأساس تتعرض لخسائر كبيرة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث أن كلفة إنتاج البيضة الواحدة أكثر من السعر الذي يفرضه علينا التجار الوسطاء الذين يكون لهم النصيب الأكبر من الربح، فهم يأكلون البيضة والتقشيرة، وإذا استمرت الخسائر على هذا النحو فإن ذلك يعني بيع مزارع الدجاج، وقد تدخل في حمى الاستثمارات السياحية والمضاربات العقارية، التي صورت لنا مشاهد من النمو والازدهار الأجوف».

هذه هي البرامج التنموية التي تتّبعها الحكومة، رفعٌ لتكاليف الإنتاج، تدميرٌ لقطاعات الإنتاج المختلفة، وصولاً إلى خلق الأزمات المعيشية اليومية للمواطن السوري، وتحميله أعباء إضافية بعد قرارها سحب الدعم عنه كاملاً، وكشف ظهره للملمات والمصائب، ليتحملها وحده بعيداً عن رعاية الدولة. فهل هدف الحكومة إيجاد شرخ بين المواطن والحكومة في خطوة مدروسة لتدمير الوحدة الوطنية الداخلية!؟ سؤال برسم القائمين على رعاية الشؤون العامة ومصلحة الوطن!!

youssef@kassioun.org

الفلاحون والحكومة: ويستمر تخبُّط السياسات الزراعية..

لعل الضربة الكبيرة التي تعرض لها فلاحو الوطن ومنهم فلاحو المنطقة الشرقية: الرقة والحسكة ودير الزور، هي رفع الدعم عن المازوت وما ترتب عليه من ارتفاعات أخرى كالحراثة وغيرها، وآثار ذلك على الزراعة ككل ومنها المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن والذرة التي تمس أمن الشعب الغذائي وأمن الوطن الاقتصادي.. وقد اعتقد البعض أنّ هذه الضربة ستكون الأخيرة، وصدقوا ما تقدمه الحكومة من وعود، لكن الضربات توالت فيما بعد بما صدر من قرارات وما تقوم به من ممارسات، كرفع أسعار السماد واستيراده وكذلك بقية مستلزمات الإنتاج الزراعي، إلى ما جرى مع الشوندر وامتناعها عن استلام محصول الذرة وتأخيرها سداد الفواتير.. و.. و.. فلم يعد الفلاحون بخير، وبالتالي لم يعد الوطن بخير!!

فهل ما قامت به الحكومة هو مجرد تناقضات فقط.. فترفع الدعم عن المازوت من جهة، وتقرر دعم بعض المحاصيل الزراعية – وما رافق ذلك من تطبيل وتزمير – من جهة أخرى، أم أنه خداع وكذب، أم الاثنان معاً وهو ما تثبته الوقائع على الأرض!؟ وما هو الهدف من كلّ ذلك، ولمصلحة من؟

لقد وعدت الحكومة الفلاحين أن تقدم لهم ٨٠٠ ليرة دعماً لكل دونم يزرعونه قطناً، لكن عهودها ومواعيدها كانت كمواعيد (عُرقوب) بما وضعته من تعقيدات واجراءات أفرغت الدعم من محتواه وزادت معاناة الفلاح من بؤر الفساد. وعلى سبيل المثال: خصصت الوحدات الارشادية التي يرأسها مهندس زراعي، لكل جمعية فلاحية مراقباً زراعياً أو بيطرياً، يقوم هذا المراقب أو غيره بجولة على حقول القطن ما بين حزيرانً وتموز لتقدير المساحات بالعين المجردة، أو يسأل الفلاح، وكذلك يقدر كمية الإنتاج ويعطي أرقاماً لا يمكن أن تكون دقيقة لأن القطن في هذه الفترة في مرحلة الطور الثاني، حيث يُقدر إنتاج الدونم ٥٠٠ كغ.. ناهيك عن الظروف الجوية واحتمالات الإصابة بالأمراض والحشرات التي تؤثر على كمية الانتاج، وعندما لا يحقق الفلاح ذلك وهو الأغلب، يُحرم الفلاح من الدعم، ويضيع جهده ويخرج خاسراً أو خالي الوفاض في أحسن الأحوال.

أما دعم محصول الذرة فهو مثل شقيقه القطن، بل وأكثر مأساويةً، حيث خُصص لكل دونم ١٠٠٠ ليرة دعماً كما سُمح باستيراد الذرة من الخارج، وأيضاً تخلّت الحكومة الموقرة عن استلامه، مما حدا بالفلاحين إلى محاولة تجفيفه في العراء بأنفسهم، لكن الظروف الجوية كانت لهم بالمرصاد فاجتاحته الأمطار، وما نجا من المطر بيع للتجار بثمن بخس هو ثلاث ليرات، وفي أحسن الأحوال بسبع ليرات لا تغطي من جمل التكاليف أذنه فقط، وهؤلاء التجار قاموا بتخزينه في مستودعاتهم وخاناتهم. لكن ما قامت به الحكومة بعد ذلك يكشف أشياء كثيرة، حيث أصدرت قراراً جمركياً يفرض ضريبةً على كل كغ ذرة مستورد ثلاث ليرات، مما رفع سعر الذرة لدى التجار إلى أكثر من عشر ليرات، وكانوا هم المستفيدين من هذه الدوامة التي دخل فيها الفلاح، والخاسر الأكبر هو الفلاح والشعب والوطن!؟

إننا نتساءل :هل ما قامت به الحكومة من رفع دعم عن المازوت، إلى تقديم دعم لبعض المحاصيل، هو تناقضات أم كذب وخداع!؟ وما تقوم به من ممارسات وما تصدره من قرارات وقوانين هو لخير الفلاح والوطن أم لمصالح التجار وكبار الفاسدين ونهب مباشر!؟

نعتقد أن الإجابة واضحة، وكل ذلك يخلق بؤر توتر اجتماعية تصب في مصلحة أعداء الشعب والوطن، وبات من الضروري اليوم قبل الغد ترحيل هذه السياسة الزراعية وهذا النهج الاقتصادي الليبرالي والقائمين عليهما من أجل الحفاظ على كرامة الوطن والمواطن!

■ الرقة - مراسل قاسيون
محمد الفياض

السياسات الحكومية.. ومعاناة الفلاحين

على وقع عجز الموازنة العامة للدولة والتي فاقت ٢٢٢ مليار ل.س لعام ٢٠٠٩، ومع عقد النية لإعادة تكرار مضمون الخطة العاشرة، ولكن باسم جديد هو الخطة الحادية عشرة، ما تزال الحكومة تتخبط بقراراتها, تصدر قراراً اليوم لتعود في اليوم التالي لتطلب المساعدة في تخفيفه أو استبداله بقرار آخر، حتى وكأن الحكومة حكومتان، وكل وزارة فيها لها أكثر من وزير يوقع بريده دونما قراءة، ليحاكيه مجلس الوزراء في التوقيع.. فقرار وزير الصحة حول تعرفة الأطباء عدل بعد أقل من أسبوع، وهاهو قرار وزارة الاقتصاد الذي يحمل الرقم /٣٠٧١/تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢/ القاضي باستيفاء ضميمة على مستوردات القطاع الخاص من مادتي الذرة الصفراء والشعير بمبلغ ٣٥٠٠ ل.س للطن الواحد، يعاد النظر به بناء على طلب من رئاسة مجلس الوزراء، وذلك بعقد اجتماع مشترك لوزارتي الزراعة والاقتصاد لدراسة آثاره على قطاع الثروة الحيوانية والصناعات الغذائية..



إن هذا التخبط والارتباك لا يبشران بمستقبل جيد في إدارة العام الأخير من الخطة الخمسية العاشرة, وهذا ليس بغريب، فقد سبق للحكومة أن وعدت باستلام إنتاج الفلاحين من الذرة الصفراء والشعير وبأسعار مدعومة، إلا أنها تراجعت عن قرارها قبل موسم الحصاد، فكسد إنتاج الفلاحين تزامناً مع فتح باب الاستيراد على مصراعيه. وقبلها كان للقمح قصة مشابهة حيث رفضت استلام القمح من منتجيه بحجج واهية، لتقوم بعد ذلك بفتح باب التصدير أيضاً! وفي كلتا الحالتين كان كبار التجار هم المستفيدين.

والآن وقد غرقت السوق المحلية بالذرة الصفراء، سواء بما كان موجوداً لدى المؤسسة العامة للأعلاف أو مثله لدى كبار التجار الذين كدسوا المواد العلفية في مخازنهم لأن العصفورة أخبرتهم منذ أشهر بمضمون القرار, يأتي قرار وزارة الاقتصاد الوارد مضمونه أعلاه، فإن كان يهدف إلى تشجيع المزارعين على زراعة الذرة والشعير ويسعى لحماية الإنتاج المحلي من هاتين المادتين بوجه منافسة المنتجات الخارجية كما يقول المدير العام لمؤسسة الأعلاف السيد أحمد الشيخ، فهذا الكلام صحيح فيما لو كان الإنتاج المحلي من هذه المحاصيل الزراعية يفي بحاجة البلاد، ولكن أن يكون إنتاجنا من الذرة الصفراء لا يتجاوز ١٥٠ ألف طن، ومن الشعير ٨٠٠ ألف طن، والمستوردات /٣/مليون طن، وندعي أن هذا الإجراء جاء لحماية الإنتاج المحلي، فإن الأمر لا يستقيم مع تلك المعطيات، ولا شك أن دعم الزراعة والمزارعين أمر ضروري وهو يساعد على تثبيت الفلاحين في قراهم ويساهم مساهمة فعالة بصمود وقوة الاقتصاد الوطني, ولكننا نسأل هنا: ما مصير مربي الثروة الحيوانية في ظل الدعم الخجول الذي تقدمه الدولة؟ فمقدار الكمية المدعومة من الأعلاف للبقرة الواحدة شهرياً لا تكفيها لأكثر من يوم ونصف يوم آخر.. وأيضاً ما مصير تربية الدواجن والدجاج البياض وأسعار اللحوم والبيض مع ارتفاع طن العلف الواحد ٣٥٠٠ ل.س؟ وما هو مصير صناعة الزيوت وارتفاع أسعارها المضافة بسبب ذلك القرار؟ ما مصير مربي الأبقار الحلوب إذا كان سعر كغ الواحد من الحليب ١٥ ل.س وسعر كغ العلف ١٧ ل.س؟؟

لقد جاءت هذه الزيادة على سعر الذرة كارثة على مربي الأبقار الحلوب لأنها التهمت هامش ربحهم المتواضع أصلاً، وقد تجبرهم على التخلي عن أبقارهم وتوجيهها إلى أسواق اللحم المذبوح لتكون كارثة لم تكن بالحسبان تضاف إلى الوضع المتردي للثروة الحيوانية.. وفي حال كان الهدف هو دعم المزارعين وزيادة أسعار الذرة المحلية والشعير بمقدار ٣٥٠٠ ل.س للطن الواحد، فإن/٥, ١٧/ مليار تكفي لتغطية الدعم حسب الإنتاج المحلي إذا كانت الكمية المنتجة هي/١/ واحد مليون طن، وفي حال أن الكمية المستوردة من مادتي الذرة والشعير حوالي ٣ مليون طن، فأي عجز سيغطي مبلغ ٥, ٨٧ مليار ل.س الفائض عن دعم مزارعي الذرة والشعير؟ من الواضح أن الغاية ليست دعم الإنتاج المحلي، ومن الواضح أيضاً أن الحكومة لا تستطيع تحصيل هذه الإيرادات إلا على حساب المستهلك وخاصة مربي الثروة الحيوانية والصغار منهم تحديداً، لأن التاجر المستورد لهذه المواد سيضيف الكلفة المتأتية على سعر الذرة أو الشعير مع فوائد الرأسمال المضاف قبل طرحها بالسوق، ليدفع المستهلك ثمن الضميمة، وبذلك تزداد أرباح التاجر مع زيادة رأسماله المشغل، وقد ينتفي كل ما تقدم في حال كانت الغاية من فرض الضميمة على مستوردات القطاع الخاص من الذرة والشعير هي عودة الدولة إلى تنشيط تجارتها الخارجية والعمل على التحكم بالأسواق بعد تحرير التجارة ومسيرة الخصخصة.. يكون ذلك صحيحاً فقط إذا ما انسقنا وراء رغباتنا.

■ يامن طوبر

قصور الخدمات في القطاع الصحي.. أسبابه وخطورته

الرعاية الصحية بين تراجع مخصصاتها من الموازنة.. والواقع السيئ

◄ يوسف البني

إن قضية الرعاية الصحية والعناية التي تقدمها الدولة لمواطنيها هي إحدى أهم المعايير التي تدل على درجة تطور هذه الدولة ولحاقها بركب الحضارة، وتعبر قبل ذلك عن احترام الدولة لمواطنيها واهتمامها بحقوقهم وسلامتهم وكرامتهم، وهناك دول عديدة وصلت بالخدمات الصحية درجة متقدمة (سورية ليست إحداها) بسبب اتباعها برامج للكشف الطبي الدوري لكل أفراد الأسرة في العيادات الأسرية، حتى أصبحت هذه الدول لا تخشى على مواطنيها من الأوبئة والجوائح إن كانت طبيعية أو مصنعة.



أما في سورية، حيث يعاني السواد الأعظم من المواطنين من الحالة الاقتصادية المتدنية والآخذة بالتراجع بشكل مستمر، بسبب فشل السياسات الاقتصادية في حماية معيشة المواطن، بل على العكس من ذلك فهي تسعى بشكل دائم لسحب دور الدولة الرعائي للمواطنين، فلولا وجود المشافي العامة والخدمات التي تقدمها لاستحال على الكثير من الأسر السورية الحصول على الرعاية الطبية اللازمة والعلاج الشافي. ومع ذلك فإن هذه الخدمات مهددة بالإلغاء بسبب تصريح الحكومة بنيتها على جعل مراجعة المشافي العامة والعلاج فيها مأجوراً كالعيادات والمشافي الخاصة، فلننظر إلى خطورة هذا الطرح وتأثيره السيئ على الوضع الصحي والمعيشي لعموم المواطنين على مساحة سورية.

بعض التشريعات المتعلقة بالصحة

جاء في نص الدستور السوري: المادة ٤٦ :

١. تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة.

٢. تحمي الدول صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي المجانية.

وجاء في المادة ٤٧ من الدستور: تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بشكل خاص على توفيرها في القرى والأرياف رفعاً لمستوى المواطنين فيها (الحياتية والخدمية).

وكذلك فإن سورية قد وقعت على الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والثقافية والصحية، والذي تنص المادة /١٢/ منه على: (أن الدول الموقعة على هذا الميثاق تقر بحق كل مواطن في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية، ويجب على هذه الدول تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حال المرض).

أقرت الحكومة الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ بقيمة ٧٥٤ مليار ليرة سورية، وتبلغ حصة قطاع الصحة منها حوالي ٨,٨١٣ مليار ل.س، أي ١,١٦٪ فقط من الموازنة العامة، بينما كانت في العام ٢٠٠٨ قد بلغت ٤,١٤٪. وبلغ المخطط لحصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة في عام ٢٠١٠ فقط ٣٨٢ ل.س، أي ما يعادل ٨,٥ دولار، منها ١١٣ ليرة سورية حصة الفرد من الموازنة الاستثمارية بينما كانت في العام ٢٠٠٨ حوالي ٤٨ دولاراً.

وقد قُسمت موازنة وزارة الصحة لتمويل اتجاهين: منها مليار و٥٥٠ مليون ل.س للإنفاق الاستثماري الخاص بالمشاريع، و٧ مليارات و٢٦٣ مليون ل.س للإنفاق الجاري، خُصِّص منها ملياران و٢٠٠ مليون ل.س لتمويل مخصصات أدوية الكبد والتصلب اللويحي (التهاب الجهاز العصبي يسبب اضطراب الجهاز المناعي) والتلاسيميا (فقر الدم المزمن) والسكري.

إحصائية نظرية.. ولكن

كان مخطط الحكومة في الخطة الخمسية العاشرة يسعى لتغطية جميع المناطق والمحافظات بالخدمات الصحية، بحيث يكون هناك مركز صحي لكل ١٠٠٠٠ مواطن في الريف، ومركز لكل ٢٠٠٠٠ مواطن في المدينة، ولكن كان هناك تفاوت واضح في توزيع المراكز الصحية بين المحافظات، فتم إحداث ٦٤ مركزاً في السنوات الأربع الأخيرة، وتم إنجاز ١٣ عيادة تخصصية شاملة في دمشق وريف دمشق وحلب وإدلب وحمص وحماه ودرعا. ويوجد في سورية ٢٤٣ سيارة إسعاف حديثة، إضافة إلى ١٠٠ سيارة قديمة سيتم استبدالها بعد شراء ٨٥ سيارة بتمويل من قرض مصرف الاستثمار الأوربي.

إن كل هذه الخطط لا تزال قاصرة عن تأمين الخدمات الصحية الكافية والضرورية للمواطن إذ يجب العمل على تغطية المناطق الريفية والبادية بسلسلة من العيادات المتنقلة، التي قُدِّمت للحكومة السورية كمنحة من منظمة الصحة العالمية. ويجب الإكثار من مراكز الإسعاف الطرقية على الطرق الخارجية التي تربط بين المحافظات. فكثير من الحوادث التي تقع على الطرق السريعة تؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا نتيجة بعد أماكن الإسعاف وتعذر الوصول السريع إليها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض المشافي الخاصة تمتنع عن استقبال ضحايا الحوادث لأسباب غير معروفة، ما يجعل المصابين يواجهون خطر الموت دون اتخاذ إجراءات الإسعاف الأولي، وقد شهدنا أكثر من حالة أدت إلى وفاة المصابين بين نقلهم من مشفى اعتذر على استقبالهم إلى مشفى آخر، بينما كان يمكن إنقاذهم بلحظة ضمير، هذه مسألة تستحق الوقوف عندها والمساءلة فيها.

أما من جهة المشافي التخصصية، كأمراض القلب أو الكلية، وحتى المشافي العامة منها، فإنها ترهق المريض مادياً إضافة إلى مرضه، وقد يضطر لبيع كل ما يملكه للحصول على العلاج، وخاصة إذا كان يحتاج لعملية جراحة القلب المفتوح، فإن نجحت وعاش بعد العملية فسوف يكون من المُعدمين الذين يتسولون لقمة العيش، أو أنه سيتعرض لخطأ طبي مهني وهو تحت العملية يؤدي إلى وفاته فتتحول إلى الجريمة إلى «قضاء وقدر».

هذا بالإضافة إلى افتقار معظم المشافي في المحافظات لأجهزة غسيل الكلى، وأحياناً يضطر المريض رغم ثقل المرض عليه للسفر من محافظته إلى دمشق للحصول على العناية المطلوبة، مع ما يكلفه ذلك من مشقة وقلق وخطورة، وما يواجهه المريض من صعوبة في الحصول على دور بسبب تزايد أعداد المرضى وقلة المراكز التي تقدم هذه الرعاية، ما يعرض المريض لخطورة حقيقية.

مخابر التحليل الطبي ومراكز تصوير الأشعة والصيدليات المجانية ضمن المشافي العامة، أوقفت خدماتها للمواطنين منذ فترة طويلة، وأصبح المريض يتحمل التكاليف الباهظة لإجراء ما يلزم من تحاليل وصور أشعة، والحصول على الأدوية اللازمة بعد أن كانت هذه الخدمات من حقه الحصول عليها مجاناً في المشافي العامة...

إهمال متعمد أو تراجع عن الدور الرعائي؟

هذه صورة مصغرة للحالة الصحية العامة في سورية، وهذا انعكاس خطط الحكومة وبرامجها واقعاً ملموساً وخطيراً على صحة المواطنين، تراجع ملحوظ وبالغ الخطورة في اهتمام الحكومة بصحة المواطنين وتقديم الرعاية والخدمات الصحية التي أقرها الدستور حقاً مكتسباً ومشروعاً لعموم المواطنين، وبموازاة هذا التخفيض في ميزانية الخدمات الصحية التي يجب أن تقدمها الدولة للمواطن فوجئ المواطنون مع إطلالة العام الأخير من سنوات الخطة العاشرة برفع تسعيرة المعاينة الطبية بمعدل ٥٠ ـ ٧٠٪، بعد قرار مجلس الوزراء تخفيض الزيادة التي أقرتها وزارة الصحة، والتي وصلت في البداية إلى معدلات ١٠٠٪ ـ ١٥٠٪، وقد بلع المواطنون المقلب المقصود من المسرحية فقالوا: «بعض الشرِّين أهون من بعض».

إن القائمين على القرارات في الحكومة يلقون بخططهم وبرامجهم من أبراجهم العاجية، غير مدركين للواقع المعيشي السيئ للغالبية العظمى من الشعب السوري، الذي تراكمت عليه الظروف الاقتصادية والمناخية وقذفت بآلاف الأسر السورية إلى ما تحت عتبة خط الفقر، وكانوا قبل زيادة تعرفة أجور الكشف الطبي يحسبون ألف حساب قبل معاودة عيادة الطبيب.

هذه السياسة الرامية إلى تخلي الدولة عن رعاية ودعم المواطنين في مجال الرعاية والخدمات الصحية كما في باقي قطاعات الخدمات، مشكلة تضاف إلى الكثير من الصعوبات القديمة التي يعاني منها القطاع الصحي، والتي أهمها هجرة الأطباء الاختصاصيين والأدمغة العلمية إلى خارج القطر بسبب الحوافز الكبيرة التي تقدم لهم هناك ويحرمون منها في سورية، ومشكلة النقص في عدد السائقين والممرضين لعدم توفر الملاك الكافي لمنظومة الإسعاف، بسبب ابتعاد السائقين عن العمل في هذا المجال نظراً لصعوبات العمل ومشاقِّه، وعدم إيجاد نظام لتحفيز العاملين والتشجيع على استقدامهم. والمشكلة الأكبر التي يعاني منها القطاع الصحي هي نقص عدد المشافي العامة في الأرياف والمحافظات النائية، كما أنه توجد مشكلة كبيرة يسببها نقص الكادرات الطبية في المشافي خارج مراكز المحافظات، حيث هناك عزوف عن العمل فيها بسبب انعدام الحوافز.

نقص المعدات والتجهيزات الطبية للمشافي

إن القطاع الصحي الذي يجب أن يقدم الخدمات الصحية المجانية للشرائح الكبرى من المواطنين، والمتمثل بالمشافي العامة في المحافظات، يعاني من نقص كبير في المعدات والتجهيزات الطبية، والتي تم تحديدها حسب تقرير وزارة الصحة المقدم أمام مجلس الشعب كما يلي:

.خمسة عشر جهاز أطبقياً محورياً لجميع مراكز المحافظات في سورية، حيث أن الأجهزة القديمة في حالة أعطال دائمة.

. أحد عشر جهاز تفتيت حصيات لتغطية جميع المحافظات.

. خمسة أجهزة مرنان لمحافظات درعا، السويداء، الرقة، حلب واللاذقية. وحل مشكلة نقص أجهزة المرنان في حماة والحسكة وإدلب. وكذلك يجب تأمين جهاز مرنان لمديرية صحة ريف دمشق.

كما أن هناك نقصاً في وجود مشاف تخصصية في المناطق والمحافظات بسبب النقص الشديد في بعض الاختصاصات وهي: طب الأطفال، العينية، التوليد وأمراض النساء، القلب، الأورام، العصبية والعظمية.

ويتواكب هذا النقص في التجهيزات والخدمات والاختصاصات مع وجود بيانات تشير إلى الارتفاع المستمر في أعداد حالات أمراض القلب والأورام والكلية والسكري وغيرها، ووجود عجز كبير في موازنة الدواء وصل إلى أربعة مليارات ل.س، وهذا الرقم مرشح للزيادة.

ماذا بعد؟!

ماذا بعد التخفيض الكبير في حصة وزارة الصحة من الموازنة العامة؟! وماذا بعد انخفاض رصيد المواطن في الرعاية الصحية؟!

ماذا بعد الإهمال المتعمد لحالة المواطن المعيشية، وتحميله أعباء إضافية بزيادة تعرفة الكشف الطبي، التي لم يكن قادراً بالأصل على تحملها؟!

ماذا بعد الخطوات الحثيثة التي تتبعها الحكومة لخصخصة المرافق الصحية الهامة، وإجبار المريض للالتجاء إلى العيادات والمشافي الخاصة، نتيجة توقف الكثير من الخدمات الصحية في المشافي العامة؟!

بعد؟!.. نحن شعب نحب الحياة، ونصبر على الآلام والمرض، ونتحمل صعوبة الحياة...

لكن وبعد؟!

فوضى «السومرية».. والتجاوزات اللا قانونية

◄ علي نمر

توَّج عمل نقابة عمل النقل البري بدمشق خلال الأشهر الثلاثة الفائتة بكشف التجاوزات اللاقانونية في مركز انطلاق السومرية، هذه التجاوزات التي أفرزت روائح أكيدة للفساد في معظم التجمعات السياحية، وقامت اللجنة النقابية في المركز بقمع مخالفات تجميع الركاب من خارج المركز وفق كتب رسمية أرسلتها للجهات المعنية ومكتب النقابة تشرح فيها الحالة، مؤكدة ذلك بأدلة دامغة من خلال أرقام السيارات السورية وموديلها التي تحمل ركابا دون منفست أمني، والسيارات اللبنانية الخاصة التي ضبطت تعمل بالنقل المنظم بالأجرة (ولدى «قاسيون» جميع هذه الأرقام). وأكدت اللجنة النقابية أنها قامت بالاتصال مع عدة مراجع مختصة لكن دون جدوى.

لجنة نقابية ومصلح اجتماعي

لقد قدمت اللجنة النقابية العديد من الاقتراحات ولم تجد آذاناً صاغية لمقترحاتها، حيث أنها بيَّنت أن مركز انطلاق لبنان والأردن الموحد مستثمر من أصحاب المكاتب التي كانت متواجدة في منطقة المرجة والسنجقدار، وهو قطاع خاص وله أنظمة خاصة به وليس للمحافظة أي تدخل بالعمل، وهي مسؤولة فقط عن المرافق العامة والخدمات ضمن المركز، لكن الذي حصل أن المهندس رئيس المركز قام بتوزيع عناصره للتدخل بالدور الذي هو من اختصاص إدارة المركز، ويوزع نسخاً منها إلى مكاتب القطع وموظفي السياحة والشرطة ومكتب المحافظة، وقيل في الآونة الأخيرة أن رئيس المركز سيوعز إلى الموظفين العائدين له ختم بطاقة الانطلاق والمنافست الأمني إلى جانب ختم الشرطة، مما يزيد الأعباء على السائق أكثر مما يتحمل.

إن اللجنة النقابية هي التي تقوم بحل المشاكل العالقة بين السائقين والإدارة، والسائقين والشرطة، والسائقين ومكتب المحافظة.

في عمق المشكلة

بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١ قامت محافظة مدينة دمشق بنقل مركز الانطلاق من البرامكة إلى السومرية، وتم تخصيص مركز انطلاق لبنان والأردن الموحد بالكتلتين (ب) و(د) بموجب قرار المكتب التنفيذي رقم /٦٥٩/ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧.

وهاتان الكتلتان تقعان في آخر المركز، وتبعدان عن بابه الرئيسي أكثر من /٥٠٠/م، وقد أدى هذا الوضع إلى انعدام الفعالية تماماً في مركز انطلاق لبنان والأردن الموحد.

وقد نشأ عن هذا الوضع تجمع عدد كبير من السماسرة الذين يطلق عليهم اسم (الوشيشة) على طول الطريق الممتد من أول ضاحية السومرية وصولاً إلى باب المركز الرئيسي، وهؤلاء يقومون بسرقة الركاب ويركبونهم السيارات التي تحمل لوحة درعا والمسجلة على خط درعا- عمان، وهذه السيارات يزيد عددها عن /٥٠٠/ سيارة، والأدهى من كل ذلك أن تلك السيارات تحمل دفاتر منافست مختومة سلفاً من مكتب انطلاق درعا، ولكنها لا تلتزم بخط سيرها من درعا إلى عمان، بل تأتي إلى السومرية يومياً بشكل مخالف للقانون، ويقف سائقوها أمام مدخل السومرية الرئيسي لسرقة الركاب المتجهين إلى لبنان والأردن، مما أدى إلى انعدام الفعالية تاماً في مركز انطلاق لبنان والأردن الموحد.

إن الأضرار التي لحقت بالسائقين المسجلين نظامياً كبيرة، وهي تهدد لقمة عيشهم، لأن مركز الانطلاق القديم في البرامكة أصبح مرتعاً خصباً للسماسرة الذين يقومون أيضاً بسرقة الركاب الذين لا يزالون يقصدون مركز البرامكة القديم ويبيعونهم إلى المكاتب المنتشرة في منطقة نهر عيشة، خلافاً لما نص عليه القرار رقم /٤٧/ م.د الصادر عن مجلس محافظة دمشق بتاريخ ١٩٧٣/٧/١، الذي نص في فقرته الثالثة على منع إنشاء إي مكاتب لتسفير الركاب على خطي لبنان والأردن.

إضافة إلى ذلك فقد تم الترخيص لشركة المواصلات اللبنانية التي لا يتمتع أسطولها بمواصفات البولمان أو شبه البولمان لوجود حصالات في تلك الباصات، وهذه الشركة تسيِّر رحلاتها من الصباح الباكر، وهو توقيت سفر السيارات السورية المتجهة إلى لبنان.

ومن المشاكل أيضاً السيارات التي تحمل لوحات عامة، وتجول في شوارع مدينة دمشق وريفها، وتقف على أبواب الفنادق الفخمة دون حسيب أو رقيب، وهي شركة «ألو تكسي» اللبنانية وشركة «بريمر تكسي» اللبنانية، وشركة «ستار تكسي» السورية.

كما يعمل على خط لبنان عدد كبير من الميكروباصات غير المسجلة أصولاً، والتي تقوم بتحميل الركاب من مركز انطلاق الشمال، مكان وصول البولمانات القادمة من المحافظات، ومن المركز القديم بالبرامكة.

كما يوجد عدد كبير من السيارات والفانات اللبنانية الخاصة، تقوم بنقل الركاب المنظم بين دمشق ولبنان، ويتواجد معظم سائقي هذه السيارات في منطقة السيدة زينب، الحريقة والبرامكة.

وطالبت اللجنة النقابية بالتدخل الفوري من مكتب النقابة، من أجل:

- تخصيص المسرب الواقع في مدخل مركز انطلاق السومرية لوقوف سيارات الدور المسجلة أصولاً في مركز سفريات لبنان والأردن الموحد، وذلك للقضاء على ظاهرة السماسرة التي انتشرت بشكل مخالف للقانون.
- إعادة مركز انطلاق لبنان والأردن الموحد إلى ما كان عليه سابقاً.
- تخصيص دوريات مراقبة ثابتة على الطرقات، مهمتها:

– مراقبة مركز الانطلاق القديم في البرامكة، وقمع ظاهرة السماسرة التي ازدادت بشكل كبير.

– مراقبة مركز انطلاق الشمال ساعة وصول البولمان من المحافظات، وقمع ظاهرة استجرار الركاب من السماسرة الموجودين فيه.

– مراقبة الطرقات، وحجز كل سيارة قادمة من محافظة درعا بهدف سرقة الركاب من مركز انطلاق السومرية، والاعتداء على أصحاب الحق المسجلين أصولاً بالمركز.

فيما يختص بالمكاتب المتواجدة في منطقة نهر عيشة، فقد تم إغلاقها وختمها عدة مرات، ومع هذا فإن أصحابها ما زالوا يمارسون العمل.

فهل ستحقق مطالب اللجنة النقابية، أم سيظهر أحدٌ ما ليضع لعصي بالعجلات، كما جرى أكثر من مرة. نتمنى عدم حدوث ذلك.

ali@kassioum.org

عمليات فساد في مطار حلب الدولي مثبتة بتقارير..

فساد بعشرات الملايين وتزوير واعتداءات بشعة

لاشك أن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة قد أصبح وصمة طاغية تصم جزءاً لا يستهان به من الإدارات، وأن الإخلاص والنزاهة والاستقامة في أداء الواجب الوظيفي قد أصبح سلوكاً نادرا وشاذاً ومتناقصاً عكس المأمول، بل وكثيراً ما يحارب من شبكات الفساد بأسوأ الأساليب. وتحقيقنا هذا هو مجرد مثال على ذلك، وهو لا يطال إلا جانباً واحداً من جوانب الفساد في أحد أهم المرافق السورية، وهو مطار حلب الدولي، ويُعبِّر فيما يُعبِّر عن مدى توغل شبكات الفساد ونفوذها الشديد في المستويات المختلفة من أجهزة الدولة ومؤسساتها.



بالمصادفة المحضة..

بينما كان أحد الموظفين المؤقتين يقوم بعمله الوظيفي في قسم (الفناكر) (الفنكر: هو الممر التلسكوبي الذي يلتصق بباب الطائرة فيوصل الطائرة بصالات الركاب، ويتم من خلاله خروج المسافرين من الطائرة ودخولهم إليها).. لاحظ هذا الموظف أن الطائرة الروسية – التشارتر- قد توقفت على الفنكر لمدة ٧٥ دقيقة، وتم تسجيل الإيصال المالي لها على أنها قد توقف ٤٠ دقيقة فقط، الأمر الذي يفوت على خزينة مبلغاً من المال لا يوجد أي مبرر لتفويته، إذ أن إشغال أي طائرة للفنكر يُلزمها دفع بدل نقدي قيمته (٨٠) يورو للساعة الأولى و(٢٠) يورو عن كل ربع ساعة تالية.

سارع الموظف إلى إثارة الموضوع مع مدير المطار، فأهمل الأخير الموضوع، فعاد الموظف وأثار الموضوع مع رئيس قسم الفناكر، فلم يستجب له أيضاً، الأمر الذي أثار حفيظته، وجعله يراقب كل ما يدور في قسم الفناكر، ليكتشف أن عدداً كبيراً من الطائرات لا يتم تسجيل توقفها على الفناكر، والكثير مما يتم تسجيله لا يتم فيه تسجيل الزمن الحقيقي للتوقف، وهو ما يشير إلى وجود تلاعب مالي واضح، فما كان من هذا الموظف إلا البحث عمن يساعده ويرفع صوته بالشكوى، فتعرف على عضو مكتب نقابة النقل الجوي في مؤسسة الطيران العربية السورية، وشرح له الوضع كاملاً طالباً منه إيصال صوته إلى كل الجهات المعنية وممارسة دوره كعضو مكتب نقابة. وبالفعل قام عضو مكتب نقابة النقل الجوي بإثارة هذا الموضوع في اجتماع مكتب النقابة، الأمر الذي أدى إلى انسحاب عدد كبير من أعضاء المكتب النقابي رافضين التوقيع على محضر الاجتماع ما لم يتم حذف كل ما تمت الإشارة إليه بخصوص شبهة الفساد في الفناكر، فلم يوقعوا على المحضر إلا بعد أن أزالوا بالمصحح (الكوريكتر) كل حديث بهذا الخصوص.

لم يستسلم المذكور أمام ما حصل، بل استمر في ملاحقة ومتابعة هذا الموضوع لدى أكثر من جهة ومسؤول، إلى أن تكللت جهوده في المتابعة والملاحقة بأن قام المدير العام للطيران المدني بتشكيل لجنة فنية ومالية من ستة أعضاء برئاسة مديرة الشؤون الاستثمارية في الطيران المدني بموجب أمر إداري رقم /١٤٥/ ص ٣ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٩، مهمتها دراسة وتدقيق مواضيع الاستثمار في مطار حلب الدولي وتنظيم محضر أصولي بذلك.

عمل اللجنة وتقريرها وتوصياتها

باشرت اللجنة عملها فور صدور الأمر الإداري، وقامت بالاستماع إلى إفادات الموظفين المعنيين بالأمر والتدقيق في السجلات والفواتير. والأهم من ذلك قامت بإجراء مقارنة بين سجلات مطار حلب وسجلات مؤسسة الطيران العربية السورية. وقد رفض مدير المطار التعاون مع هذه اللجنة رغم مخاطبتها له رسمياً ومطالبته بالحضور للاستماع إلى رأيه بالمواضيع الاستثمارية، وأصر على عدم التعامل بشكل كامل مع هذه اللجنة.

ومع ذلك فقد اجتمعت اللجنة الفنية المالية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦ وأصدرت تقريرها. وأهم ما جاء فيه:

هنالك فروقات كبيرة لزمن توقف الطائرة على الفنكر بين سجلات المطار وبين سجلات البرج. وخاصة على رحلات البريطانية.

تم أخذ عينة عشوائية من ملفات الرحلات لدى مؤسسة الطيران العربية السورية، وقد ثبت وجود تباين بين الزمن الحقيقي للتوقف على الفنكر والمأخوذ من سجلات السورية، والزمن الذي تم على أساسه تحصيل البدل في سجلات الطيران المدني. وقد تم إعداد جدول بذلك، ومن خلال الاطلاع على جدول العينة نلاحظ أن الفروقات بين الزمنين تتجاوز الضعف.

تباين في بدل خدمة الإنارة الملاحية وآليات السلامة بين سجل حركة الطائرات اليومية ووصولات تحصيل رسم الخدمة.

وجود نماذج بعدم وقوف بعض الطائرات على الفنكر نهائياً بالنسبة لسجلات الطيران المدني، ووقوفها على الفنكر بالنسبة لسجلات مؤسسة الطيران العربية السورية.

إخفاء سجل تشغيل الفناكر لعام ٢٠٠٧ بحجة أنه لا يوجد مثل هذا السجل بالرغم من تأكيد العديد من موظفي الفناكر على القيام بتنظيمه.

استنتاجات اللجنة

وبالمحصلة، فقد خلصت اللجنة إلى الاستنتاجات التالية:

سوء في الإدارة، وقيام مدير المطار باستخدام مركزه للتأثير على الموظفين وإجبارهم على تغيير السجلات الرسمية في المطار والتوقيع عليها.

عدم وجود تنسيق بين دوائر المطار بسبب المركزية في اتخاذ القرار واستبعاد وتهميش كثير من الكفاءات.

عدم وجود تنسيق بين الخطوط السورية وإدارة المطار مما ترتب عليه ضرر بالمصلحة العامة.

قيام مدير المطار بإصدار تعليمات تفيد بعدم التعامل مع بعض موظفي الخطوط السورية، الأمر الذي ترتب عليه إرباك العمل وعدم انتظامه.

هدر في المال العام نتيجة استيفاء الرسوم لقاء خدمة الفناكر والإنارة وآليات السلامة بشكل صحيح وكامل.

تشغيل واستثمار الفناكر وآليات السلامة بشكل غير صحيح بالرغم من وجود تعليمات واضحة وصريحة من مجلس الإدارة.

عدم اكتراث مدير المطار باللجنة ورفضه التعاون معها بالرغم من طلب ذلك منه خطياً.

ونتيجة دراستها التفصيلية للسجلات وإفادات الموظفين المعنيين، فقد توصلت اللجنة إلى المقترحين التاليين:

إحالة الموضوع إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية كجهة رقابية مختصة، حيث ثبت للجنة من خلال تدقيقها وجود اختلافات في السجلات والتي تم على أساسها تنظيم فواتير المطالبة المالية، مما ترتب عليه حدوث هدر وتفويت منفعة للمصلحة العامة.

كف يد مدير المطار بصفته المسؤول عن الهدر الحاصل في استثمار الفناكر وآليات السلامة والإنارة الملاحية مع خمسة من الموظفين في المطار.

وقد وقعت اللجنة بالإجماع على هذا المحضر ومقترحاته، فماذا كانت النتيجة؟!!

مرحلة ما بعد محضر اللجنة

شكل محضر اللجنة نقطة انعطاف في القضية، ومع ذلك، جاءت النتائج غريبة وغير متوقعة، فإدارياً:

تم طي هذه المحضر وتجاهله تجاهلاً كاملاً وكأنه لم يكن.

تم تشكيل لجنة جديدة بقرار من وزير النقل يعرب بدر برقم /١١٢١/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٢، مؤلفة من ثمانية أعضاء برئاسة معاون وزير النقل لشؤون النقل الجوي. مهمتها: تدقيق الاستثمار في مطار حلب الدولي، وكذلك تقرير اللجنة المشكلة من قبل السيد مدير عام الطيران المدني بالأمر الإداري رقم /١٤٥/ ص٣، على أن تنجز هذه اللجنة أعمالها خلال أسبوعين من تاريخه وتقدم تقريرها للوزير. وقد أنهت هذه اللجنة الجديدة أعمالها التي من المفترض أن تنتهي في النصف الأول من الشهر السابع ويُسلم التقرير إلى وزير النقل.

بقي تقرير اللجنة الثانية المشكلة بقرار الوزير طي الكتمان حتى لحظة إعداد هذا التحقيق، فلم يعرف أحد حتى اللحظة بما أوصت هذه اللجنة. ويتساءل العاملون في المطار وفي مؤسسة الطيران المدني إن كانت اللجنة الثانية قد أثبتت وقائع الفساد وهدر المال العام كما أثبتت ذلك اللجنة الأولى، أم أنها أدانت تقرير اللجنة الأولى؟؟؟ علماً أن هذا عملها وفق قرار الوزير بتشكيلها.

فإن كان تقرير اللجنة الثانية قد أثبت ما خلصت إليه اللجنة الأولى، فإنه من المفترض بالوزير أن يأخذ باقتراحات اللجنة بإحالة الملف إلى الهيئة المركزية للرقابة المالية وبكف يد المدير والمسؤولين الأربعة الواردة أسماؤهم أعلاه.

أما إذا خلصت اللجنة الثانية إلى أن اللجنة الأولى قد زيفت ولفقت الوقائع الواردة في تقريرها، فإنه من المفترض أن تحاسب اللجنة الأولى على هذا التزييف والتلفيق وأن تحال إلى التحقيق عبر الجهات الرقابية.

أما أن يُطوى تقرير اللجنة الأولى وكذلك تقرير اللجنة الثانية ويبقى الوضع كما هو عليه ولا يقوم السيد وزير النقل بأي إجراء، فهذا ما يحتاج إلى تفسير.

نتائج مدهشة

إذاً، لم يأخذ أحد بتقرير اللجنة الأولى واللجنة الثانية، وبقي الوضع كما هو عليه، فلم يُحل الملف إلى الهيئة المركزية للرقابة المالية، كما لم يتم كف يد مدير المطار ولا المسؤولين الأربعة عن الفساد وهدر المال العام. ولم تتم مساءلة المدير الموجود وهو حتى الآن على رأس عمله. وقد أكد عدد من شهود العيان، والمعنيون المباشرون، أنه يمارس سلوكاً غير قانوني بحق كل من ساعد اللجنة الأولى على كشف الفساد وهدر المال العام.

فحسب الشهادات، تم الضغط على الموظف المؤقت، مكتشف الفساد، بأشكال مختلفة، وصلت حد الحجر والتسكيت بالإكراه والنقل والحسم، ومن ثم الضرب والتهديد انتقاماً منه لشهادته السابقة أمام اللجنة الأولى، وأملاً في تقديمه شهادة جديدة تنسف الشهادة الأولى.

ورداً على كل ذلك، قام هذا الموظف برفع دعوى قضائية ضد مدير المطار، وقد حرر محضراً في قسم شرطة الميدان بحلب بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ بواقعة الاعتداء عليه وتهديده.

وهناك من يرى أن نفوذ مدير المطار قد وصل إلى القضاء، والحقيقة أنه لدينا في قاسيون مجموعة من الوثائق التي تؤكد أن هنالك تغييراً متعمداً ارتكبه كاتب محضر المحاكمة – وربما غيره – لأقوال الشهود.

وأخيراً تكللت مكافأة الموظف المؤقت بفصله من عمله وذلك بقرار إنهاء عمله الصادر عن المدير العام للطيران المدني بموجب القرار رقم /١٣٩٢/ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠.

أما المهندس الموظف في مؤسسة الطيران العربية السورية وعضو مكتب نقابة النقل الجوي، فبعد أن أدلى بشهادته أمام اللجنة الأولى والثانية كما يمليه عليه ضميره، وأثار القضية في مكتب النقابة، جاءه جواب اتحاد نقابات العمال بأن قام بتجميد عضويته من مكتب النقابة بحجة أن الأكثرية في مكتب النقابة لها رأي مغاير لرأيه في القضية، ولا يمكن تجاوز رأي هذه الأكثرية!.

ويؤكد هذا المهندس أنه يتلقى تهديدات بأنه سيتم فصله من عمله بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

أما ما يتعلق برئيس دائرة المراقبة الجوية الذي رفض التوقيع على سجلات مزورة بناء على طلب إدارة المطار، وقدم إفادته أمام اللجنتين كما جرى في الواقع وكما يمليه عليه ضميره، وتقدم بإفادة كتابية إلى اللجنة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢، فهو أيضاً مايزال يتوقع فصله من العمل بقرار من رئيس مجلس الوزراء..

ماذا بعد؟

تشكل هذه القضية تحدياً حقيقياً للجهات الإدارية والرقابية ذات الصلة، لتثبت مدى جديتها في متابعة مختلف القضايا التي يُشتم منها رائحة فساد، وبالتالي وضع النقاط على الحروف، والحسم النهائي بما يتوافق مع الوقائع كما جرت وتجري فعلياً.

وإذا كانت مهمتنا كصحافة وطنية الإضاءة على بعض التفاصيل والزوايا المعتمة في شتى المواقع والمواضيع، فإن على هذه الجهات أن تأخذ على عاتقها السير بالقضايا كافة إلى نهايتها، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتحويل المتورطين بالفساد إلى القضاء وإطلاع الرأي العام على خلاصة عملها.

إذاً، جلَّ ما نتمناه في «قاسيون» أن تمضي الأمور في الاتجاه الصحيح.

■■

مطبات

الصيد في المطبوع

اعتقدت حتى وقت قريب أننا تخلصنا من تلك الحقبة، ومن ذلك الإرث البغيض الذي تكون بغياب الإعلام الحقيقي، وأننا على بعد خطوات من إنجاز إعلام يحترم الناس والمجتمع، ولا يغرر بأحد.

جاء السماح بإصدار الصحف الخاصة كفرجة وسط زحمة طالبي العمل، وقلة الوسائل الإعلامية المتاحة لهم، وأمنية عند الكثيرين لسماع صوت جديد ومختلف عن الأصوات التي كانت تغرد وحيدة في الساحة، وباب رزق لأغلب الإعلاميين السوريين الذين كانوا يشكون من رواتبهم القليلة التي لا تسمح بأكثر من لباس رسمي واحد في السنة، ومحفظة بالية اعتادت عليها أصابع اليدين.

يتذكر أغلبنا تلك الحقبة التي عاشتها الصحافة الخاصة الوافدة، من جارنا المنفتح وصاحب التجربة لبنان، وصولاً إلى خلف بحرنا المتوسط اليونان وقبرص.. هناك ما وراء البحر التراخيص المفتوحة ومكاتب الخدمات الصحفية، المجلات المنوعة والمفتوحة، والاستثمار المديد، يجرب مستثمر ويخسر، ويجرب آخر لموعد ليس بالبعيد ثم يتوب بعد أن يلم ما يمكن، يطبع ما يحتاجه المعلن بعد أن يحصل على موافقة التداول بعد ثلاثة أعداد تجريبية، أما عن الطباعة خارج الوطن فلها حل عند أصحاب المطابع الذين يربحون على حساب مغامرة مخالفة القانون، ولا ضوابط تحمي العاملين فيها من (نصب) المستثمر، صحافة لا تعمل إلا بعد أن يعد المستثمر الإعلانات التي تؤمن ثمن الطباعة، ورحلة إعداد المطبوعة ومصاريف سهراتها، وثمن (برستيجه) في مطعم العراد أو القصر على طريق الربوة، وثمن السراويل الضيقة و(التنانير) القصيرة لمجموعة الفتيات العاملات في جمع الإعلانات مهما تكن.

في ظل هذه الخرائب المخالفة يعتاش الطفيليون، نصّابون ومخبرون وبعض أنصاف المثقفين، وبعض المثقفين ممن لا تعنيهم سوى الليرات القليلة وبعض الكرامة، فلا مانع من العمل مع أمي أو نصف أمي مقابل خمسة آلاف في الشهر، ولا مانع من أن يعمل بعض خريجي اللغة العربية كمياومين في تدقيق لغة المطبوعة، وبعض الصحفيين في إضفاء بعض الشرعية على عملها.

الأشد وطأة وأذى من بين الطفيليين، أولئك الذين يرتزقون من جمع الإعلانات، حتى أن بعضهم افتتح مكاتب صارت تقدم خدمة مأجورة لهذا العدد الكبير من هذه المطبوعات، أما من يأتي بها فمن أماكن السهر نفسها، مطربون من الدرجة العاشرة، راقصات ببطون منتفخة، وسهارى يعملون بالتجارة والممنوعات، بالإضافة إلى رؤساء مجالس بلديات وقرى صغيرة يتباهون بإنجازاتهم في تعبيد الطرقات وإنارة الشوارع ومشاريع الصرف الصحي أمام المحافظ ومن نفقات بند الإعلام، ولكن الخبطات الكبرى تأتي من الأعداد الخاصة التي تنجز في فترة المناسبات وما أكثرها، وبانتهازية مرعبة، والذي يرى نفسه (شاطراً) يمكن أن يفكر في الطيران خارج الوطن عبر مراسلة السفارات وصنع ملفات عن البلدان الصديقة والشقيقة.

ظننا لبعض الوقت أننا خرجنا من عباءة مستثمري الصحف، وأن المتاح مشروط باحترام الكاتب والمتلقي، وأن زمن الصحفي المستأجر لتجاوز عدد من مطبوعة قد ولى، وأن زمن (هبيشة) الإعلام قد ذهب إلى غير رجعة، وأننا صرنا نختار بين مكان وآخر، وأن الذين يتبوؤن اليوم مناصب إدارة المطبوعات من جيل يعرف ماذا تعني الكلمة، ومن هو الكاتب، وأن الأجور ليست بكم الكتابة أو(بالشبر)، لكن بعض المطبوعات التي تظهر على ساحة الإعلام لا تبشر بذلك، بل تعيدنا بقسوة إلى الوراء، ففي أقل من ثلاثة أشهر ظهرت مطبوعتان باسمين مختلفين ولكن بعقلية زمان نفسها، وصور زمان، ورجال ينتمون بعقلهم إلى زمان كنا اعتقدنا أنه رحل.

اللقاءات نفسها، المطربون، الأماكن، اللغة، المناصب الإدارية المختلقة لابتزاز أسماء البعض وشهرتهم، طابور من المحررات والمحررين والمصورين وأصحاب صالونات التصوير، صاروا بجرة قلم صحفيين ومصورين صحفيين بينما يبحث خبراء مهنة التصوير الصحفي عن عمل.

إنها دعوة مفتوحة لوزارة الإعلام بإعادة النظر بوجود هؤلاء.. لأننا لا نريد العودة للوراء.

■ **عبد الرزاق دياب**

إضاءة (شعرية) على الخطة الخمسية الحادية عشرة

د. منير الحمش

قبل أن تقرأ:
قدم رئيس هيئة تخطيط الدولة (السابق) في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية، التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، محاضرة في ٢٠١٠/١/٤، بعنوان (إضاءات على الخطة الخمسية العاشرة ٢٠١١-٢٠١٥).. وبعد أن استعرض بعض مؤشرات تحليل الوضع الراهن، أشار إلى استراتيجية الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تحقيق التنمية من جهة، ومواجهة الأزمات والتقلبات الاقتصادية من جهة أخرى. ثم حدد أهم التحديات التي تواجه الخطة الخمسية الحادية عشرة، وحصرها في سبعة تحديات، هي:
(تزايد الطلب على العمل وقصور النشاط الاقتصادي وتدهور الموارد المائية، والطلب المتزايد على الطاقة والتفاوت التنموي والتنمية اللامتوازنة، وعدم كفاءة النظام التعليمي واستمرار الأمية، وضعف القطاع العام والضعف الإداري والمؤسساتي، أما التحدي الأكبر فهو معالجة البطالة وإيجاد العمل للأعداد المتزايدة من الشباب).

لم أكن أرغب في التعقيب، لكن الواجب والمسؤولية الأدبية تجاه الوطن واقتصاده، والعبث الذي ازداد في الآونة الأخيرة في قوت الشعب ومستقبل الأجيال، كل هذا دفعني لمداخلة قصيرة، تركزت حول سؤالين وقضية.

أما السؤالان فكانا حول:

١- ما هي الخلفية النظرية التي ستعتمد في الخطة الخمسية الحادية عشرة؟ فالخطة الخمسية العاشرة، اعتمدت كما ذكر، اقتصاد السوق الاجتماعي، لكنها في التطبيق أخذت الاقتصاد الوطني بعيداً نحو اقتصاد السوق الحر والليبرالية الاقتصادية الجديدة المتمثلة في توصيات وبرامج المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي.

٢- سمعنا أن هناك تقريراً أعدته هيئة تخطيط الدولة حول تحليل نتائج الخطة الخمسية العاشرة في منتصفها، كما أن هناك تقريراً آخر أعده الفريق الاقتصادي، والتقريران يختلفان ببعض النتائج. ولم يعلنا للجمهور أو الإعلام. ما هي حقيقة هذين التقريرين، ولماذا لم يعلنا؟

أما القضية التي أثرتها فهي التحدي الأهم، الذي لم يذكره رئيس هيئة التخطيط فيما عرضه من تحديات.. إنه تحدي الفقر وتحدي مستوى معيشة الشعب. هذا المستوى الذي تدهور إلى الحد الذي أوصلنا إلى ما دعوته (طوابير الإذلال)، وأقصد بها طوابير الحصول على دعم المازوت.

ولم يرد رئيس هيئة تخطيط الدولة على مداخلتي، سوى بتعقيب مقتضب ختمه (باتهامي) أنني قلت (شعراً).

فهل كان جاداً، أم مازحاً؟ أم أن تصفيق الحضور لما قلته، قد أغاظه؟ أم كان يداري ما لا يريد البوح به؟

على أية حال، لستُ عاتباً، ولا مستاءً، وليتني كنت شاعراً، أليس الشعر نبض القلب، ومتعة السمع، وبهجة الروح؟

لكن في هذا الزمن الذي وصلنا إليه، كم نحتاج إلى الشعر، فلم يبق من سبيل سواه، بعد ما وصلنا إليه. وكما كتب رفيق خوري في ديوانه الأخير (برق الزمان):

«لم يبق إلا القليل من الندم
ليس إلا بقايا من زمان الأمنيات
ما لم يكن، لن يكون، هذا مكان يدور..
هذا زمان يدور..
يقول الحكيم جننت..
يقول المغني مللت..
يقول المحب تعبت..
تعب الوقت من الوقت..
أترك آخر العمر حليف الوهم..
والوهم هو العمر المحال».

التحدي الأهم الذي يواجه الخطة الخمسية الحادية عشرة:

قبل أن يعمم الجنون، والملل، والتعب، وقبل أن يتسرب اليأس والإحباط، دعونا نلقِ بعض الضوء، للمسألة المركزية التي أرى أن على الخطة الخمسية الحادية عشرة أن تركز الجهود حولها، ألا وهي تحدي الفقر ورفع مستوى المعيشة.

لا أريد هنا، العودة إلى ما ورد في الخطة الخمسية العاشرة من نصوص وشعارات، إذ يعرف الجميع أن هذا شيء، وما تم تطبيقه من سياسات، على أرض الواقع، شيء آخر، وما يهمنا الآن، هو السياسات الاقتصادية العملية التي اتبعها الفريق الاقتصادي، والنتائج الواقعية لهذه السياسات.

وعندما نقول إن سياسات الفريق الاقتصادي التي طبقت خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦- ٢٠١٠)، وما قبل ذلك بقليل، هي السياسات الاقتصادية الموصى بها من المؤسسات الدولية (البنك الدولي- صندوق النقد الدولي- منظمة التجارة العالمية) والاتحاد الأوروبي، لا نقول ذلك على سبيل الاتهام، إنما نقوله تقريراً لواقع، ولتسمية الأمور بمسمياتها.

ماذا تريد برامج المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي من سورية؟

باختصار شديد، تريد تحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق وقواه الغاشمة، وبالتحديد، هناك ثلاثة أهداف رئيسية، تمثل جوهر الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهي:

- تحرير الأسواق الداخلية (بما في ذلك تحرير الأسعار).
- تحرير التجارة الخارجية (واعتبار ذلك قاطرة للنمو) بما في ذلك الالتحاق بالاقتصاد العالمي.
- حكومة الحد الأدنى، أو الحكومة الصغيرة (بما يعني انسحاب الحكومة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي).

وتتضمن هذه الأهداف الخصخصة، وإنهاء القطاع العام، وتسليم مقاليد القرار الاقتصادي للقطاع الخاص.

وقد ترتب على هذه السياسة، تغليب مصالح الأغنياء ومحاباتهم خاصة في السياسات المالية والتجارية، وإقصاء دور القطاع الأوسع من أبناء الشعب، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والهياكل الاجتماعية، بما يخدم تلك الأهداف.

ونجم عن ذلك: الإضرار بمصالح الفئات الواسعة من أبناء الشعب وخاصة الشريحة الوسطى والفئات الفقيرة، لمصلحة فئة محدودة من التجار ورجال (وسيدات) الأعمال الجدد، مع ضمان المصالح الضيقة لرجال الأعمال القدماء الذين تراجعوا على مضض.

وكانت إجراءات وسياسات الفريق الاقتصادي، تلاقي الاستحسان والرضا من ممثلي المؤسسات الدولية والاتحاد الأوروبي، بهدف دفعه إلى المزيد من تلك الإجراءات والسياسات. إذ يقول صندوق النقد الدولي في تقريره للحكومة عام ٢٠٠٨، إنه لم يبق سوى مسألة دعم المشتقات النفطية وإقرار ضريبة القيمة المضافة. ونكون بذلك قد (ختمنا) وأنهينا مسألة التحول إلى اقتصاد السوق، وأرضينا بذلك المؤسسات الدولية، والاتحاد الأوروبي، وحفنة من رجال (وسيدات) الأعمال الجدد، مقابل تهميش القطاعات الواسعة من أبناء الشعب، الذين يعتبرون العماد الأساسي للنظام الاقتصادي السياسي، وهم العمال والفلاحون وصغار الكسبة وجميع أبناء الشعب من أصحاب الدخل المحدود والفقراء. والنتيجة كما ذكر رئيس هيئة تخطيط الدولة، تراجع مؤشرات التنمية البشرية.

لقد راهن الفريق الاقتصادي في سياساته، على مجموعة من الافتراضات الخاطئة، فقد راهن على:

- أن آليات السوق قادرة على تحقيق تخصيص أفضل لموارد.
- وأن القطاع الخاص قادر على حمل أعباء التنمية وقيادة الاقتصاد الوطني.
- وأن الاستثمارات الأجنبية قادرة وراغبة في سد الفجوة التمويلية.
- وأنه بالإمكان جعل سورية سوقاً مالياً إقليمياً.
- وأن سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والتحول نحو اقتصاد السوق، سوف يحققان لسورية الانضمام إلى العصر والتحول إلى دولة عصرية متقدمة.



- وأنه ليس هناك خيار سوى الالتحاق بالعولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي.

وقد نسي الفريق الاقتصادي أمرين أساسيين:

الأول: قانون اقتصاد السوق الأساسي القائم على الربحية، والذي يضرب عرض الحائط بحاجات الناس. ويهدد السلم الاجتماعي.

والثاني: أن هذا النوع من الاقتصاد، يؤدي إلى إضعاف قوة الدولة، عندما يلح على انسحابها من الشأن الاقتصادي، إذ يؤدي إلى تهميش دور الدولة، وإضعاف قوتها التفاوضية تجاه الخارج، في الوقت الذي نحن بأشد الحاجة إلى قوة الدولة، في ظل ظروف الضغط والاحتلال، والتهديد المستمر لأمتنا ووجودنا، فمن جهة جزء عزيز من أرضنا محتلٌ، ومن جهة أخرى، ضغط الولايات المتحدة (والاتحاد الأوروبي) من أجل الانصياع للمطالب الإسرائيلية، ومن جهة ثالثة التهديد العدواني الإسرائيلي المستمر، هذا فضلاً عن متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويأتي انكشاف اقتصادنا الاقتصادي والتجاري (بسبب السياسات الانفتاحية) ليزيد من حدة تداعيات أزمات الاقتصاد العالمي، وزيادة تأثرنا بهذه الأزمات. الأمر الذي يفترض تمكين الاقتصاد الوطني قبل تحريره. وهذا ما لم تحققه السياسات الاقتصادية للفريق الاقتصادي.

من هنا تأتي أهمية إجراء المراجعة لهذه السياسات، ونحن بصدد الإعداد للخطة الخمسية الحادية عشرة، فهل المطلوب المضي في السياسات التي حكمت مسيرة الأعوام السابقة (بما فيها أعوام الخطة الخمسية العاشرة)، أم المطلوب تصحيح هذه المسيرة؟

وتصحيح المسار يتطلب مواجهة التحدي الذي أشرنا إليه، وهو تحدي الفقر ومستوى المعيشة، والأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي رتبتها السياسات الاقتصادية للفريق الاقتصادي. في مقدمة التحديات السبعة التي أشار إليها رئيس هيئة تخطيط الدولة السابق.

إن الفقر، ظاهرة متعددة الأبعاد ومتعددة الأسباب، ولا يمكن التعامل مع هذه الظاهرة، إلا من خلال ربطها بقضية التخلف والتبعية من جهة، وبقضية التنمية بوجه عام، من جهة ثانية.

إن الفقر في بلادنا، وإن كان قديماً، إلا أنه ارتبط في السنوات الأخيرة بالسياسات الاقتصادية، ولهذا فإن الإطار التنموي يعتبر الحل المناسب والوحيد لحل مسألة الفقر. والإطار التنموي الذي نوصي به، هو الذي يعالج الاختلالات والأخطاء الناجمة عن توجهات السياسات الاقتصادية الليبرالية الاقتصادي الجديدة التي انتهجها الفريق الاقتصادي من جهة، ويعمل على تصحيح مسار التنمية وإعادته إلى مساره الصحيح، عن طريق إعادة الدور التنموي للدولة، من خلال النموذج السوري البديل الذي أوصينا به في كتابنا الصادر عام ٢٠٠٨ بعنوان «الثقافة الاقتصادية بين السياسات الاقتصادية (المعلبة) والمصالح الوطنية والقومية- نحو خروج نموذج سوري بديل». ويعتمد هذا النموذج على (بوصلة) خاصة في تقرير السياسات هي بوصلة الوطنية، فهي ميزان لا يكذب ويوصل مباشرة إلى الهدف، «يستبعد كل ما يسيء أو يضر الوطن، ويحتضن كل ما يدعم الوطن ويكرس النموذج الذي يقوم على ساقين ثابتتين:

- متطلبات الدفاع والتحرير، ومتطلبات التنمية.
- القطاع العام والقطاع الخاص.
- آليات السوق والتخطيط.
- الزراعة والصناعة.
- العلم والمعرفة.
- مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد.
- المصالح الوطنية والمصالح القومية.
- التراث التاريخي والتطلع للمستقبل.
- التنمية والبيئة.
- تلبية احتياجات الحاضر ومتطلبات الأجيال القادمة.
- الإنتاج والإنتاجية.
- الادخار والاستثمار.
- الأسعار والأجور.
- الضريبة العادلة والتوزيع العادل للثروة والدخول.

وختمت، بأن هذا النموذج يحتاج إلى تفصيل أكثر، وإلى إكساء هيكله العام بالمزيد من البحث والإغناء، وعلى الفريق الاقتصادي أن يخرج من وراء السد الذي بناه لنفسه ولسورية، ليتنفس الهواء النظيف، هواء خالياً من سموم الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وليتخلص من براثن المؤسسات الدولية، ونفث سموم الغرب، ليعيش بين الناس خارج فنادق «الخمس نجوم» والحفلات المصطنعة، والابتسامات الملغومة التي يوزعها دعاة العولمة ومروجو الالتحاق بالاقتصاد العالمي.

إن النموذج السوري للتنمية الذي اقترحه، هو النموذج الذي يعالج مسألة الفقر والحاجات الإنشائية، ويلغي طوابير الإذلال، وهو يعتمد على نحو أساسي على خمسة مبادئ:

١- استقلالية التنمية والاعتماد على الذات.
٢- إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي. وتمكين الاقتصاد وتعزيز قوته دعماً للأمن القومي.
٣- المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للدخل والثروة.
٤- ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية انطلاقاً من المصالح الوطنية.
٥- الاهتمام بالحاجات الإنسانية الأساسية العاجلة، التي تشكل البؤرة التي تتجمع حولها ظاهرة الفقر. وإعادة الاعتبار للحامل الاجتماعي الحقيقي للنظام السياسي والاقتصادي.

فهل يمكن للإدارة الاقتصادية، ولهيئة تخطيط الدولة، أن يعيدا النظر بالسياسات الاقتصادية، ويضعا المصالح الوطنية فوق كل اعتبار، لتوضع الخطة الخمسية الحادية عشرة على الطريق السليم؟. هذا ما تنتظره جماهير شعبنا.

■

ليكن الاستهلاك الحقيقي والاستثمار المدروس

محركي عجلة الاقتصاد السوري

◄ ستيركوه ميقري

في أولى محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية الـ٢٣ التي افتتحها رئيس هيئة تخطيط الدولة (حينها) د. تيسير الرداوي، أوضح أن محرك الاقتصاد السوري هو الاستهلاك وليس الاستثمار، وأشار إلى أن سورية تشهد اليوم ثورة ديمغرافية حدثت بسبب التزايد السكاني المرتفع خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وأن الفجوة الديمغرافية هي سبب أساسي وضاغط لارتفاع معدلات البطالة.

وهنا لدينا بعض الملاحظات على الخطة القادمة ارتأينا ضرورة عرضها لأن المثل الشعبي القائل (المكتوب مبين من عنوانه) ينطبق عليها وهي:

أولاً: مما لا شك فيه أنه يجري اختراع مسميات هدفها التغطية والإيهام بأن الهدف من اقتصاد السوق الاجتماعي هو تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع السوري عبر رفع نسب النمو وتحسين الحالة المعيشية للمواطن, ولكن الواقع المعاش يقول عكس ذلك، فبنظرة سريعة لنتائج الخطة الخمسية الماضية نرى أن نسبة البطالة لم تنخفض، بل ازدادت عما كانت عليه، كما أن نسب التضخم أيضا مالت للارتفاع بدلا من انخفاضها، وبشكل عام ازدادت فيها نسبة الإفقار بدلاً من تحسين مستوى المعيشة, فلماذا آل تنفيذ هذه الخطة إلى هذه النتائج التي أقل ما يقال عنها بأنها كارثية على الوطن والمواطن؟ وهل سيضطر المواطن إلى الانتظار خمس سنوات أخرى كي تنعكس عليه نسب النمو المحققة بحدها الأدنى؟ ومن يدري، فربما جاءت نتائج الخطة الخمسية الحادية عشرة بسنواتها الخمس أيضا مخيبة للآمال كسابقتها أو أكثر، مما يعني انتظار الشعب السوري وشرائحه الفقيرة لمدة عشر سنوات أخرى.. وهكذا دواليك!!.

ثانياً: مهما كانت الخطط صحيحة وناجعة، فإن التنفيذ الخاطئ وغير المدروس لها، يوصلنا إلى الفشل الكامل، وهذا يعتمد على مقدار الفساد الذي يشوب التنفيذ، فكلما ازداد كان الفشل أكبر، وكلما نقص حققنا نذرا يسيراً من الأهداف المعلنة للخطة، بمعنى أنه إذا لم نضرب الفساد فلا مستقبل لأية خطة، وسيبقى حال المواطن في تراجع وترد مستمرين.

ثالثاً: إن الحديث على أن الاستهلاك وليس الاستثمار هو محرك الاقتصاد السوري في المرحلة القادمة، وهما في واقع الأمر وجهان لعملة واحدة، فهذا تناقض جلف بين ما تريده الخطة القادمة وبين نتائج الخطة السابقة، ذلك أن اعتبار الاستهلاك بأنه محرك الاقتصاد يعني تفضيله على الاستثمار دون أن نوجد الأسس الفعلية والعملية التي تجعل من الاستهلاك محركاً فعلياً. والكل يعرف أهمية الاستهلاك في البنيان الاقتصادي وفي تحريك عجلة الاقتصاد، ويبدو أنه حق يراد به باطل لأن العلاقة بين الاستهلاك ومستوى الدخل علاقة راسخة، فحصة الاستهلاك بالنسبة إلى حجم الدخل تزداد على حصة الادخار (الاستثمار) كلما انخفض المستوى العام للدخل، ولكن الاستهلاك في حالة انخفاض المستوى العام للدخل يذهب جله إلى استهلاك الطعام الذي مهما عظم لن يشكل الدافع المحرك لعجلة الاقتصاد. وأما الاستثمار فإنه لا يقل أهمية عنه، فهو الذي يخلق فرص عمل جديدة، وهو بالتالي يرفع معدل الاستهلاك الكامل، ويحرك عجلة الاقتصاد نظرياً، خصوصا إذا علمنا بأن نسبة الإنفاق الحكومي في سورية لا تتجاوز ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة متدنية, فلابد من رصد الأموال والاعتمادات الكافية وضخها في جسم الاقتصاد السوري، خصوصا على القطاع العام كقائد أساسي لعجلة النمو دون النظر لمساهمات القطاع الخاص الذي يجبن دائماً عن الاستثمار في الصناعات المتوسطة والثقيلة، وبهدفه للربح لا يستثمر إلا في الصناعات الخفيفة ذات المردود السريع أو في القطاعات الخدمية التي لا تلعب دوراً هاما في زيادة الإنتاج ورفع نسب نمو الاقتصاد.

رابعاً: إن ما يصح على البلدان المتقدمة الغنية قد لا يصح على بلد مثل بلدنا، بسبب تدني مستوى الدخل ووجود نقص في رؤوسً الأموال الفائضة والقابلة للاستثمار. إننا بالمحصلة نعتمد على تأمين سلعنا، سواء تلك التي تدخل في الرأسمال الثابت، أي الآلات والسلع الصناعية الأخرى على استيرادها من الخارج، وهو استهلاك واعتبار ذلك نمواً في الاستهلاك اعتبار خاطئ، لأن الاستهلاك هنا سيكون محركاً لاقتصاد الدول الموردة لهذه السلع، ولن يولد نشاطاً في عجلة اقتصادنا أو يفيده قيد أنملة، كما أن بقاء نسبة الأجور (الاستهلاك) إلى نسبة الربح (الاستثمار)، ٢٥٪ تقريباً للأجور و٧٥٪ للأرباح، وهي نسبة متدنية لا تسمح لا للاستهلاك ولا للاستثمار بالنمو إطلاقاً. إن زيادة الدخل وتوزيعه بشكل عادل اجتماعياً وردم الهوة بين الأجور والأرباح بحيث يشعر المواطن بانعكاس مستوى النمو الحاصل، أمر مهم وأساسي، أضف إلى ذلك ضرورة الاعتماد على الذات وتخفيف الاعتماد على القروض الخارجية ورفع وتيرة الضريبة المباشرة على أرباح شركات القطاع الخاص أمر لابد منه لنجاح أية خطة.

خامساً: إن التذرع بنسبة الزيادة السكانية في سورية كونها من أعلى النسب في العالم أمر مردود على من يردده، فلو كانت نسبة الزيادة هي السبب لعانت الصين والهند أكثر بكثير منا، فإن لم نلحظ نسبة نمو عالية بشكل سنوي فإن السوريين سيبقون يعانون من تدني مستوى حياتهم المعيشية ولو توقفوا نصف قرن عن الإنجاب.

وأخيرا نقول: إن التغاضي عن هذه الملاحظات سيؤدي إلى أمر واحد متكرر ألا وهو ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقرا وعدداً.

■

من «أنسنة الصراع» إلى تصفية القضية

◄ عوني صادق

أغلق الباب على العام ٢٠٠٩ دون أن تظهر أية إشارات تسمح بأن يراود المراقب أمل ولو ضعيف أو شيء من التفاؤل بعام جديد أفضل، أو أقل سوءاً وإخفاقاً، من العام الذي انتهى، سواء كان ذلك بالنسبة للقضايا الموروثة والعالقة، أو بالنسبة للوضع العربي الخرب، وخصوصاً بالنسبة للصراع العربي ـ الصهيوني، والقضية الفلسطينية.



فمع أول أيام العام الجديد، نقلت الأنباء تهديدات أميركية جديدة بالانتقام من الأفغان، بعد مقتل وجرح /١٣/ ضابطاً في المخابرات المركزية الأميركية (سي آي أيه) العاملة في أفغانستان في العام الجديد، والوضع في باكستان ليس أفضل، وكذلك في العراق، أما التورط الأميركي الجديد في اليمن والذي بدأ يتضح أكثر وأكثر، فقد يفتح على الأميركيين والمنطقة جبهة جديدة. وهناك التحريض على النظام في إيران، وعدم الرضى عن سورية، والتراجع المخجل في فلسطين. وباختصار، فإن الرئيس الأميركي الحامل لجائزة نوبل للسلام يبدو في الأيام الأولى من العام الجديد أقرب من أي يوم مضى إلى سلفه المجرم التاريخي جورج دبليو بوش، بينما لا تبدي «الدول الكبرى» حاجة لمراجعة سياساتها الذيلية والتابعة للسياسات الأميركية.

أما الوضع العربي، فقد سجل في العام الماضي مزيداً من التدهور ومزيداً من الخراب المتبع على الرقعة العربية، ولا يدري المراقب لهذا الوضع من أين يبدأ، فاليمن تنضم إلى العراق والصومال والسودان، وأصبحت المخاطر نفسها تتهدد مصر، ولا أحد يعرف ماذا ينتظر الأردن ولبنان والجزائر... إلخ. أما عن الوضع في فلسطين فحدث ولا حرج، فالمصالحة تتعثر والانقسام يتعمق، والحرب المعلنة بين (فتح وحماس) تلغي الشعب والقضية معاً، والتمسك بالسلطة المزعومة يحول الأطراف إلى سماسرة، وعوا ذلك أم لم يعوا، يبيعون الشعب والوطن بثلاثين من الفضة، باسم الحرص على مصالح الشعب والوطن!

ولقد أشرقت شمس أول أيام العام الجديد وقافلة «شريان الحياة» تحاول الوصول إلى غزة في ذكرى مرور عام على المحرقة التي أوقد نارها العدوان الإسرائيلي الأخير، وهي بداية تذكرنا بالطريقة الأبرز التي اعتمدها «المجتمع الدولي» منذ بدأت المؤامرة على فلسطين والشعب الفلسطيني، وقبل أن يقوم الكيان العدواني على الأرض الفلسطينية. والطريقة التي أقصدها هي ما أدعوه «أنسنة الصراع» بهدف الوصول إلى تصفية القضية.

فمنذ البداية، ومع صدور «وعد بلفور»، توافقت رؤية بريطانيا الاستعمارية مع الكذبة الصهيونية التي زعمت أن فلسطين «أرض بلا شعب»، حيث تحدث «الوعد» عن إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين، معتبراً اليهود شعباً وقومية، بينما لم يلحظ أن في فلسطين شعباً وقومية وإنما مجرد «طوائف غير يهودية» يفترض أن تؤخذ احتياجاتها الحياتية كبشر و«ناس» في الاعتبار! كان ذلك تخطيطاً مسبقاً وواعياً لطمس هوية الشعب وامتداده القومي أملاً بل عملاً لدفع الصراع الذي كان يعرف أنه قد نشب، في طريق التصفية السياسية.

مع اكتمال المؤامرة في أيار ١٩٤٨، وبدء العصابات الصهيونية المسلحة هجومها، بعد أن وفرت لها حكومة الانتداب البريطانية كل ظروف إنجاحه، وبدأت عملية التطهير العرقي التي مارستها تلك العصابات لتهجير الفلسطينيين من مدنهم وقراهم وبيوتهم متجاوزة الحدود التي منحها لهم قرار تقسيم ١٩٤٧ الذي جاء كجزء من المؤامرة في ثياب القانون، ثم متجاهلة شروط الاعتراف بكيانها كما نص عليه القرار/١٨/. ونتيجة لذلك تشرد مئات الآلاف من الفلسطينيين، ولم ينجح القرار /١٩٤/ في إعادتهم إلى بيوتهم، وبدلاً من أن تتخذ الأمم المتحدة والدول الكبرى ما يكفل لهم ذلك، سارعت إلى إنشاء «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» بما يحمل ذلك من معنى واضح يكرس «المفهوم الإنساني» للصراع، ويحوّل المسألة إلى عمل خيري وإنساني يستهدف «إعالة وتشغيل» اللاجئين تمهيداً لتوطينهم في وقت لاحق، علماً بأن القرار /١٩٤/ تحدث في جانب منه عن التوطين الذي سيتحول إلى خيار وحيد عندما لا تتحقق أو تتوفر فرص العودة، هكذا حولت الأمم المتحدة، أو لنقل باللغة المستعملة اليوم «المجتمع الدولي»، القضية السياسية إلى مسألة إنسانية، مسألة تحتاج إلى «إغاثة وتشغيل» مساكين مشردين لمساعدتهم على العيش!

وعلى امتداد الصراع وتوالي الأيام والسنين والعقود، ظلت مقاربات «المجتمع الدولي» لحل الصراع العربي والصهيوني والقضية الفلسطينية «مقاربات إنسانية»، وإن وضعت في أغلفة سياسية سرعان ما تسقط بمجرد البدء في المفاوضات أو الدخول في التفاصيل، لتنتهي تلك المقاربات إلى مزيد من البؤس والفقر للفلسطيني، ومزيد من التوسع وتكريس شرعية المغتصب لأرضه. وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ وسقوط ما بقي من فلسطين في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، تم طرح عدة مشاريع للتسوية، كلها حملت اسم «التسوية السياسية»، لكنها في الحقيقة لم تكن إلا «تسوية إنسانية» لبعض آثار العدوان الإسرائيلي المتواصل والمستمر، وكان جوهرها دائماً ما عبرت عنه دعوة الساحر الأميركي، وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار أمنها القومي لاحقاً هنري كسينجر، منذ السبعينات الذي سار خلفاؤه على نهجه. حتى جاء جورج دبليو بوش وصدع رؤوس الفلسطينيين والعرب في الحرية عن «رؤيته» للحل وعن «الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة».

كان الجوهر ذاته: «تحسين ظروف حياة الفلسطينيين». أما الاتفاق الأهم الذي تم التوصل إليه مع قادة العدو الصهيوني فكان «اتفاق أوسلو» الذي لم يغادر هذا المفهوم، والذي أعطى المفاوض الفلسطيني «حكماً ذاتياً إدارياً» أي مجلساً لإدارة الحياة المدنية للفلسطينيين من أجل «تحسين ظروف حياتهم» بالتأكيد! وهو ما بلوره رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو وما يطبقه «رئيس الوزراء» الفلسطيني سلام فياض، والمتعلق بـ«الازدهار الاقتصادي».

المذهل أنه مع الحديث الممجوج عن «تحسين ظروف الفلسطينيين» كانت ظروف حياة هؤلاء تزداد بؤساً وسوءاً، بينما تتوسع المستوطنات وسرقة الأرض وهدم البيوت وتهويد المناطق والأحياء، حتى وصلت الموسى اليوم إلى المسجد الأقصى ذاته، وإلى مطالبة «السلطة» في رام اللّه بالاعتراف بـ«يهودية الدولة» العبرية، أي بأحقية وشرعية اغتصاب فلسطين كلها، وما يمكن أن يترتب عليها من آثار!

في ضوء تلك الحقائق الثابتة، يجدر بنا التوقف أمام بعض «الظواهر الإنسانية» التي تعجبنا ونشيد بها حتى لا نغرق في المخططات الصهيونية ـ الأميركية لتصفية الصراع التاريخي والقضية الوطنية. وعلينا أن نعي أنه مع التقدير الكامل لحملات التعاطف والتضامن الدولية التي ينظمها مثقفون ومفكرون وسياسيون ومنظمات دولية، وآخرها قافلة «شريان الحياة»، تظل هذه الحملات تصب، بقصد أو دون قصد، في قنوات «أنسنة الصراع» وتظل عاجزة عن تقديم الحل السياسي أو فرضه.

مثل هذه الحملات يجب أن ننظر إليها ليس أكثر من وسيلة إضافية لإظهار عدالة القضية السياسية/ ومشروعية نضال الشعب والأمة لاسترداد الحقوق وتحرير الأرض ومقاومة الاغتصاب والاحتلال والعدوان. ولن تنفع قوافل التضامن مع غزة في رفع الحصار أو إبعاد الاعتداءات وإشعال المحارق عنها، كما أن بضعة أطنان من الغذاء والدواء لن تغير الأوضاع المأساوية فيها، كذلك كثيرون يذهبون بعيداً في تقييم عمليات تبادل الأسرى، ومنذ ثلاث سنوات وقضية «شاليط» تختزل القضية الفلسطينية، وكأن إطلاق سراح بضعة مئات من المعتقلين والسجناء يمكن أن يغطي على الآلاف المحجوزين في السجون الإسرائيلية، خصوصاً أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تستطيع أن تعوض الخارجين بأضعاف عددهم خلال أسابيع. ليس ذلك تقليلاً من أهمية تحرير أي معتقل أو سجين، ولكن تنبيهاً إلى أن مثل هذه القضايا لا يجب أن تحجب عنا ما يجب أن نراه، فالضجة العالية المبالغ فيها التي ترافق قوافل التضامن وعمليات التبادل النادرة وأمثالها تساهم بشكل أو بآخر في إظهار الصراع القومي والقضية الوطنية، وهما قضيتان سياستان بامتياز، كمجرد مسألتين إنسانيتين، وتركيز الحلول في آخر المطاف في «حل إنساني»، ليشرعن بعد ذلك اغتصاب كل فلسطين وربما أكثر.

في الوقت نفسه، علينا ألا ننسى أن النضال السياسي جنباً إلى جنب مع المقاومة بكل أشكالها وأولها المقاومة المسلحة، ضد الاحتلال ومشاريعه وعملائه وأعوانه، يجعل من كل المحبين للحرية أنصاراً مؤكدين للشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، ويجعل من مسألة دعم نضاله والتضامن معه أموراً من قبيل تحصيل الحاصل، حيث يصبح تضامن تلك القوى دفاعاً عن إنسانية المتضامنين، وليس دفاعاً عن إنسانية المتضامن معهم.

في العام الجديد يتوجب على القوى الفلسطينية أولاً والقوى العربية ثانياً، العمل لوقف المسارات الخاطئة التي فرضت حتى الآن على مقاربات حل صراعنا القومي وقضيته المركزية، ومواجهة كل السياسات العربية الرسمية التي تسمح للجهود الدولية والمتواطئة مع الصهيونية وكيانها العدواني متابعة العمل لتصفية هذا الصراع وهذه القضية.

■■

حدثونا من فضلكم عن السيادة المصرية!

◄ د. أحمد الخميسي

هذا مقال قديم، لكني أرجوك ألا تتركه خاصة أنه ليس طويلا ولا مملاً!، لأنه ما من مقال ينطبق على ما جرى مع قافلة شريان الحياة قدر ما ينطبق هذا المقال الذي نشر في مطلع مارس عام ٢٠٠٨ عندما حاول الفلسطينيون المحاصرون من كل جهات الأرض الاندفاع إلى نسمة هواء عبر حدود مصر. حينذاك ارتفعت أصوات كثيرة تكلمنا عن سيادة مصر، كما ترتفع الآن بالنغمة نفسها بشأن قافلة شريان الحياة. إنه مقال قديم، لكني أرجوك ألا تتركه.

أود الآن أن أسمع صوت تلك الجوقة التي رفعت أصواتها بالحديث عن «سيادة مصر»، وعن «الخطوط الحمراء» وعن «كرامة بلادنا» عندما اجتاز الفلسطينيون رفح إلى سيناء. حينذاك علت أصوات بلا عدد كأنما كان عبور الفلسطينيين للحدود أمرا ينتهك السيادة المصرية. الآن.. حدثونا عن تلك «السيادة» عندما تقتل إسرائيل طفلة مصرية على حدودنا، لا علاقة لها بالمقاومة الفلسطينية البطلة، ولا بكفاح ذلك الشعب الأسطوري، ولا بحماس، ولا بفتح، ولا بالجبهة الشعبية، ولا بالديمقراطية، لقد كانت مجرد طفلة مصرية تصادف وجودها على حدودنا، فقتلتها القوات الإسرائيلية. لن أتكلم عن محمد برعي، الطفل الفلسطيني الذي عاش نصف عام فقط، فقتلوه مع تسعة أطفال آخرين، ثلاثة منهم رضع، فتلك الجرائم لم تعد تهز ضمير أحد، كما أنها تقع بعيدا عن «سيادة مصر»، لكن ماذا عن «تلك السيادة» عندما يقتل أطفالنا ؟!. أولئك الذين كتبوا وسودوا مئات الصفحات عن «كرامة مصر» فليحدثونا الآن عن تلك الكرامة؟! عن شيء يسير منها، عن أن إسرائيل قتلت على حدودنا سبعة وخمسين مواطناً وجندياً بنيرانها الصديقة! أين «سيادتكم»؟ أم أن «سيادتكم» تظهرون فقط عندما يعبر الفلسطينيون من جحيم الحصار إلى هواء سيناء، ليأكلوا ولو قليلاً، ويشربوا ولو قليلاً، ويتنفسوا هواء الحرية ولو قليلاً؟

وليس قتل طفلتنا المصرية سماح نايف (١٣ سنة) بمصادفة، أو أمراً استثنائياً، كانت الطفلة تلعب في فناء منزلها داخل الحدود المصرية بالقرب من نقطه مراقبه صهيونيه عند معبر كرم أبو سالم، حين قتلت، بالضبط كما كان الطفل الرضيع محمد برعي هادئاً ساكنا بين ذراعي أمه. فلا هي مسلحة، ولا هو مسلح، لاهي مقاتلة، ولا هو مقاتل، لكنه السياسة النازية الإسرائيلية التي تقتل الأطفال وتذبحهم علناً وعلى مرأى ومسمع من العالم المتحضر.

ألم تقتل إسرائيل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى الآن ألف طفل؟ ألم تشن حربها على لبنان؟ ألم تتوعد إيران؟ ألم تمد يدها إلي دارفور في السودان؟ أليست هي التي تفرض علينا ألا نحرك جنديا في سيناء؟ وألا ندفع بدبابة واحدة إلى رمال بلادنا؟ لكن «سيادتكم» تظهر فقط عندما يعبر المحاصرون إلى مصر، أما عندما يقتل أطفالنا علناً، فإن «سيادتكم»، وكرامتكم الزائفة، تتوارى، وتلزم الصمت، وتختفي، وتصبح خنوعاً، ومذلة، وهمساً، ولا أكثر. أما الشعب الفلسطيني البطل، فإنه ليس بحاجة إليكم، ولا إلى أقلامكم، ولا إلى صحفكم، وسيواصل ذلك الشعب الأسطوري معاركه، إلي أن يظهر الحق، وإلى أن تختفي القاعدة العسكرية المسماة إسرائيل من فوق الأرض، وستظل معه قلوب الشرفاء كلهم، وعقولهم، وأرواحهم، إلى أن تحين لحظة، فتصبح معه سواعد وبنادق ورصاص وكتائب وجنود لا ينتهي عددها، وحينئذ سيمكننا الحديث عن «سيادتنا» حقاً.

● **نقلاً عن الزميلة «كنعان»**

تنظيم القاعدة يستخدمها، والولايات المتحدة تؤدي الدور

◄ ويليام بفاف - ترجمة: أ. ج



من غير المفهوم أن هدف سياسات تنظيم القاعدة ليس مهاجمة الدول الغربية، هذا الهدف الذي لا يخدم القضية بشيء. فإسقاط طائرة غربية، أو تفجير مبنى من مباني الولايات المتحدة أو بريطانيا، بحد ذاته، لا يهم الإرهابيين نظراً إلى أن الإسلام الراديكالي لا يرتكب عملاً حميداً بمجرد قتله غير المؤمنين. فالهدف الجوهري الذي يبغيه تنظيم القاعدة هو إحداث تمرد في العالم الإسلامي يتيح للإسلام التخلص من الحكومات الفاسدة والممارسات الخبيثة!

عندما يعلن غوردون براون أو باراك أوباما أن على جيوش الغرب محاربة الإرهابيين خارج الحدود كي لا يضطروا إلى محاربتهم داخل مدن الغرب، يبدوان ساذجين، وهما اللذان يفترض بهما أن يكونا رفيعي المعرفة، محنكين!

فلماذا يتعين على تنظيم القاعدة أو حركة طالبان خوض حرب في «بيوريا، إلينوي»، أو في ضواحي لندن الخضراء، حيث لا هدف يمكن ضربه؟ ولا وجود لما يمكن كسبه في معركة المتطرفين الإسلاميين: معركة صبغ العالم الإسلامي بطابع التطرف، واسترداد إخوتهم في العقيدة من أتون هرطقات الغرب وممارساته!

إن الدافع الحقيقي لمهاجمة الغربيين على أرضهم، أو استهداف الطائرات المتجهة إلى الغرب هو تحريض الحكومات الغربية وحثها على إرسال مزيد من القوات العسكرية إلى أفغانستان وباكستان واليمن وكل بقعة من بقاع العالم الإسلامي، لمقاتلة الجهاديين الإسلاميين على أرض المسلمين الذين يستطيعون الاستفادة تكتيكياً من عامل العنصر البشري الذي لن يستطيع جنود الغرب التغلب عليه أبداً.

إضافة إلى أن مهاجمة الجيوش الغربية للدول الإسلامية وإنشاء القواعد العسكرية على أراضيها يثيران مشاعر الناس العاديين دافعاً إياهم باتجاه التطرف، ويسيئان، بالتالي، إلى صورة حكومات تلك الدول التي تنحاز إلى صف الغزاة، بعيون المؤمنين الحقيقيين بالإسلام، وإظهارها خائنة لمعتقدات المسلم التقليدي.

هكذا تدخل الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي لعبة تنظيم القاعدة، كلما ذخّرت طائرة وملأتها بالعسكر المرسلين إلى العالم العربي أو آسيا الوسطى.

يرد في أحد عناوين الصحافة الفرنسية الرئيسية: «إن وكالة المخابرات المركزية والقوات الخاصة الأمريكية تقدم المساعدات السخية للحكومة اليمنية». أما العنوان الرئيسي لتقرير نشرته صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» فيقول: «فساد اليمن يخوض حرب القاعدة». ويفيد هذا التقرير بأن حكومة الرئيس اليمني «تعج بأقربائه وأفراد عائلته... وتريد ضمان أن يخلفه ابنه أحمد (٣٨ عاماً) في الرئاسة». ويضيف كاتب التقرير أن «الاقتصاد اليمني قد انهار، وانخفضت عائدات النفط، مع اقتراب نفاذ مخزنها النفطي والمائي أيضاً». هذا هو النظام الحليف للأمريكان!

وفي أواخر العام الفائت، سمعنا وقرأنا عن الفساد المقيم في عائلة الرئيس حامد كرزاي، الفساد الذي أفضى إلى رفض نتائج الانتخابات الأفغانية بسبب تزويرها. وها هو الرئيس الأفغاني قد أمر برلمان البلد بإنهاء عطلته من أجل التصويت على مرشحي طاقمه الحكومي، وقدم ١٧ اسماً جديداً من أصل ٢٤ وزيراً، رفضهم البرلمان جميعاً. كرزاي بالطبع هو الرجل الذي عينته الولايات المتحدة الأمريكية في منصبه لينشر الديموقراطية في أفغانستان، وينقذها أيضاً من حركة طالبان وتنظيم القاعدة!!

لا يجد نفسه متهاوناً حيال الفساد المنتشر في الخارج أي أمريكي يتابع «فالس» أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة مع أعضاء جماعات الضغط التابعة للصناعات الصحية، خلال المعمعة الدائرة حالياً لإصدار تشريعات إصلاح نظام الرعاية الصحية الأمريكي. لذلك، إذا كان جيش الولايات المتحدة الأمريكية المحتل يعيّن أو يساند حكومات الأفغان وباكستان واليمن، فمن الطبيعي أن ينظر المواطن العادي في أي من هذه البلدان إلى الأمريكيين والأطلسيين كمصدر فساد لدولته، وربما مصدرها الرئيس.

وعدا عن ذلك، لا يحارب تنظيم القاعدة وحركة طالبان فساد الحكومات من أجل إصلاحها. وإنما بهدف زعزعة استقرارها وصولاً إلى تدميرها التام، وبالتالي إيجاد فراغ سياسي يستخدمه أربعون مليون من البشتون وحلفائهم من عرب السنّة لإقامة حكم سياسي شرعي إبان انحطاط الغرب.

إنها فانتازيا خيالية، لكنها الفانتازيا التي تتزلق فيها الولايات المتحدة والناتو إلى لعب الأدوار الرئيسية.

■

عصر جديد.. أم عشق للتبعية؟

◄ ابراهيم البدراوي

حينما تم انتخاب «أوباما» لرئاسة الولايات المتحدة هلل عشاق التبعية في البلدان العربية والإسلامية للمخلص الذي أتى بعد طول غياب!! لكن الرئيس المبروك المبارك لم يصمت طويلاً عن إعلان مواقفه المعادية للعرب والمسلمين والمنحازة بالمطلق للكيان الصهيوني.



عندما جاء إلى القاهرة ليستخدم منبر جامعتها العريقة لتحسين وجه أمريكا، هرع الكثيرون من النخبة السياسية والمثقفون (بمن فيهم مدّعو معاداة الامبريالية والصهيونية)، متناسين أن من يصنع الرؤساء الأمريكيين كافة، ومن يعطيهم جوازات المرور إلى البيت الأبيض هم طواغيت المال الامبرياليون من أمريكيين وصهاينة.

انصرف «الدجال» وغادر مصر، ولم تتحسن صورة أمريكا بجريرة ممارساتها الوحشية المعروفة على الأرض العربية والإسلامية بالدرجة الأولى، لأن طبيعة الرأسمالية الامبريالية لا تتغير طالما بقيت على قيد الحياة، وأنها في مرحلة انحطاطها القصوى الحالية وأزمتها الراهنة التي لاحل لها واقترابها من النهاية المحتومة (عبر نضال حاسم تقوم به الشعوب)، فإن عدوانيتها ووحشيتها تتضاعف مئات المرات، وبالتبعية فإن المكون الثالث للجبهة المعادية للجنس البشري«الامبريالية والصهيونية وعملائهم المحليين» أي «العملاء المحليون» تتضاعف شراستهم وعدوانيتهم مئات المرات. ذلك ما نشاهده في العالم أجمع وفي إقليمنا العربي- الإسلامي على وجه الخصوص. ولعل «جدار العار» من أبرز تجليات هذا الأمر في مصر، إذ يزيده«أبو الغيط»وضوحا بتصريحاته مؤخرا عن ضرورة خضوع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وكل المقاومة الفلسطينية لما يتم إملاؤه عليهم للاستسلام الكامل.

في سياق مخطط تكريس التبعية (عبر شراسة القوة الناعمة) حل حدث خطير لا يستهدف فحسب استئناف الخداع والدجل لتحسين صورة العدو الأمريكي التي لم تحقق أي نجاح ، ولكن لتحقيق مزيد من تكريس التبعية وإلحاق أضرار هائلة بالوطن .

عقب لقاء بين «أحمد زويل» الذي عينه «أوباما »مستشاراً له لشؤون العلوم والتكنولوجيا لمنطقة الشرق الأوسط، وبين «أحمد نظيف» رئيس مجلس الوزراء، أدلى كل منهما بتصريحات نشرت تحت مانشتات عريضة عن مبادرة أوباما و«بداية عصر جديد » التي أعلنها الرئيس الأمريكي من القاهرة «لدعم العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي ومصر».

المستشار الرئاسي «زويل» الحاصل على جائزة نوبل بعد أن قدم عوناً هائلاً للكيان الصهيوني لتطوير دفاعاته ضد الصواريخ (ولم يقدم شيئًا مماثلا لمصر!!) أعلن عن انتقاده لمستوى التعليم والبحث العلمي في مصر. وفي إطار تباحثه مع رئيس الوزراء حول أفكار «أوباما »الخاصة بالتنمية الاقتصادية والبشرية في الدول الإسلامية، حيث تم إيفاده خصيصا لبحثها، أكد «أن مبادرة الرئيس الأمريكي لدعم العلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي ومصر يمكن أن تجد الحلول لهذه المشكلات»لاعتمادها على «إقامة مراكز بحثية وعلمية على مستوى عالمي لتشخيص الداء وتحديد الدواء».

والأهم هو قوله: «هناك دول لها ثقل معين ولديها الخبرة البشرية، ودول أخرى لديها الموارد ».

ثم يقول: «في نهاية جولات مبعوثي أوباما في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، سيتم تقديم تقرير مفصل للرئيس الأمريكي حول الدول التي لديها استعداد فعلي للمشاركة في البداية الجديدة لعصر أوباما ».

أحمد نظيف بدوره رحب بأن «تكون مصر طرفا ناشطا في المبادرة، بما يحقق الاستفادة منها، وهو بناء قاعدة قوية للابتكار وربطها بقوى السوق». وقال أيضاً: «مصر ستشكل مجموعة عمل لتمثيلها في التعامل مع الجانب الأمريكي».

الحقيقة لا أعرف إذا ما كان كل من رئيس الوزراء والمستشار الرئاسي يعلمان مدى الانهيار الذي أصاب كل شيء في مصر، بما في ذلك البحث العلمي والتعليم منذ أن استدار السادات ليبدأ مسيرة التبعية للامبريالية وبخاصة الأمريكية، وهو ما استمر وتعمق تحت حكم مبارك، إذا كانا لا يعرفان فتلك مصيبة، وإن كانا يعرفان فالمصيبة أعظم.

لكن رئيس الوزراء يهتم جداً بربط البحث العلمي بقوى السوق!! وهى والحق يقال قوى متطورة تقوم على استيراد كل شيء ولكن دون إهمال صناعة بطاطس الشيبس والشكولاتا والبسكويت وماكدونالدز والصناعات التجميعية. سوق يسيطر عليها ويرتع فيها الأفاكون واللصوص المصريون والأجانب. هي سوق للنخاسة.

يحق لنا التساؤل إزاء التحمس الفائق لرئيس الوزراء والمستشار الرئاسي عن نصيب البحث العلمي في الموازنة العامة للدولة، وعن دور الدولة في هجرة الطاقات العلمية نتيجة سوء أوضاع العلماء المعيشية وعدم توفير أدنى مقومات البحث العلمي، في بلد أنفق خمسة مليارات جنيه على خيبة «كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم». وعن مصير آلاف الأبحاث القيمة لعلماء تقبع في أدراج المكاتب دون أي استفادة منها.

والأهم هو إيضاح سبب استكانة السلطة للأوامر الأمريكية لإيقاف المشروع النووي المصري الذي كان قد تم استئنافه بالتعاون مع الأرجنتين منذ سنوات.

ما هو رأي السلطة بخصوص اغتيال علماء مصريين كبار ومتميزين عالمياً هم الأكثر عددا على مستوى العالم. وتم اغتيالهم على الأراضي الأمريكية والأوربية وبأيد صهيونية وأمريكية لأنهم كانوا وطنيين يريدون العودة الى مصر ليسهموا في نهضتها ، ورفضوا التعاون أو أي تواصل مع العدو الصهيوني؟ وما هو رأي السلطة في السلوك الأمريكي إزاء البلدان العربية والإسلامية فيما يتعلق بالبحث العلمي الذي يعتبر المجال الذري أحد أهم مكوناته ، والحجج التي سيقت وتساق لمصادرة أي تطور علمي فيها (إيران وسورية والعراق وليبيا نماذج بارزة).. وما هو مصير البلدان التي سوف تمتنع عن التعاون حفاظا على أسرارها العلمية؟ هل يتم سوقها إلى المحرقة الأمريكية بحجة أو دون حجة؟

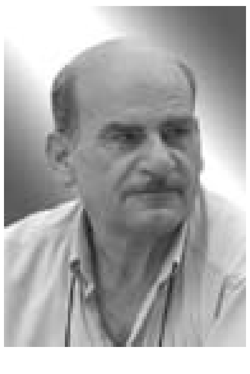
بيت القصيد في الأمر كله جاء على لسان زويل عن الخبرة البشرية والموارد، والذي يشير إلى الاهتمام الأمريكي باستنزاف العقول والموارد العربية والإسلامية.

البحث العلمي هو في مقدمة عناصر الأمن القومي، والمستهدف اختراق هذا المجال والهيمنة عليه.

لكنه عشق التبعية في عصر أوباما الجديد.. حفاظا على البقاء.

دبلوماسية التهدئة وسياسة فرض الوقائع في المنطقة

◄ حمزة منذر



يتجه الحراك الدبلوماسي الأمريكي والغربي نحو تحويل جهود استئناف «المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية» إلى مبادرة دولية- أطلسية وبمشاركة عربية، ليس من أجل وضع حد للعدوان الإسرائيلي، أو تفعيل «المبادرة العربية» أو حتى تنفيذ «خارطة الطريق»، بل بهدف فرض وقائع جديدة في المنطقة.

.. ففي الوقت الذي يواصل فيه الكيان الصهيوني تهديداته العسكرية والسياسية في كل اتجاه (لبنان، قطاع غزة، إيران)، وميدانياً يقوم جيش الاحتلال بقصف مدن وقرى قطاع غزة، وخرق الأجواء اللبنانية، وإقامة جدار إلكتروني على الحدود المصرية اعتبرته مصر شأناً إسرائيلياً خاصاً، اتخذت إدارة أوباما موقفاً علنياً على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون «بضرورة استئناف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية ودون شروط مسبقة»!.

لقد أبلغت كلينتون هذا الكلام لوزيري خارجية مصر والأردن في واشنطن، اللذين فهما أن الإدارة الأمريكية اتخذت قراراً بحصر التداول مع ملف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية بالدول التي تملك علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني. وهذا من وجهة العرف الدبلوماسي يعني تكليف كلا النظامين بإقناع السلطة الفلسطينية بمضمون وأهداف تصريح كلينتون والذي من بين أهدافه:

- عدم تحديد الهدف النهائي للمفاوضات ألا وهو إزالة الاحتلال.
- القبول بوجود الاستيطان وما يخلفه من وقائع خطيرة على الأرض يصعب اقتلاعها فيما بعد (أقلها تهويد ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية).
- الإقرار بعدم وجود سلطة احتلال على الأرض تسيطر على كل شيء، وعند ذلك تصبح أية مقاومة لهذا الاحتلال بمثابة «إرهاب».
- عدم الحديث بقضيتي القدس وعودة اللاجئين.

من الواضح أن الإدارة الأمريكية ليست فقط تدعم مؤامرة تكريس الاحتلال الصهيوني على الأرض، بل تتعهد بضرب وإخماد المقاومة الفلسطينية عبر إرغام السلطة الفلسطينية في رام الله على استئناف المفاوضات مع الكيان الصهيوني بمعزل عن إرادة الشعب الفلسطيني وخيار المقاومة أو عبر إحكام الحصار على قطاع غزة براً وبحراً وجواً.

.. واللافت هنا دور النظام المصري في تشديد الحصار العدواني على القطاع، حيث انتقل الدور المصري من عرقلة الدخول والخروج من وإلى القطاع عبر الإقفال شبه الدائم لمعبر رفح وعرقلة وصول المساعدات والقوافل الدولية الرامية إلى كسر الحصار، إلى الإعلان عن بناء جدار فولاذي يفصل مصر عن حدود فلسطين، جرى تصميمه وأشكال تنفيذه حسب صحيفة هآرتس العبرية باتفاق سري بين واشنطن وتل أبيب منذ أشهر.

.. ولم يجد النظام المصري ما يدافع به عن نفسه سوى الادعاء بـ«تحصين الأمن القومي المصري»، في حين يصمت النظام وقادته عن فقدان السيادة الوطنية على كل صحراء سيناء المزروعة بمحطات الإنذار المبكر الأمريكية والأطلسية.

وبالعودة إلى أهداف ما يسمى بدبلوماسية التهدئة على الجبهة الغربية من جغرافية المشروع الأمريكي في الشرقين الأدنى والأوسط، لابد من التأكيد على أن الإدارة الأمريكية الجديدة تشاغل النظام الرسمي العربي بحراك دبلوماسي ظاهره «البحث» عن سبل لتحريك ما يسمى بعملية السلام، ولكن في الجوهر تحاول تلك الإدارة إيجاد حلول لقضايا استراتيجية مستعصية ورثتها عن الإدارة السابقة وهي قضايا مترابطة تبدأ من مواجهة تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية والمحافظة على الوزن الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية عبر المحافظة على تسعير النفط بالدولار، وصولاً إلى مواجهة تداعيات تراجع وتعثر المشروع الأمريكي من شرق المتوسط إلى أفغانستان.: وهذا يقودنا بالتحليل إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستكون مضطرةً ليس فقط إلى مواجهة تداعيات احتلال أفغانستان والعراق ونتائج سياسة التفتيت التي اتبعتها في بلدان المنطقة، والتي أفشلتها مقاومة الشعوب لها، بل تحاول الآن وضع سيناريوهات التفتيت ضد الدول الإقليمية التي يمكن لها أن تعبئ الفراغات الناشئة عن تراجع المشروع الأمريكي في المنطقة.

وبكلام آخر فإن الدول العميلة أو التابعة لم تعد ضمانةً لإنجاز المخططات الإمبريالية- الصهيونية في المنطقة، وهذا يعني أن المنطقة بالمعنى العام ليست مرشحةً للتهدئة بل إلى مزيد من الصدام والحروب المختارة نقطياً.

ولا يمكن أخذ تصريح قائد القيادة المركزية في الجيش الأمريكي الجنرال ديفيد بترايوس على أنه زلة لسان عندما قال: «وضعنا خططاً عسكرية بشأن منشآت إيران النووية تتضمن عمليات قصف جوي وصاروخي شامل». كما لا يمكن تجاهل رد إيران على لسان وزير الدفاع مؤكداً: «أن قدرة إيران الصاروخية الرادعة أكبر مما يتصوره الأعداء»!.

.. وهكذا، عندما تفرض واشنطن استمرار اعتداءاتها، لن يبقى أمام الشعوب إلاّ المقاومة حتى النصر الأكيد.

h.monther@kassioun.org

بقواعد وأساطيل أمريكية: فنزويلا تحت الحصار

إغناثيو رامونيت❖

تزامن تسلم هوغو تشافيز مقاليد الرئاسة الفنزويلية في ٢٢ شباط ١٩٩٩ مع تطورات عسكرية جذرية واجهتها الولايات المتحدة في تشرين الثاني من السنة نفسها، إثر إغلاق قاعدتها العسكرية الرئيسية في أمريكا اللاتينية، الواقعة في بنما، بموجب اتفاقية توريخوس-كارتر لعام ١٩٧٧ .

نقلت الولايات المتحدة قواتها من قاعدة «هوارد » الجوية في بنما إلي قاعدة «روزفلت» البحرية في بويرتو ريكو. لكن وزارة الدفاع الأمريكية اضطرت إلي إغلاق هذه القاعدة أيضا بعد سلسلة من الاحتجاجات الضخمة، وبالتالي إلى نقل قواتها إلى تكساس وفلوريدا والقيادة الجنوبية الأمريكية.

وكبديل للقواعد المغلقة، قرر البنتاغون الاعتماد علي أربع قواعد عسكرية أخرى لمراقبة المنطقة: مانتا في إكوادور، كومالابا في السلفادور، وجزيرتي أوروبا وكوراكاو اللتين تنتميان إلى هولندا.

وأضافت الولايات المتحدة إلى وظيفة التجسس مهام جديدة لقواعدها: محاربة الهجرة غير القانونية لأراضيها، رصد حركة تهريب المخدرات ومراقبتها، ومهام أخرى سرية كمراقبة تجارة النفط والمواد الخام، والتنوع الحيوي، والمياه العذبة.

لكن الأهداف الرئيسية للقواعد العسكرية الأمريكية كانت ومازالت مراقبة فنزويلا وزعزعة استقرار الثورة البوليفارية.

هذا، ووضع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بعد هجمات الحادي عشر من أيلول «مذهباً عسكرياً جديداً» لمحاربة «الإرهاب الدولي»، فأبدل إستراتيجية نشر القوات في الخارج في قواعد ضخمة وأعداد كبيرة من القوات، بإستراتيجية الاعتماد على عدد كبير مما سمي بمواقع العمليات الأجنبية ومواقع الأمن التعاوني، وبأعداد أقل من القوات العسكرية، ولكن مع تزويدها بأحدث تكنولوجيات المراقبة وأجهزة الرادار، وهوائيات ضخمة بأقمار صناعية، وطائرات تجسس (Orion C-130s and AWACS) وطائرات دون طيار، وغيرها .

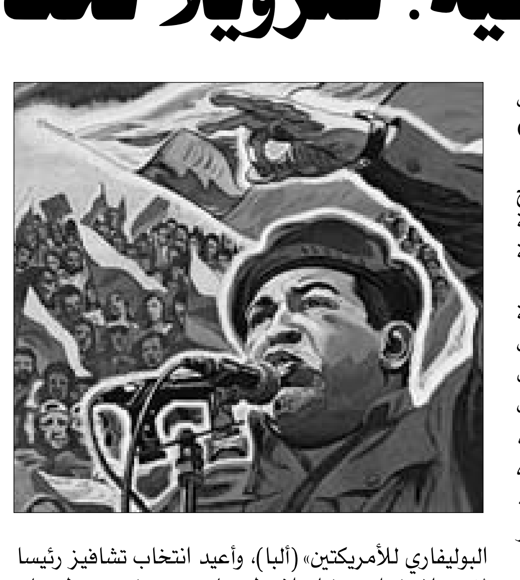
والنتيجة أن كمية المنشآت العسكرية الأمريكية في الخارج ارتفعت بصورة مذهلة لتبلغ ٨٦٥ موقعا للعمليات الأجنبية والأمن التعاوني، نشرت في ٤٦ بلداً . ولم يكن قد سبق لأية دولة أن زادت تواجدها العسكري في العالم بهذا الحجم.

وفي أمريكا اللاتينية، مكنت إعادة نشر القواعد العسكرية الأمريكية، قاعدة مانتا في إكوادور من التعاون في الانقلاب الفاشل ضد هوغو تشافيز في ١١ نيسان ٢٠٠٢ ، ومنذ ذلك الحين، نشرت حملة إعلامية موجهة من واشنطن معلومات زائفة تزعم بتواجد خلايا لتنظيمات مثل حماس وحزب اللّه، بل والقاعدة في الأراضي الفنزويلية، مدعية أيضاً أن لدى هذه الجماعات «معسكرات تدريب في جزيرة مارغاريتا » الفنزويلية.

ثم قرر البنتاغون في ٢٠٠٥ تجديد عقوده مع هولندا لتعزيز استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في جزيرتي أوروبا وكوراكاو بالقرب من السواحل الفنزويلية، ورفعت الأساطيل العسكرية الأمريكية معدل «زياراتها » لها، كل ذلك بحجة مراقبة تلك التنظيمات وكرد فعل لقرار فنزويلا بإنهاء التواجد العسكري الأمريكي في أراضيها في أيار ٢٠٠٤ .

ولقد أدان الرئيس هوغو تشافيز مؤخراً هذا التطور الأخير قائلاً : «يجدر بأوروبا أن تعرف أن الإمبراطورية الأمريكية تسلح نفسها حتى أسنانها، وتملأ جزر كوراكاو وأوروبا بالطائرات المقاتلة والسفن الحربية. هولندا مسؤولة عن هذا (...) وأنا أتهمها -وهي الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي- بإعداد عملية انقضاض على فنزويلا بالتعاون مع الإمبرياليين الأمريكيين».

وفي عام ٢٠٠٦ ، بدأت حكومة هوغو تشافيز تتحدث عن «اشتراكية القرن الواحد والعشرين»، وتشكل بالفعل «التحالف البوليفاري للأمريكتين» (ألبا)، وأعيد انتخاب تشافيز رئيسا لفنزويلا، فجاء رد فعل واشنطن على صورة فرض حظر علي مبيعات الأسلحة لفنزويلا بحجة أنها «لا تتعاون بما يكفي في الحرب على الإرهاب». وحرمت مقاتلات F-16 التي كانت فنزويلا قد اشترتها منها من قطع الغيار اللازمة.



والنتيجة أن أبرمت فنزويلا مع روسيا اتفاقية لتعزيز قواتها الجوية بمقاتلات Sukhoi، فسارعت واشنطن بإدانة ما أسمته «إعادة التسلح الضخم» من قبل فنزويلا، متجاهلة أن البرازيل وكولومبيا وتشيلي ترصد الميزانيات العسكرية الأكبر في أمريكا اللاتينية، وأن كولومبيا وحدها تتلقى ٦٣٠ مليون دولار سنوياً على صورة مساعدات عسكرية وكجزء من «خطة كولومبيا ».

وهنا تلاحقت الأحداث بسرعة.. ففي أول مارس ٢٠٠٨ ، وبمساعدة قاعدة مانتا الأمريكية في إكوادور، هاجمت القوات الكولومبية معسكراً لـ«القوات المسلحة الثورية الكولومبي» (فارك) في أراضي إكوادور التي قابلت اقتحام أراضيها هذا برفض تجديد اتفاقية قاعدة مانتا التي كانت ستنتهي في ٢٠٠٩ .

بعد ذلك بشهر فقط، أجابت واشنطن بإعادة تنشيط مهمة أسطولها الرابع بالإبحار أمام سواحل أمريكا الجنوبية المطلة على المحيط الأطلسي. وبعد ذلك بشهر واحد أيضاً اجتمعت دول أمريكا الجنوبية في عاصمة البرازيل، وأجابت بدورها بتأسيس اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (أوناسور)، ثم إقامة مجلس الدفاع الأمريكي الجنوبي، في آذار ٢٠٠٩ .

ولم تكد تنقضي سوى بضعة أسابيع قبل إعلان السفير الأمريكي لدى الحكومة الكولومبية أن قاعدة مانتا في إكوادور ستنتقل إلى بالنكيرو في كولومبيا . وفي حزيران من العام الماضي وبمساعدة القاعدة العسكرية الأمريكية في سوتو كانو، نفذ الانقلاب الذي أطاح برئيس هندوراس مانويل ثيلايا ، وهو الذي كان قد انضم إلى «ألبا » (التحالف البوليفاري للأمريكتين).

وفي آب، أعلن البنتاغون عن فتح سبع قواعد عسكرية في كولومبيا . ثم في تشرين الأول أقر رئيس بنما المحافظ ريكاردو مارتينيللي بأنه ضمن للولايات المتحدة استخدام أربع قواعد عسكرية جديدة على أراضي بلاده.

والخلاصة أن فنزويلا والثورة البوليفارية محاصرتان بما لا يقل عن ١٣ قاعدة عسكرية أمريكية وحاملات الطائرات والسفن الحربية التابعة للأسطول الرابع الأمريكي.

لقد أعطى الرئيس باراك أوباما فيما يبدو للبنتاغون حرية التصرف الكامل. فهل ستسمح شعوب العالم بجريمة جديدة ضد الديمقراطية في أمريكا اللاتينية؟

(آي بي إس)

❖ مدير لوموند ديبلوماتيك، أسبانيا

من سيملأ الفراغ الذي سينشأ عن الانحسار التدريجي للهيمنة الأمريكية؟

حميدي العبد الله لـ«قاسيون»:

يجب الرِّهان على الشارع العربي لأنه هو من صنع المقاومة!

◄ حوار: جهاد أسعد محمد

مع تفاقم الأزمة الكبرى للرأسمالية العالمية، الأمريكية منها على وجه الخصوص، بدأت تظهر على أطرافها، في الدول ذات الإمكانات الكبيرة في الشرق المرتبطة بها تاريخياً، مؤشرات أولية لمحاولة ملء الفراغ الذي راح ينشأ بشكل تدريجي بسبب انشغال المأزومين بأزمتهم وتراجع قدرتهم على التحكم بالشكل السابق.. ولعل هذا أبرز ما يطبع السياسات الجديدة لكل من السعودية وتركيا في الوقت الحاضر.. هل توافقون على هذا التحليل، وما هي سقوفه استراتيجياً؟



ملء الفراغ

قبل التطرق إلى العوامل التي تدفع ببعض الدول الإقليمية المؤثرة التي كانت جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية الأمريكية إلى تبني سياسات فيها نوع من الاستقلال والابتعاد النسبي عن الإستراتيجية الأمريكية، نتعرف على أمرين أساسيين: الأمر الأول مرتبط بالقوى الإقليمية، والأمر الثاني مرتبط بالولايات المتحدة، في الأمر الأول نقول إن دوافع وأسباب التحول في الموقف التركي مختلفة عن دوافع وأسباب التحول في الموقف السعودي، فالسياسة التركية سجلت تمايزاً عن السياسة الأمريكية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عشية اجتياح واحتلال العراق بعد احتلال أفغانستان، بينما الانعطاف في السياسة السعودية برز عندما منيت السياسة الأمريكية بالفشل وتعثرت مخططات الولايات المتحدة، وحدث جدال داخلها حول جدوى السياسة السابقة، وهو ما أدى لوصول أوباما والخطاب الذي تبناه.. جاء التحول في الموقف السعودي كنتيجة للتحول في الموقف الأمريكي، بينما التحول في الموقف التركي كان نتيجة عوامل أخرى أهمها: متغيرات كانت تتراكم في تركيا منذ الخمسينيات باتجاه العودة عن سياسة التغريب انطلاقاً من حراك جماهيري بالدرجة الأولى، ورغبة تركيا بالانضمام للاتحاد الأوربي، وتوفير معايير محددة يفرضها الدخول إلى الاتحاد الأوربي، والذي قلّص رغبة المؤسسة العسكرية بالقمع، ونتيجة هذا الحراك أصبحت الحكومة التركية أقرب إلى الرأي العام، والسياسة التركية الرسمية الآن هي صدى للموقف الشعبي في تركيا، فاستطلاعات الرأي تشير إلى أن أكثر من ٨٠٪ من الأتراك، بمعزل عن انتمائهم، أي غالبية الجماهير التركية، ترفض السياسة الأمريكية، وتدعو إلى معارضتها.

الأمر الثاني مرتبط بعوامل انحسار السياسة الأمريكية، فمن المعروف أنه بعد الحرب العالمية الثانية نشأت قوتان: قوة الفكر التحرري الاشتراكي ممثلاً بالاتحاد السوفيتي ومنظومة التحرر الوطني العالمية، وقوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة. داخل هذه القوى الرأسمالية وبعد الحرب العالمية الثانية حصلت تحولات.. فقد انحسرت الإمبراطوريات الاستعمارية التي فرضت سيطرتها على العالم لحساب شكل جديد للسيطرة والهيمنة الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة، واستمر هذا الوضع بالصعود إلى أن أدى إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، فاندفعت الولايات المتحدة لإحياء الاستعمار التقليدي بدلاً من الاستعمار الجديد بعد غزوها أفغانستان واحتلال العراق، والنتيجة التي ترتبت على هذا الاحتلال اليوم أن هناك إجماعاً يُستثنى منه المحافظون الجدد الذين ما زالوا متمسكين بالأطروحات التقليدية، يقول إن الولايات المتحدة قد خسرت..

والحقيقة أن الخط البياني باتجاه انحدار القوة الأمريكية بدأ منذ حرب فيتنام، فالولايات المتحدة استنزفت منذ تلك الفترة، ففي الحرب العالمية الثانية كانت قوة صاعدة، ولكن عندما تورطت في حرب فيتنام وتوسعت إلى ما يسمى بالهند الصينية، خسرت لاسيما على الصعيد الاقتصادي، وتراجعت حصة الولايات المتحدة من إجمالي الناتج العالمي من ٦٠٪ إلى ٢٠٪.

هذا العامل الأول الذي أدى إلى تراجع وتقهقر القوة الأمريكية، والعامل الثاني هو الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالولايات المتحدة، وهي ثمرة النهج الاقتصادي المعتمد غير العقلاني، والذي بدأ واقعياً في أوائل الثمانينيات حين عزل أحد أهم أبرز الشخصيات التي كانت تدير الاحتياط الفيدرالي لأنه حاول أن يقنع الساسة الأمريكيين بعدم اعتماد السياسة المعتمدة آنذاك.

إن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالولايات المتحدة هي نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية: عامل تبني نهج نيوليبرالي، كان في فترة الاتحاد السوفيتي مقبولاً لأنه كان هناك نموذج منافس للنموذج الرأسمالي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تم تكريسه أكثر رغم أنه كانت هناك تحذيرات، تتوقع الأزمة بتفاصيلها، وتتحدث عن خطورة العوامل المالية التي طورت الناتج الأمريكي ٦٠ مرة عن الناتج الحقيقي أو الثروة الفعلية.

العامل الثاني: وهو مهم جداً، فلأول مرة بالتاريخ حدث نهوض قوى اقتصادية جديدة عملت على انتزاع حصة السوق الدولية والموارد من العالم الغربي الذي شكل النظام الرأسمالي، وعلى رأس هذه القوى الصين، فآخر إحصائية صدرت تبين أن إجمالي تصدير الصين تريليون و٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

ومن حيث المبدأ فهذا الأمر اقتطع حصة كبيرة جداً من إجمالي الناتج الأمريكي، وقلص قدرات الولايات المتحدة الأمريكية.

العامل الثالث الذي كرّس الأزمة، هو نهوض عالم متعدد الأقطاب بسبب التعددية الاقتصادية وتحول ثقل الرأسمالية الغربية من الغرب إلى الشرق، إلى مناطق آسيا، فأثر على التوازن في العلاقات الدولية. نهوض روسيا المستعدة لاستعادة نفوذها التقليدي، على الأقل في جمهوريات الاتحاد السابق وأوربا الشرقية، وكذلك الصين، وكل منهما لا يقبلان أن يعاملا كدول تابعة، بالإضافة لامتلاكهما السلاح العسكري الذي يوازي سلاح الولايات المتحدة، وخاصة روسيا التي تتحكم أيضاً بالطاقة كونها من أهم الدولة المنتجة.. هذا كله خلق توازنات دولية جديدة.

الفرصة متاحة

كيف يمكن لدول العالم الثالث عموماً، ولدول منطقتنا خصوصاً الاستفادة من تداعيات الأزمة الرأسمالية، على الأقل من الناحيتين الاقتصادية والسياسية؟

أستحضر على هذا الصعيد مثالين تاريخيين: الأول من روسيا البلشفية، حيث انتصرت ثورة أكتوبر في ظل الصراع الاستعماري، ونهوض الصين بعد الحرب العالمية الثانية، ولولا هذه الصراعات لما أمكن لكلا النموذجين الحياة والاستمرار.

عندما تنتفي هيمنة دول معينة ويسود نظام متعدد الأقطاب، يعود فيأتي، نتيجة تضارب المصالح، القانون الذي يحكم الأنظمة الرأسمالية، وخاصة عندما يشتد التنافس على الموارد والأسواق. الآن نحن في مرحلة اشتداد التنافس على الموارد والأسواق. في موجة الاستعمار الأولى كان التنافس على الموارد فقط، فالأسواق كان تأثيرها محدوداً في الحرب العالمية الأولى والثانية، وكان المحرك الرئيسي هو النفط والاستيلاء عليه. ويعود من جديد هذه المرة الصراع على الأسواق، بمعنى الآن نهوض الصين مرتبط بالتصدير، ونهوض الولايات المتحدة أو استمرارها على عرش القيادة الاقتصادية، مرتبط بالتصدير أكثر من السوق المحلية، ولذلك كل التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة كانت سعياً لكسب السوق الصيني، حيث يبلغ عدد سكانها مليار و٣٠٠ مليون نسمة.

عودة الصراع الآن على الموارد والأسواق، واقتسام الأسواق بقوة موازية لقوة الصراع على الموارد، يجعل إمكانية التفاهم بين الدول الرأسمالية والمعسكر الآخر احتمالاً ضعيفاً. وفي ظل هذا الوضع تنشأ ظروف تجعل إمكانية كبيرة للدول الصغيرة أن تنهض وتحافظ على استقلاليتها أكثر مما كانت عليه في القرن العشرين.

منظرو السياسة والاقتصاد الأمريكي مثل بريجنسكي وريتشارد هاوس تحدثوا عن أنه في ظل تقهقر مكانة الولايات المتحدة ونشوء نظام دولي متعدد الأقطاب، هناك فراغ سوف ينشأ في منطقة الشرق الأوسط. وعندما تحدث عن القوى التي ستملأ هذا الفراغ قال إنه سيكون لكل دول العالم.. الآن هناك مباحثات بين الصين والسعودية لرفع التبادل إلى مستوى ٤٠ مليار دولار، وهذا الرقم يوازي رقم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والسعودية، أيضاً من القوى التي ستملأ هذا الفراغ القوى الإقليمية، والحديث هنا عن دولتين: إيران وتركيا، تركيا بحجمها وموقعها واستقلالية قرارها السياسي في الفترة الأخيرة، إضافة إلى أنها بدأت تتطور لدرجة أن الميزان التجاري بين تركيا وروسيا ٤٠ مليار، وتتحرك تركيا بقوة كبيرة لفتح مزيد من الأسواق والشركات، والحصول على الموارد الأولية، وتثبيت موقعها على خطوط نقل النفط والغاز، ودخول الاستثمار في العراق.

هناك قوى إقليمية تمتلك مقومات النهوض وتستفيد من الوضع والتوازن الدولي الجديد وتقهقر القوة الأمريكية كقوة استعمارية مهيمنة. لكن للأسف الشديد، الجانب المظلم في هذه العملية هو الوضع العربي، فهو في حالة تفتت وترد..

على هذا المستوى ماذا يلزم دول المنطقة لتحسن من ظروفها وحضورها؟ هل يلزمها قرار سياسي مستقل نسبياً على سبيل المثال؟

بكل تأكيد، هذا عامل مهم جداً، وهو الذي عطّل قدرة العرب، فتركيا متى نهضت؟ عندما كانت جزءاً من الحلف الأطلسي، وسياستها هي سياسته، ورغم الدعم على مواجهة الحركة الشيوعية العالمية، اتسم الوضع فيها بالفقر الشديد والتفاوت الطبقي الحاد والفساد والاستبداد. اليوم تركيا بدأت تتحول إلى نمر اقتصادي، وأخذت تحل مشكلاتها الداخلية عن طريق الحوار، وليس عن طريق القوة. باتت لاعباً إقليمياً مهماً جداً.. هذا التوجه ما كان ممكناً لولا الاستقلالية.. والكلام نفسه ينطبق على البرازيل.

كلما تفاقمت الأزمة، ستزداد شراسة الولايات المتحدة في التعامل مع الشعوب ومع القوى والدول المقاومة أو الممانعة. كيف سينعكس ذلك على المنطقة؟ وهل ستكون هناك حرب عدوانية أخرى في المدى المنظور خاصة وأن هناك تصعيداً في أكثر من مكان: اليمن، باكستان؟ ما هي الخطوة التالية بالنسبة لإمبراطور جريح يتهاوى؟؟

يتجاذب السياسة الأمريكية تياران: تيار لا يزال هو المهيمن على السياسة الأمريكية حتى في ظل إدارة أوباما الحالية، وهذا التيار امتداد لسياسة بوش، وهو يريد الاحتفاظ بهيمنة الولايات المتحدة، وكأن شيئاً لم يكن، يتصرف على أساس أن الهيمنة في القرن الواحد والعشرين يجب أن تكون للولايات المتحدة. وهناك تيار آخر يعتقد جازماً أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على ذلك، ولا تملك الوسائل للاستمرار في هذه السياسة، وعليها أن تتكيف مع الواقع الجديد. أعتقد أن السياسة الأمريكية ستستمر في الصراع بين التيارين، في الحقبة الأولى ستكون الغلبة للتيار الأول الذي سيحاول أن يجدد قدرات أمريكا السياسية والثقافية وقدراتها العسكرية من أجل استمرار السياسة نفسها، معتمداً على وسائل متنوعة من الاحتلال العسكري وهو الأسلوب الاستعماري التقليدي، إلى ما يسمونه بالقوة الذكية التي بدؤوا ينظرون لها في الفترة الأخيرة.

إذا كانت الولايات المتحدة قد فشلت أمام مجموعات مقاومة صغيرة ومتفرقة، وبرغم أن العراق خرج من حرب عاصفة الصحراء وحصار ١٣ سنة، وحرب مهلكة مع إيران، فمقاومته استنزفت الولايات المتحدة، ويتكرر الأمر في أفغانستان، فهل تستطيع أمريكا أن تتحدى روسيا والصين، وتتجاهل مصالح أوربا إذا قررت ألا تكون تابعة لها؟

الجناح المتطرف الذي لا يزال يراهن على اعتماد السياسات القديمة ليس أمامه خيارات كثيرة، والإصرار على هذه السياسة سيعرض أمريكا إلى المزيد من الاستنزاف، ومزيد من القوى المنافسة، ولم يعد لديها مخرج كما كان في السابق، أشعلت فتيل الحرب العالمية، أنهكت الأوربيين، دمرت أوربا وسعت لتحل محلها. خاضت حرباً أخرى، الحرب الباردة، واستطاعت أن تهزم الاتحاد السوفيتي.

السؤال المطروح: هل الولايات المتحدة مهيأة لخوض حرب مع أوربا؟ لا. هل أوربا مهيأة لخوض حرب داخلية؟ لا. هل هي مهيأة لخوض حرب ضد الصين؟ المخارج مغلقة. الانحدار الأمريكي شبيه بالانحدار الذي واجهته بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت إمبراطوريتها في القرن التاسع عشر أوسع وأكبر من الإمبراطورية الأمريكية، ومع هذا فخلال فترة معينة انهارت.

السياسة الأمريكية ستستمر على ما كانت عليه في السابق، سياسة بوش والسياسة التي كانت في عهد كلينتون، لكن هذه السياسة ستعمم مأزق الولايات المتحدة..

آفاق الصراع العربي - الاسرائيلي

في ظل هذا الظرف العالمي غير المؤاتي للدولة الصهيونية، المتسم بالتقهقر النسبي للسياسة الأمريكية ومشاريعها في المنطقة، كيف يمكن أن نستشرف مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي؟

هناك مفارقة تحكم الصراع العربي الإسرائيلي، إسرائيل تخسر إستراتيجياً وتربح تكتيكياً، العرب يربحون استراتيجياً ويخسرون تكتيكياً، لأول مرة بتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تصمد المقاومة في لبنان وفلسطين. تستطيع المقاومة اللبنانية أن تهدد العمق الإسرائيلي. وفي حرب غزة فشلت إسرائيل رغم شراسة الحصار الإسرائيلي ومشاركة مصر فيه بشراسة، ورغم أن الفلسطينيين منهكون بصمودهم ضد الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ .. رغم ذلك كله لم تحقق إسرائيل أية إنجازات، ومن الناحية الإستراتيجية اعترف الإسرائيليون لأول مرة بتغير موازين القوى. في الـ٦٧ ألحقت إسرائيل الهزيمة بثلاثة جيوش عربية، بل كل الجيوش العربية. إسرائيل الآن تفشل أمام المقاومة اللبنانية والفلسطينية رغم ظروفهما الصعبة.

منذ قيام إسرائيل لليوم كانت إسرائيل تحظى بتأييد إقليمي من أكبر دولتين إقليميتين إيران الشاه وتركيا الناتو، اليوم إيران وتركيا هم استراتيجياً أقرب إلى قوى المقاومة.

الغرب كان دائماً موالياً لإسرائيل بشكل أعمى.. واليوم الوضع مختلف نسبياً..

هذا الجانب الإستراتيجي الجيد الذي يفترض أن نربحه، لكن الوجه الثاني هو الوضع التكتيكي. الآن المقاومة توقفت على كل الجبهات. لا يوجد استنزاف لإسرائيل، لا على جبهة لبنان الذي كان من الـ٨٢ حتى الآن، ولا على جبهة فلسطين التي كانت من الـ٦٧ حتى الآن، اليوم هناك سلطة فلسطينية تخطط وتتعاون مع إسرائيل لقمع المقاومة. اليوم مصر تنخرط في الصراع لمصلحة إسرائيل، وتنتقل من التعاون والتنسيق إلى التحالف ضد العرب، هذه التحولات التكتيكية ليست في مصلحة الصراع العربي الإسرائيلي،

لذلك الآن آفاق الصراع العربي الإسرائيلي ستدخل مرحلة انتقالية، ريثما يخلق مناخ يمكّن قوى المقاومة من استئناف عملها الهجومي ضد إسرائيل.. في مثل هذه الوضع يمكن وصف المعطيات الإستراتيجية لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، بأنها لمصلحة العرب، لكن المعطيات التكتيكية لمصلحة إسرائيل.

مشروعان متناقضان

على المستوى العربي، يوجد مشروعان لا يمكن أن يلتقيا بحكم مرجعيتهما. فهل هناك أي أفق يمكن أن ينفتح باتجاه إعادة الروح للتضامن العربي على أساس مواجهة التحديات المتزايدة؟

حتى هذه اللحظة هذا غير متوفر، والعقبة الرئيسية هو موقف النظام المصري الذي انتقل من التعاون مع إسرائيل إلى التحالف معها! هناك عوامل موضوعية لا تعمل في مصلحة الموقف المصري، أولاً تقهقر مكانة الولايات المتحدة، ورغبة الأوربيين في حل الصراع العربي الإسرائيلي خوفاً من تداعياته في المستقبل، والتحول الذي حصل على المستوى الإقليمي، أي الموقف التركي الذي يشكل تعرية للموقف المصري، وأعتقد أنه نتيجة هذه التحولات جاء انتقال السعودية وفك ارتباطها مع معسكر الاعتدال، إلى موقع وسط مع معسكر الممانعة، وأنا اعتقد أن النظام العربي بدأ يتحول، وعبرت عن هذا قمة الدوحة للتضامن مع غزة، بمعنى نصف النظام العربي الرسمي صار مع سورية.

وأعتقد أن هذا التحول الحاصل في قمة قطر هو الذي دفع بعد أسبوع الملك السعودي عبد الله لإطلاق مبادرته في قمة الكويت. أنا متشائم من إمكانية الوصول إلى تضامن عربي حالياً، ولكن أعتقد أن عوامل التغيير دولياً وإقليمياً تعمل في مصلحة عودة هذا التضامن في مدى زمني أبعد، ولكنه أفضل من السابق، فسابقاً كان التضامن العربي بقيادة الأنظمة المعتدلة، بينما التضامن العربي المقبل سيكون بقيادة دول الممانعة الداعمة للمقاومة.

وهذا سينعكس بالضرورة فلسطينياً، كون الانقسام الفلسطيني انعكاس لانقسام عربي بين مشروعين متناقضين

بكل تأكيد، حالياً الصراع بين فتح وحماس ليس خلافاً على السلطة، هناك مشروع يراهن على السياسة الأمريكية في المنطقة ويتناغم مع معسكر الاعتدال، ومشروع يراهن على المقاومة، فجوهر هذا الخلاف يجعل استحالة حله بالمصالحة. الولايات المتحدة ومصر تتمسكان بألا تحدث المصالحة، لأن أية مصالحة على قاعدة القواسم التي صاغتها القوى الوطنية الفلسطينية، تعني تحوُل السلطة الفلسطينية من استطالة للمشروع الغربي إلى حركة وطنية من جديد، هذا الأمر يفسد كل الخطط الإسرائيلية والأمريكية وهذا صعب، والسلطة الفلسطينية لا تملك القدرة على التحرك لأنها سلطة موجودة تحت الاحتلال.

الرهان على الجماهير

أين الشعب العربي من كل هذه المتغيرات؟ وهل ترى إمكانية في الرهان على العامل الجماهيري رغم الظروف السيئة للجماهير العربية؟!

أعتقد عكس كل الشائع، أن العامل الحاسم هو الشارع العربي، المقاومتان الفلسطينية واللبنانية تنتميان للشارع لا للنظام العربي، هذا الشارع ورغم الأنظمة القمعية نزل من المغرب بالملايين عندما احتُل العراق.. ليس المطروح الآن أن تقوم ثورة شعبية في كل بلد عربي، لكن المعادلة الجديدة التي هزمت الولايات المتحدة، وهزمت أنظمة الاعتدال العربي، هي من صنع الشارع العربي بقواه المقاومة، ولولا هذا الشارع العربي بمقاومته، بغضبه، ما كان بإمكان سورية أن تصمد في وجه الضغوط التي مورست ضدها.

التقليل من أهمية الشارع العربي هو محاولة لتيئيس الناس وخلق الإحباط، ودفعهم إلى الاستسلام، ورفع الراية البيضاء تحت عنوان: الأنظمة ضدكم والشعب عاجز.

mjihad @kassioun.org

ممدوح عدوان.. دون كيشوت الثقافة السورية

◄ جهاد أبو غياضة

ربما لم يكن من المفاجأة في شيء أن يموت ممدوح عدوان متأثراً بمرضي القلب والسرطان، وهما مرضان يؤدي تفاقم كل منهما إلى الموت حكماً في عرف الطب، ولكن المفاجأة كانت في قدرة هذا المتمرد، النزق، الحالم، الساخر.. على قهر جملة أمراض كابدته طوال سنين إبداعه، وحتى آخر دفقات روحه المجلجلة، كالإهمال، والتنكيل، والإبعاد عن الوظيفة، والتهميش، والمضايقات، فضلاً عن المتابعة والمراقبة اللصيقة التي كانت (تترصد) أفكاره و(تسهر عليه) في إبداعه، وربما كان مجموع كل ذلك؛ السبب الأحق والأساس في موت هذا العملاق المتعدد المعجزات.



لست أدري إن كان قد فكر بذلك حين ترك بلدته «قيرون» في منطقة مصياف ليلتحق بقسم الأدب الانكليزي في جامعة دمشق، وهو القائل في مجموعته الشعرية «وعليك تتكئ الحياة»: «دنا وقت الترجل عن جراحي/ أنل عيني إغفاءً بحضن الموت/ قد أضناني السفرُ».. أو ربما قد تعب فعلاً من السفر الطويل وحروبه، هو وأبناء جيله من مؤسسي المشهد الثقافي السوري الحديث أمثال: علي الجندي، محمد الماغوط ، سعد الله ونوس، نزيه أبو عفش. ومن أصحاب المشاريع الثقافية الوطنية والإنسانية الهموم والرسالة والوظيفة، وجيل ما بات يسمى بـ«جيل النكبات والهزائم» التي لحقت المشروع القومي التحرري العربي والقضية الفلسطينية؛ الذين تصدوا وعلى رأسهم عدوان، لشعور الإحباط والهزيمة النفسية، وقدموا محاكمات نقدية للعقليات السلطوية الخطابية التي أدارت الحروب، والمشروع القومي عموماً في ذاك الزمن، وجلبت الهزيمة.

فمنذ «الظل الأخضر»، وهو عنوان الديوان الشعري الأول للراحل (صدر عام ١٩٦٧ في عام نكسة حزيران)، وعدوان (يربي الأمل) وينافح عن مشروعه الوحدوي من خلال منجزه الأدبي المتعدد الأجناس. شعرياً عبر مجموعاته: «تلويحة الأيدي المتعبة»، «الدماء تدق النوافذ»، «أقبل الزمن المستحيل»، «أمي تطارد قاتلها»، «يألفونك فانفر»، «لو كنت فلسطينياً» «كتاب الموت»، ومسرحياً كـ«المخاض»، «محاكمة الرجل الذي لم يحارب»، «ليل العبيد»، «هاملت يستيقظ متأخراً»، «زنوبيا تندحر غداً»، «حكي السرايا»، «القناع»؛ أو روائياً من خلال روايتيه «الأبتر» و«أعدائي»، أو من خلال عشرات الكتب كـ«نحن دون كيشوت»، «حيونة الإنسان»، أو بترجماته الكثيرة من التراث العالمي وأهمها «الإلياذة» لهوميروس التي أعطاها نفساً جديداً، أو أعمال هرمان هسه، أو كتاب «تلفيق إسرائيل التوراتية» (تأليف كيث وايتلام).. إضافة لبحوثه النقدية في الشعر والمسرح. وكثيراً ما اندفع إلى الكتابة الدرامية حين كان يضيق عليه المسرح الشعري، وهكذا قدم أعمالاً تحمل الكثير من الهموم الإنسانية والاجتماعية، وحتى التساؤلات الحضارية كـ«الزير سالم»، وآخرها هذا العام، وبعد وفاته، مسلسل «الدوامة». لكن الأهم كان من خلال تواصله المباشر مع نبض الشارع وهموم المواطن البسيط عبر المقال والزاوية التي كان يكتبها في الصحف والمجلات.

وشعرياً وهي الميزة الأساس لإبداعه، حملت أشعار ممدوح عدوان رسالة ومشروعاً شعرياً، فهو الشاعر الذي ظل ملتزماً تجاه قضايا قصيدة الرواد في الشعر العربي الحديث؛ آخذاً على عاتقه أن يتواكب إنتاجه مع مقولات الحداثة ومع الأشكال الشعرية الجديدة تقنياً ولغوياً، مما جعله أحد مؤسسي الشعر العربي الحديث. ففي شعر ممدوح عدوان تتجلى العلاقة البنيوية بين الشاعر وهواجسه الشخصية من جهة، وهموم وطنه العربي الكبير، ولذا هيمنت الغنائية التحريضية السجالية على لغته الشعرية حتى في مسرحياته.

ومن المفارقات الجميلة أن شاعر السخرية والألم الآخر، الراحل بعده محمد الماغوط كتب قصيدة عن عدوان، كانت بمثابة تكريم مبكر له. منها: «أريد خزعة من رئتيك وجبينك وأحزانك../ إن نسيجها أكثر متانة ومماطلة من قلعة مصياف وجبال دير ماما/ وأكثر فطنة وثقة من أعلام الغزو في الظلام./ وأنا واثق بأنك ستزهر من جديد كالوراقة، وفي عز الشتاء».

ورغم ذلك هو أقل الشعراء حظاً في الكتابة عنه وعن منجزه في حياته، فالإبداع عنده كان موقفاً وقضية لا شهرة وترفاً، فما من قضية أو هم عربي إلا وعبر عنه بصدق وحدة تصل حد الصراخ، لذا اتهم بأنه مولع بالصراخ لكنه يقول: «أنا أصرخ ويجب أن تبقى لي هذه الحرية، الموجوع الذي لا يصرخ هو ميت.. وما يسمونه صراخاً هو ما أسميه لمس المواجع.. لا أستطيع أن أمسح الشعر والخد وأنا أدعي أنني أعالج طعنة في الخاصرة».

وعن عظمة هذا الرجل يقول المفكر الكبير صادق جلال العظم: «ممدوح عدوان أفضل مثال عن جيل الستينيات.. ما من مبدع جسد في حياته، وجسد في حيويته جيل الستينيات كما جسدها ورمز إليها ممدوح عدوان بكل كيانه.. إن كان ذلك بالنسبة لحداثة الشعر، أو نقمة النقد، أو طليعية الأدب، أو جدية السجال، أو وطنية الموقف، أو فهم الاطلاع».

رحل ممدوح عدوان ولم يستسلم رغم كل الانكسارات والخيبات، ورغم ما حاق به من ظلم ذوي القربى قبل المرض. مات وهو يقول: «كل إنسان يخاف الموت، ولكن هذا لا يشغل تفكيري كثيراً، فالموت لا يعني لي سوى توقف مشاريع. أنا أخاف أن أموت قبل أن أكتب كل ما برأسي، وأحب الحياة ومتعلق بها، لكن أحس كأنني أتفرج على شيء في الحياة، لكنه شيء غريب!»

وربما لأنه أدرك كنه هذا الغريب في «أعدائي» و«حيونة الإنسان» رحل .. أوليس القائل: «يألفونك فانفر».

Jihad-ag@hotmail.com

مهرجان ربيع الطفل



بدأت الدورة السادسة من مهرجان «ربيع مسرح الطفل» في ١٤/ ١/ ٢٠١٠ الذي تقيمه مديرية المسارح والموسيقا، وكانت البداية مع كرنفال احتفالي استعراضي انطلق من مسرح العرائس إلى صالة مسرح الحمراء، مروراً بشارع ٢٩ أيار، متضمناً فقرات استعراضية للأطفال من كل الشرائح والمنظمات الخاصة بالأطفال. كما أقيم حفل افتتاح على خشبة مسرح الحمراء قام بإخراجه مأمون الخطيب. أما الأنشطة الموازية فتوزعت على الشكل التالي:

- أنشطة كشفية متنوعة.
- طاولات مع معدات الرسم للأطفال أمام مسرح الحمراء.
- معرض رسوم أطفال أمام مسرح الحمراء.
- معرض كتب للأطفال من مطبوعات وزارة الثقافة.
- ورشات رسم + أشغال يدوية (دار الأمان للبنين).
- الفرقة النحاسية والمراسم.

أمسية شعرية في عيون الوادي

◄ سمير اسحق

بتاريخ ٢\١\٢٠١٠ وبدعوة من النادي الثقافي الاجتماعي في عيون الوادي، أقيمت أمسية شعرية بعنوان «الصداقة السورية الإماراتية».

بداية ألقى الشاعر حسان بسطاطي قصيدة ترحيبية بالشاعر الإماراتي محمد الملا الذي أحيا الأمسية بإلقاء مجموعة من القصائد الخليجية، تناولت مواضيع وطنية بدءاً من قصيدة مهداة إلى القدس تعكس آلام الشعب الفلسطيني، وتظهر السخط على عجز النظام الرسمي العربي المتواطئ، الذي يقف مكتوف الأيدي أمام مأساة هذا الشعب، وكذلك ألقى قصائد وجدانية تعكس بيئة وحياة الشعب الإماراتي، وطريقة الانتقال من بيئة الصحراء إلى الحضارة المتقدمة وانعكاساتها على نمط الحياة الخليجية، واختتم الأمسية بقصيدة مهداة إلى السيد رئيس الجمهورية. ورغم اختلاف اللهجة بين الجمهور والشاعر ورغم كل ما يعصف بالمواطن من أزمات اقتصادية احتشد الكثير من الناس بكثافة لحضورها.

الشاعر محمد الملا من مواليد دبي ١٩٧٦ له ديوان مسموع «وعدك المليون» وصنف وفق وزارة الإعلام الإماراتية أول شاعر محترف في الخليج العربي.. له قصائد مغناة لكبار الفنانين والمطربين، ويملك موهبة جميلة في العزف على العود والبيانو.

نعي فاضلة...



بمزيد من الأسى ننعي إليكم مكتبة «ميسلون» التي تغمدها الله بواسع رحمته، وانتقلت إلى صحراء النشابية...

هذا الخبر لم يثر الدهشة لدى الكثير من الناس، فهذه المكتبة التي كانت فيما مضى منهلاً للكثير من المثقفين التنويريين، أخذت تضمحل تدريجياً، حتى بات موتها أمراً متوقعاً ومنتظراً، والمثير للدهشة حقاً أنها صمدت حتى يومنا هذا!!

كتب «ميسلون» لم يعد لها مكان سوى مستودعات النشابية البعيدة، تواجه المصير نفسه الذي واجهه الأرشيف الموسيقي لمحل «شام دان» (أكبر أرشيف موسيقي في سورية سابقاً)، ومصير لوحات الفنانين التشكيليين الذين كانوا ينصبون أكشاكهم وفنونهم في سوق الصالحية (قبل أن يطردهم التجار وبلديتهم شر طردة) ... ودمشق العجوز لا تزال تفقد معالمها الثقافية التي زينت صدرها في يوم من الأيام، فلم يبق لها سوى العشوائيات، والحفر التي تملأ الدروب... والأحذية مدببة الأطراف.

ترى، ما الحرفة التي سيختارها القائمون على «ميسلون» بعد أن أصابهم اليأس من كونهم وراقين في دمشق؟ سؤال ننتظر إجابته بشغف.

ربما ..!

أوديسة التمثيل

مبكّراً جداً تجاوز بسام كوسا الفكرة الساذجة في أن يكون محبوباً وموضع إعجاب وحسب، ومبكّراً جدّاً استطاع تخطّي حالة الممثل بوصفه ركناً منفعلاً يتحكّم به مزاج المخرج إلى حالة الفعل والتفاعل، كان له ذلك لأنه أراد لنفسه، منذ البداية، أن يكون طرفاً في المعادلة الإبداعية، يحفر ويبني فيها كما تحفر وتبني فيه. البوصلة الواضحة قادته إلى الجهة التي يشتهي: جهة الفن، في حين كان الكثيرون يغذّون السير لاهثين إلى النجومية، تلك التي غالباً ما تتجلّى زائفةً ورخوةً وسريعةَ الزوال، والفارق الذي يمكن تسجيله لمصلحته هو أن النجومية جاءت إليه تتويجاً لمشروعه التمثيليّ الخلاّق، وليست خضوعاً كليّاً لقيم القوّة والجمال التجارية.

دروس بسام كوسا كثيرة، وعلى رأسها أن التمثيل فنّ الجسد ولغته، فبمقدار ما يستطيع الجسد أنْ يتحوّل إلى آلة وعازف في آن، بمقدار ما تتكشّف الذات والحياة الداخلية للشخصية، وهو ما يساعد على تمديدها ونموها على الملأ.. أمر يشبه التّعرّي إلى حدّ كبير!!

الدرس الثاني هو ربط التطلعات والمشاريع الفنية بحركة الواقع، من أجل المساهمة من ذلك الموقع في العمل على النقد وتصحيح المسارات. طريق وعرٌ قاده إلى معارك ضارية، خاضها أو خيضت ضده.

شروطه الخاصة لقبول العمل التي يستند إليها باتت معروفة للجميع، فهو يسائل على الدوام كل نصٍّ يعرض عليه: ماذا يقول؟ ويفحص كيفية ما يقول؟ من جهة بحثه عن مدى ضرورة الأطروحة فكريّاً واجتماعيّاً، وفي الحين نفسه يقلّب الدور ليرى كمْ أنهما، هو والدور، صالحان بعضهما لبعض.

في تحولاته المستمرة، المرئيّة بالنسبة لنا نحن المشاهدين، إذ لم يكن ليرضى بشكل ناجز بل يبحث عن مساحة جديدة تحفل بالكثير من النّكهات والمعاني، كان الممثل مسكوناً بحمّى أوديسيوس الباحث عن إيثاكا، وبجنوح جلجامش التوّاق إلى آخره، لكنّ إيثاكا وأنكيدو معه يكتسبان دلالة أخرى، هي صيرورة اللاوصول، بل استمرار البحث وديمومته، لأنّ الوصول يعني شيئاً واحداً: الموت!!

هكذا يصبح للمسكون بخليط من هواجس مختلفة، يتداخل فيها العام والخاص والشخصي، الفني والإبداعي والاجتماعي، أن يثبت أنه يمكن لكل حامل همّ ألا يكون مجرد عابر سبيل..

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

يعطي ظهره للمرآة

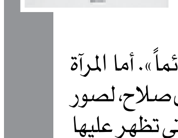


عن دار «الفارابي» ببيروت صدر ديوان «يعطي ظهره للمرآة»، وهو الديوان الرابع للشاعر السوري وفائي ليلا، بعد «متوقفاً عن الضحك»، «مغسولاً بمطر خفيف» و«ما ليس أنا».

ومن الديوان نقتطف الكلمات التالية:

«في الحلم فقط/ ليس من عاصفة/ دائماً فوق الأرض غلالة المطر/ شمس حانية/ وثمة أرصفة تتراقص/ فوقها الأقدام/ نساء يمتن بي/ ورجال لا ينتصرون علي دائماً». أما المرآة فتأتي معادلاً موضوعياً، حسب الناقد مهدي صلاح، لصور الذاكرة. المرآة في هذا الديوان هي الخلفية التي تظهر عليها الصور المتعددة التي تستمد كلها من الذاكرة. والمرآة هنا ليست الذاكرة، وإنما الصور التي تعطيها الذات الشعرية ظهرها إذ تنعكس على خلفية تمثل المرآة من ثم وسيلة، أو حيلة لمحاكمة الصور التي يراد الهروب منها، أو هزيمتها، أو الاعتراض عليها، أو الانسحاب من أمامها.

الآداب العالمية



صدر العدد الجديد (العدد ١٤١ شتاء ٢٠١٠) من مجلة «الآداب العالمية» التي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

وفي باب الدراسات لهذا العدد نقرأ: «إشكالية نقل الملامح الدينية والشعبية من منظور التنظير الترجمي» من إعداد د.سعيدة كحيل وآمال آيت زيان تتناول ترجمة العناصر الثقافية، وعملية تأويل المترجم للنص، ومجموعة من الخلاصات، «النظرية التأويلية في الترجمة- البدايات والتطور» لماريان لوديرير فهي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر دولي تجيب فيها الباحثة عن سؤال: ما الترجمية؟؟، «هنري إبسن والنزعة التحررية» دراسة الدكتور غالب سمعان عن إبداع ومكانة صاحب «بيت الدمية».

وفي باب الشعر نقرأ أشعاراً مترجمة للشاعر الروسي يوري كوزنيتسوف، والشاعر البولوني آدم ميسكيفيتش، ودراسة عن الشاعر الهندي ميرزا أسد الله خان غالب.

أما في باب القصة فنقرأ قصصاً مترجمة لأنطون تشيخوف وبيتر ياروش وديمتري دانيلوف. كما نقرأ في باب المسرحية مسرحية لآرثر مولر بعنوان «كل أبنائي».

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/1/13) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

سليم صبري: الشخصية التي أحلم بها لم ولن أؤديها أبداً



◄ حوار: نبيل محمد

سليم صبري تاريخ آخر للدراما السورية!! شخصية آسرة ذات بصمة مميزة مع نشاط وحماسة تجاري الشباب.. أخرج العديد من الأعمال الهامة، ولاحقاً تفرّغ للتمثيل حيث شارك في أبرز وأهم الإنتاجات السورية. التقته «قاسيون» وكان الحوار التالي..

. البداية كانت مبكرة هل شكلت الأسرة عقبة في طريق الاتجاه الفني؟

تربيت في عائلة متوسطة ومدركة ومثقفة، والدي كان ضابطاً في الجيش وإخوتي كلهم حملة شهادات، إلا أن أبي كان مدركاً بأني جدّي في مشاريعي لذا لم يقف في وجهي، بل وسمح لي أن أستخدم المنزل كمكان للبروفات في مسرحيتي الأولى.



. الوطن كان حاضراً كقضية فنية أكثر من اليوم، هل كان من كلاسيكيات الحياة أن الوضع العام هو من أساسيات أي ممارسة اجتماعية؟

عام ١٩٥٦ كان عمري ١٦ سنة، حدث العدوان الثلاثي على مصر فتمّ تجنيدنا ونحن طلاب في الدفاع المدني وأجرينا تدريباً عسكرياً ووزعوا علينا رشاشات، وكانت مهمتنا حماية البلد من الداخل فيما لو حدث اعتداء على سورية، وكانت هذه الفترة عصيبة جداً وكنا نجد أنفسنا مسؤولين رغم أننا صغار، وانتهت الأزمة ولكن صار عندي شعور بأنني شخص مهم، مما كوّن لدي رأياً، يجب أن يكون لدي رأي وأن أكون شخصية فاعلة، خاصة وأن البلد في تلك الفترة تغير، كان هنالك إحساس بأن الجميع مجند.. كان لا بد أن أعلن رأيي للملأ وذلك تجسد عن طريق المسرح.

. هل كان قدراً أن يتحول المسرح إلى كاميرا وتلفزيون؟

شخصياً أغراني التلفزيون كثيراً، لأنه يحقق انتشاراً إعلامياً أكبر، وكنت معجباً بالكاميرا جداً، خاصة وأن هوايتي كانت السينما، أهداني والدي أول كاميرا وأنا بعمر ست سنوات، فالصورة كانت مغرية كثيراً بالنسبة لي، والتلفزيون كان يحقق انتشاراً أكبر من المسرح ولكن هذا لا يلغي دور المسرح العضوي.

. العمل الإداري كم يقمع من مواهب لدى الفنان؟

يمكنك العمل كفنان ومدير ولكن لفترة معينة فأنا عملت مديراً لمديرية الإنتاج التلفزيوني التي أسستها عام ١٩٧٤ مدة ٤ سنوات، إلا أنني تعرضت لجلطة قلبية نتيجة ضغط العمل فقررت العودة للعمل كمخرج فقط.

. تركت الإخراج وتحولت للتمثيل هل مرت مرحلة وجدت فيها أسلوبك كلاسيكياً؟

تركت الإخراج بسبب متاعبه ووجود جيل جديد من المخرجين الذين يجب إتاحة الفرصة لهم، عدت إلى هواية التمثيل.

. هل كان لديك مثل أعلى في المهنة، خاصة في فترة كان الاطلاع فيها على إنتاج الغير أكبر من الإنتاج المحلي؟

لم أتمن أن أكون مثل أحد، أو أحلم بشخصية عالمية معينة، كنت أعجب بالتجارب والأعمال.. لم أتمن يوماً أن أكون مارلون براندو لكنني كنت أحب أعماله كثيراً، كانت فكرة التقليد والمحاكاة ملغية تماماً، التمثيل ينبع مما تراه في داخلك تماماً.

. إلى أي حد تتغير شخصية الفنان عند التحول من الهواية إلى الاحتراف؟

لا أزال هاوياً ولم تتحول عندي الهواية يوماً لاحتراف، رغم أنني من أوائل المحترفين، لكنني اتبعت أسلوب الهاوي، ولو أنني اتبعت أسلوب المحترف لكنت الآن أملك شركة إنتاج ضخمة، لم أفكر يوماً بملكية شركة، كنت دائماً أنتقي العمل وفقاً لرؤيتي واتجاهي.

. الأسرة الفنية هل تولد بشكل طبيعي نتيجة لضرورة توريث المهن الناجحة كما تجبرنا الأسر الفنية على القناعة بذلك؟

الأسرة الفنية تتألف من تكوينين وهما: أولاً التكوين الوراثي، فأنا وزوجتي حياتنا كلها فن ولا شيء آخر.. قراءة، مشاهدة.. نقد، لذا جاء الأولاد حاملين ملكات وراثية.

ثانياً التربية، أولادنا الثلاثة منذ الطفولة المبكرة كانوا يستمعون إلى الموسيقا الموجودة بشكل دائم في المنزل وخاصة الكلاسيكيات العالمية، فمنذ طفولتهم تعلموا الموسيقا... اعترضنا على أن أولادنا جميعاً سيعملون بالفن، لأن مشوار الفن صعب وطويل ومنهك، وبالفعل ثائر اتجه نحو الكومبيوتر على الرغم من اهتمامه بالموسيقى، وريم مدرّسة وتعزف الغيتار... باستثناء يارا التي أصرت على العمل بالتمثيل كثيراً وكانت عنيدة جداً، رغم رفضنا الشديد تم اختبارها وأدركنا بأنها قادرة على أن تكون ممثلة متكلةً على نفسها ولم نفرضها نحن.

. هل تجد نفسك ضمن خارطة الدراما السورية حالياً تراثاً؟

لا أجد نفسي تراثاً أنا مدرك لحضوري في هذه الدراما... أحب الجيل الجديد في الدراما وأبني معهم صداقات عميقة... أعتبر نفسي منتمياً لكل الأجيال... ما يزعجني هو التكوين العام للدراما السورية من خلال سيطرة أناس لا علاقة مباشرة لهم بالفن... اللاواعون لدور الفن في المجتمع.. لا أعتبر أنني إنسان تم تجاهله حالياً رغم إدراكي لتجاهل الكثيرين من أبناء جيلي من قبل الكتاب والمخرجين والمنتجين وكل من له دور في العملية الدراميّة.

. هل ما تحصده الدراما حالياً هو نتيجة طبيعية لجهودكم السابقة؟

لا أجدها كذلك.. هي دراما تمشي بخطوات متينة وقوية ولكن كان الممكن أن تكون أقوى والخوف ألا تكمل... قضية الدراما السورية بدأت تتشابه وتهرب من الكثير من حقائق المجتمع.. دراما التاريخ هروب من الواقع لأن الهدف في النهاية هو الواقع لا التاريخ الذي لا يهمنا الآن.

. أديت الكثير من الشخصيات ما الشخصية التي لم تؤدها بعد؟

لم أؤد بعد الشخصية التي أحلم بها ولن أؤديها أبداً.. تلك الشخصية التي تحاكي الجميع رغم كبر سنها تعيش مع جميع المستويات العمرية بمنطقها رغم تقدم سنها.. تحاول أن تخلق في كل مكان جواً اجتماعياً ما.. تعيش مع المراهقين و مع الأطفال.

. يبدو بأنها شخصية سريالية إلى حد ما. أو أنه هنالك شيء في شخصيتك الحقيقية لم تكتشفه بعد؟

ربما هو ذلك..

الدراما السورية.. وتحدي «ما يجب أن يكون»

◄ جهاد أسعد محمد

يُفرط الإعلام عموماً، والمحلي منه على وجه الخصوص، في مديح الدراما السورية بوصفها الأجرأ والأعمق والأكثر تكاملاً بين شقيقاتها العربيات. ويرتكز المداحون، سواء أكانوا نقاداً أو صحفيين أو فنانين من شتى الاختصاصات، في إطلاق مدائحهم على فتوحات هذه الدراما على الأصعدة كافة طوال أكثر من ثلاثة عقود، وارتقائها إلى مستويات متقدمة جداً شكلاً ومضموناً في العقد الأخير تحديداً..

والحقيقة، أن قسطاً وافراً من التقدير الكبير للمنجز الدرامي السوري الذي يتعاظم في المواسم الدرامية، له مبرراته الموضوعية، إذ يفرضه تميز جملة العناصر المكونة له من نصٍ وإخراج وأداء تمثيلي وعمليات فنية وسخاء إنتاجي.. بالإضافة لكونه على الغالب، منجزاً تقدمياً منفتحاً على فضائه العربي عملياً ووجدانياً، وليست لديه أية عقد تجاه الآخر/ الشقيق الموهوب، الذي وجد لنفسه مكاناً رحباً وموقعاً ثابتاً في معظم الأعمال الدرامية السورية.

ولكن كل ما سبق مع ما يحمل من إيجابيات حقيقية فعلاً، لا يمكن أن يدفع للتسليم بأن الدراما السورية قد قامت بالكثير مما يمكنها القيام به فنياً وإنتاجياً، أو أنها تصدت لأبرز المواضيع التي يجب أن تتصدى لها اجتماعياً وثقافياً، فمع غياب المشروع الثقافي الوطني التحرري الجامع والواضح محلياً وعربياً، تعمل هذه الدراما، شأنها شأن بقية الفنون الأخرى، بشكل عشوائي دون أن تكون لديها منهجية أو منطلقات أو غايات محددة بشكل جدي، ودون أن يكون لها تصور واضح حول ماهية الدور والوظيفة، ودونما إدراك واع وعميق لطبيعة العوامل المؤثرة فيها كالرقابات والجهات الإنتاجية وذهنية المشاهد والتطور الجاري السياسي والاجتماعي عربياً وعالمياً..

ولعل هذه العوامل مجتمعة هي التي أدّت وتؤدي إلى تعثر الكثير من الأعمال الدرامية السورية من حيث عمق الطرح وشكل وأدوات العرض، وإلى الاستمرار في محاباة المنتجين و(المناورة) تحت سقوف الرقابات أو على حدودها دون توسيع الهوامش، وإلى الوقوع في التكرار غير التراكمي، وإلى الميل للاستسهال أحياناً في التعاطي مع مجمل العناصر الفنية الأساسية والثانوية..

والحال كذلك، فقد آن لمجمل القائمين على الدراما السورية، المبعثرين فكرياً ومؤسساتياً، الذاتيين غالباً، أن يعملوا جدياً لإيجاد إطار جامع يؤمّن لهم الحد الأدنى من التنسيق النظري والعملي والفكري والمنهجي والإنتاجي والحقوقي، ويضمن لهم إمكانية الاستمرار في العطاء والتقدم والتميّز.. وآن للدراما أن تنطلق من الضرورات المفروضة وثقل التحديات، لا من الإمكانيات المتاحة الآن وظروف الماضي المتبدلة التي وعوها ذات زمن مضى، فالعالم يغلي بالمتغيرات ودرجة تسارع الأحداث لا تسمح باستمرار الاعتماد على (الاكتشاف التاريخي) للفراغات التي كانت موجودة تاريخياً بسبب قصور وهشاشة الدرامات العربية الأخرى، وجاءت درامانا لتملأها، بل يجب أن يدرك كل العاملين في مجال الدراما أنهم غير محايدين تجاه أي قائم أو متغير، وأن دوراً كبيراً يمكن أن يقوم به منجزهم إن استطاعوا فهم ما يدور حولهم على المستويات كافة..

قال نجيب نصير مرة: «الدراما السورية (هبلة) وكل شيء فيها افتراضي..»، وبغض النظر عن مدى دقة هذا التوصيف، فالمطلوب من هذه الدراما اليوم أن تكون ذكية جداً.. وإلا سيعد كل ما أنجزته حتى الآن، مجرد طفرة.. وتنتهي..

mjihad@kassioun.org

«يوميات مدير عام»: دراما من أجل الإصلاح

يعيدنا العرض الجديد للمسلسل السوري الكوميدي «يوميات مدير عام» إلى نوع من الدراما الإصلاحية كانت قد أخذت شكل مكافحة الفساد الإداري والروتين والبيروقراطية في بدايتها، لكنها تطورت، في أعمال كوميدية لاحقة، حيث أصبح النقد أكثر جرأة، والمعالجات الدرامية والبصرية أشدّ حنكة كما في «بقعة ضوء» على سبيل المثال.

يرصد المسلسل (تأليف زياد الريس، إخراج هشام شربتجي، إنتاج ١٩٩٣) المعركة التي يخوضها المدير العام أحمد عبد الحق (أيمن زيدان) ضد كل أشكال الفساد المستشرية في المؤسسة الحكومية التي يديرها بوصفها مجازاً لسواها من مؤسسات القطاع العام، وذلك من خلال تنكره وتقمصه لشخصيات أخرى: عامل مقهى، مراجع، آذن.. كي يتسنى له أن يضع حداً لأساطين الفساد والخراب الذين يعيثون خراباً بالمواطنين والمال العام. وفعلاً نرى، عبر الـ ٢٥ حلقة التي يقوم عليها العمل، كيف يستطيع هذا الرجل أن يلعب دوراً كبيراً في قلب الأحوال داخل المؤسسة، وتحسين أوضاعها نحو أفضل ما يمكن أن يكون في ظل القانون والحقّ، وبعد رحلة ممتعة، مليئة بالمغامرات الساخرة والتشويق، تأتي النهاية لتشكّل نوعاً من العود على البدء، حين تعود الممارسات السلبية كافة إلى ما كانت عليه في السابق، بما يؤكد أغنية الشارة التي تقول «تيتي تيتي..»، وكأن هذا الفساد الذي تجذّر في النفوس بات عصياً على كل محاولة إصلاح ما لم تكن منهجية وشاملة تتضافر فيها الجهود كلها.



المشكلة التي يطرحها العمل لا تزال قائمة على أرض الواقع، كذلك لا تزال مطروحة في ما لحق من أعمال.. وهو ما يؤكد أننا لم نتغيّر، بل ما يزال الفساد والإفساد يعيقان محاولة النهوض وإحقاق العدالة بين أفراد الوطن الواحد.